جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في

علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية

دراسة عينة لمكاتب محافظي الحسابات وادي الزناتي–قالمة–(مؤسسة SRI لسنتي 2018–2019)

إعداد الطلبة:

- بلهزار صوفيا
- سوالمية خولة

إشراف الأستاذ:

- د. مُحَمَّد العابد

السنة الجامعية: 2022/2021

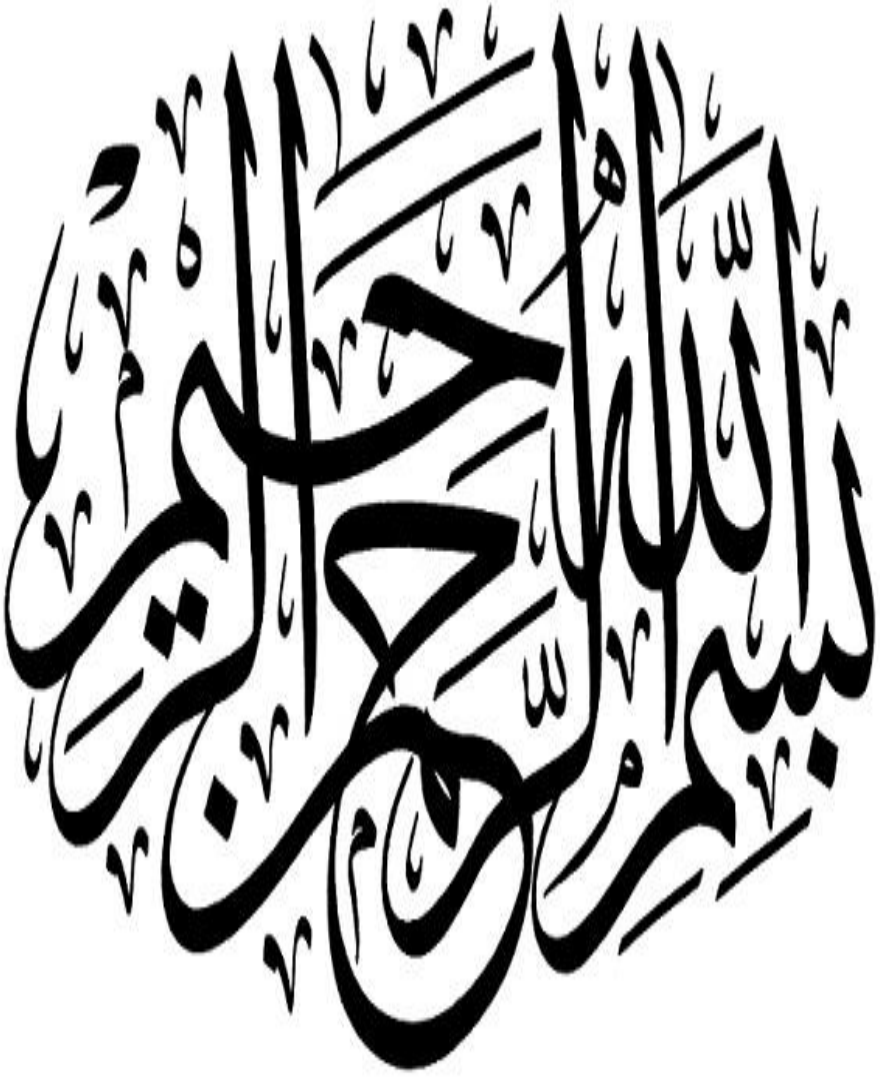
بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الله تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم

«رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ»

(سورة البقرة الآية 286)

صدق الله العظيم

مقولة:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر"

القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني العسقلاني

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

من قال في شأنهما الله عزوجل

"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

(سورة الإسراء الآية 23)

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى من أنار دربي وكان نعم الناصح أبي أطال الله في عمره

إلى الإنسانة التي ربتني في صغري، إلى أغلى من عرفها قلبي، بكل الحب أهديها كلمة شكر أمي حفظها الله

إلى أخي وأخواتي الأحباء الذين كانوا عونا لي سفيان، شموس، سلافة

إلى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية،

رفيقة دربي: جعفارو سعاد

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة 8 ماي 1945

صوفيا

إهداء

أهدي تخرجي أولا إلى سيدي وتاج رأسي "ابي الغالي" الذي كان يرشدني إلى مواصلة مرحلتي التعليمية وكان لي داعما معنويا يرسم لي بناء الحياة للوصول إلى النجاح والتفوق كما أهدي تخرجي إلى من مهد لي العقبات وأخذ بيدي لتخطي كل تلك العثرات إلى الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح والدي العزيز.

وإلى بحر الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها أمي الحبيبة وإليك أنت يامن صنعت في حياتي العزيمة الإسرار وتعلمت منك العلم والمعرفة، أهدي إليك شكري وتقديري حاملة حبي وفخري إليك زوجي الغالي

وأهدي تخرجي إلى مصدر سعادتي جدي الغالي رحمه الله وجدتي اطال الله عمرها واخي واخواتي والى أعمامي وأخوالي والى خالاتي وعمتي إلى كل أهلي.

اهدي تخرجي لكل صديق و رفيق درب في مختلف مراحلي الدراسية اهدي تخرجي لأساتذتي من الابتدائية إلى الإعدادية، إلى الثانوية الى اساتذتي وذكاترتي في الجامعة الذين تعلمنا منهم الكثير الكثير جداً، ليس فقط بالعلم بل بالأخلاق والمحبة والتسامح والتفاني والجد ورأينا من خلالها الحياة بمنظور آخر حقاً هم شمعة إضاءة لنا لكثير من الطرق في حياتنا.

خولة

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا وشكرا جزيلا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل

لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل: "مُحَمَّد العابد"

الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وتوجيهه لنا، فجزاه الله خير الجزاء

لك منا كل الثناء والتقدير على جهودك الثمينة والقيمة

كما نتقدم بالشكر للسادة أعضاء اللجنة الموقرة بفائق عبارات الإمتنان على قبولهم مناقشة هذا العمل

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة ونخص بالذكر:

الأستاذ الدكتور قلاب ذبيح لياس والدكتور بن جدو عبد السلام

كما نتقدم بالشكر إلى عمال مكاتب محافظي الحسابات على تقديمهم لنا يد المساعدة

إن جف الحبر عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء الحب تعبيرا

وختاما نسأل الله أن ينفع بهذا العمل المتواضع ويبارك فيه والله ولي التوفيق.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	**V-I**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
قائمة الإختصارات	**IX**
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي	**27-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي	**3**
المطلب الأول: الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي	**3**
الفرع الأول: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي	**3**
الفرع الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي	**5**
الفرع الثالث: الإجراءات الواجب إتباعها للإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي	**6**
المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي	**7**
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي	**7**
الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي	**8**
الفرع الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	**8**
المطلب الثالث: مميزات ومبادئ النظام المحاسبي المالي	**9**
الفرع الأول: مميزات النظام المحاسبي المالي	**9**
الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي	**10**
المبحث الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي	**12**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	**12**
الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية	**12**
الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية	**13**
الفرع الثالث: الأهداف والعوامل المؤثرة عند تحديد أهداف القوائم المالية	**14**

المطلب الثاني: وظائف ومستخدمي القوائم المالية	**15**
الفرع الأول: وظائف القوائم المالية	**15**
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية	**16**
المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية	**17**
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية	**18**
المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج	**18**
الفرع الأول: عرض قائمة الميزانية المالية	**18**
الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج	**21**
المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة	**23**
المطلب الثالث: عرض جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق	**25**
الفرع الأول: عرض جدول تغير الأموال الخاصة	**25**
الفرع الثاني: عرض الملاحق	**25**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات	**60-28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: الإطار العام لمهنة التدقيق الخارجي	**30**
المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي	**30**
الفرع الأول: نشأة التدقيق الخارجي	**30**
الفرع الثاني: مفهوم وخصائص التدقيق الخارجي	**32**
الفرع الثالث: أنواع التدقيق الخارجي	**33**
الفرع الرابع: أهداف التدقيق الخارجي	**35**
المطلب الثاني: أداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي	**36**
الفرع الأول: المبادئ الأخلاقية العامة للممارسة العملية للمهنة	**36**
الفرع الثاني: معايير التدقيق المتفق عليها	**36**
المطلب الثالث: ملفات العمل وتقارير التدقيق الخارجي	**39**
الفرع الأول: ملفات العمل	**39**
الفرع الثاني: تقارير التدقيق الخارجي	**40**
المبحث الثاني: ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر	**44**
المطلب الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات	**44**

الفرع الأول: مفهوم وشروط والهيئات التي تشرف على هذه المهنة	**44**
الفرع الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات	**47**
الفرع الثالث:مهام وعزل محافظ الحسابات	**49**
المطلب الثاني: مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات	**50**
الفرع الأول: مسؤوليات محافظ الحسابات	**50**
الفرع الثاني: أتعاب محافظ الحسابات	**50**
المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات	**51**
الفرع الأول: حقوق محافظ الحسابات	**51**
الفرع الثاني: واجبات محافظ الحسابات	**52**
المبحث الثالث: أهمية محافظ الحسابات في توفير المصداقية والشفافية للقوائم المالية	**53**
المطلب الأول: دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في اكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية	**53**
الفرع الأول: الأخطاء في القوائم المالية	**53**
الفرع الثاني: الغش في القوائم المالية	**54**
الفرع الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في إكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية	**55**
المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لتقييم إستمرارية المؤسسة	**56**
الفرع الأول: مسؤولية محافظ الحسابات بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية	**56**
الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة من طرف محافظ الحسابات لتقييم إستمرارية المؤسسة	**57**
المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية	**58**
خلاصة الفصل	**60**
الفصل الثالث: دراسة عينة لمكاتب محافظي الحسابات	**91-61**
تمهيد	**62**
المبحث الأول: مدخل لدراسة العينة	**63**
المطلب الأول: أدوات الدراسة المستعملة	**63**
المطلب الثاني: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات"وشن الطاهر"	**64**
الفرع الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي	**64**
الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات	**65**

المطلب الثالث: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات "نابتي مُحَمَّد"	**65**
الفرع الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي	**66**
الفرع الثاني: المهام التي يقوم بها مكتب محافظ الحسابات	**66**
المبحث الثاني: عرض المقابلة والقوائم المالية لمؤسسة SRI	**67**
المطلب الأول: عرض مضمون المقابلة الشخصية	**67**
المطلب الثاني: تحليل قائمة الميزانية المالية لمؤسسة SRI	**69**
الفرع الأول: حسابات الأصول	**69**
الفرع الثاني: حسابات الخصوم	**72**
المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة SRI	**73**
المبحث الثالث: تحليل التقرير النهائي لمحافظ الحسابات	**78**
المطلب الأول: عرض تقرير محافظ الحسابات حول المصادقة لمؤسسة SRI خلال سنتي 2018-2019	**78**
الفرع الأول: عرض مقدمة التقرير	**78**
الفرع الثاني: عرض محتوى تقرير الرأي حول المصادقة على الحسابات السنوية	**79**
المطلب الثاني: عرض التقارير الخاصة والعامة لمؤسسة SRI خلال سنتي 2018-2019	**80**
الفرع الأول: عرض التقارير الخاصة	**80**
الفرع الثاني: عرض التقرير العام	**83**
المطلب الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية	**89**
الفرع الأول: الإستنتاجات المتوصل إليها من المقابلة	**89**
الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج التقرير	**89**
خلاصة الفصل	**91**
الخاتمة العامة	**95-92**
قائمة المراجع	**104-96**
الملاحق	**115-105**
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة الميزانية المالية	21
02	منتوجات وأعباء حسابات النتائج	22
03	التغير في حسابات الأصول الغير الجارية بين السنتين 2018-2019	69
04	التغير في حسابات المخزونات والمنتوجات قيد الصنع بين السنتين 2018-2019	70
05	التغير في الحسابات الدائنة والإستخدامات المماثلة بين السنتين 2018-2019	70
06	التغير في حساب الخزينة بين السنتين 2018-2019	71
07	التغير في حساب رؤوس الأموال الخاصة بين السنتين 2018-2019	72
08	التغير في حساب الخصوم الجارية بين السنتين 2018-2019	73
09	التغير في رقم الأعمال للفترة 2018-2019	74
10	التغير في إنتاج السنة المالية للفترة 2018-2019	74
11	التغير في إستهلاك السنة المالية 2018-2019	75
12	التغير في القيمة المضافة للإستغلال للفترة 2018-2019	75
13	التغير في إجمالي فائض الإستغلال للفترة 2018-2019	76
14	التغير في النتيجة العملياتية للفترة 2018-2019	76
15	التغير في النتيجة العادية قبل الضرائب للفترة 2018-2019	77
16	التغير في النتيجة الصافية للسنة المالية للفترة 2018-2019	77
17	نتائج آخر 4 سنوات مالية في 2018/12/31	81
18	نتائج آخر 4 سنوات مالية في 2019/12/31	81
19	الشهادة لأعلى 2 موظفين أجرا في 2018/12/31	82
20	الشهادة لأعلى 4 موظفين أجرا في 2019/12/31	82
21	حساب المدينون الآخرون	86
22	حساب الضرائب والرسوم الجمركية	86
23	حساب الضرائب والرسوم	87
24	حساب ديون أخرى	87

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	معايير التدقيق المتعارف عليها	38
02	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات "**وشن الطاهر**"	65
03	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات" **نابتي مُحَمَّد**"	66

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج عن ميزانية الأصول لسنة 2018	**106**
02	نموذج عن ميزانية الخصوم لسنة 2018	**107**
03	نموذج عن جدول حسابات النتائج لسنة 2018	**108**
04	نموذج عن ميزانية الأصول لسنة 2019	**109**
05	نموذج ميزانية الخصوم لسنة 2019	**110**
06	نموذج عن جدول حسابات النتائج لسنة 2019	**111**
07	نموذج عن تقرير الرأي حول المصادقة لسنة 2018	**112**
08	نموذج عن تقرير الرأي حول المصادقة لسنة 2019	**114**

قائمة الإختصارات

الرمز	الدلالة باللغة الفرنسية	الدلالة باللغة العربية
IAS	International Accounting Standars	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Repporting Standars	معايير إعداد التقارير المالية الدولية
CNC	Conseil Nationale de Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CNCC	Chambre Nationale des commissaires aux comptes	الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
CSTC	Conseil Supérieur des Technologies Comptables	المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة
SPA	Société Par Actions	شركة المساهمة
SARL	Société à Responsabilité Limitée	الشركة ذات المسؤولية المحدودة
EURL	Entreprise Unipersonnelle à Responsabilité Limitée	مؤسسة ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة

مقدمة عامة

يشهد العالم تطورات كثيرة وخاصة في المجال الإقتصادي والإجتماعي، وقصد مواكبة هذه التطورات العالمية الحديثة في ميدان المحاسبة، أصبح من الضروري توفير أسس ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية ومختلف أحجامها ونشاطاتها، حيث بادرت العديد من الدول بإصلاح نظامها المحاسبي تماشيا مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لجعل قوائمها المالية أكثر مقروئية ووضوح، بغرض جلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية لتحقيق أكبر عائد من الأرباح. ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي قامت بإصلاح نظامها المحاسبي وتطويره، وذلك بتبني نظام محاسبي مالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وبالتالي إصدار نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات.

تعد القوائم المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي المالي والمصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد الذي يساعد العديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين للمؤسسة في اتخاذ قراراتهم، لذلك فإن فهم المعلومات المالية ومعرفة القواعد التي تحكم إعداد القوائم المالية هو ضرورة حتمية باعتبار أن الكثير من مستخدميها يعتمدون على علاقاتهم ومعرفتهم بالمؤسسة، ويرتكزون على المعلومات المالية المقدمة عند اتخاذ قراراتهم.

وحتى تكون القوائم المالية موثوقة من قبل مستخدميها، أصبح من الضروري اللجوء إلى التدقيق، حيث يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب، حيث يقوم المدقق بانتقاد ما قام به المحاسب، لذلك لا بد من وجود طرف ثالث مستقل ومؤهل للحكم على الواقع الفعلي للمؤسسة من خلال إبدائه لرأي فني ومحايد لتحديد درجة الثقة حول المعلومات المالية التي توفرها الإدارة للمهتمين بالمؤسسة.

وتعتبر مهنة محافظ الحسابات بمثابة مراجعة قانونية، خارجية ومستقلة بذاتها، وتعني مراقبة وتدقيق الحسابات الخاصة بالمؤسسات وفق المعايير والإجراءات المحددة في القانون، هي الوسيلة التي تستطيع الحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي المالي على الواقع الفعلي للوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال ما يعرف بتقرير محافظ الحسابات، فهو آخر شئ يتم إعداده عند تدقيق القوائم المالية.

- **إشكالية الدراسة:**

وبناء على ما سبق تتضح لنا معالم إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كالتالي:

ما مدى تأثير محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية والموثوقية للقوائم المالية؟

وحتى نتمكن من الإحاطة بكل جوانب الموضوع إرتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو النظام المحاسبي المالي ومخرجاته؟
- ماهي طبيعة مهنة المحافظ الحسابات؟
- مامدى التأثير الإيجابي لتقرير محافظ الحسابات على القوائم المالية؟

- **فرضيات الدراسة:**

بقصد الإجابة عن التساؤلات المطروحة، تبادرت في أذهاننا بعض الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا وهي على النحو التالي:

- النظام المحاسبي المالي يشمل قواعد وأسس تسمح للمؤسسات بتبويب وتسجيل العمليات في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ومن أهم مخرجاته نجد القوائم المالية؛
- محافظ الحسابات هو كل شخص مرخص حسب قانون مهنة التدقيق، يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة المصادقة على صحة ومشروعية الحسابات؛
- تقرير محافظ الحسابات له تأثير إيجابي كبير على زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية من خلال إكتشاف الغش والأخطاء.

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تركز بشكل جوهري على إبراز مهنة محافظ الحسابات والخدمات التي يقدمها، ومدى مساهمته في تعزيز الشفافية في القوائم المالية للمؤسسة ويمكن أن يستفيد من هذه الدراسة أطراف كثيرة، فهي تعتبر مرجع يمكن أن يستفيد منه الطلبة والباحثين مستقبلا في مجال موضوع الدراسة .

- **أهداف الدراسة:**

في ضوء طبيعة مشكل الدراسة وفرضياته، تتمحور أهداف الدراسة حول:

- التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي، ودورها في تزويد مستخدميها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تبيان المهام الموكلة لمحافظ الحسابات وإظهار مسؤوليته ومعرفة مدى تمتعه بالإستقلال والكفاءة المهنية التي تمكنه من الوصول إلى إبداء رأي فني محايد؛
- التعرف على مسؤولية محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية؛
- مدى حرص محافظ الحسابات على الإفصاح والمصداقية لتعزيز موثوقية القوائم المالية في المؤسسة.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: يتحدد إطار هذه الدراسة مكانيا بمكتب محافظ الحسابات بدائرة وادي الزناتي ولاية قالمة.
الحدود الزمنية: قمنا بالمقابلة الشخصية ودراسة عينة لمكاتب محافظي لحسابات إبتداءا من 7ماي 2022 إلى غاية 2 جوان 2022.

- **مبررات إختيار الموضوع:**

يعود إختيارنا لهذا الموضوع إلى وجود مبررات موضوعية، وأخرى ذاتية وهي:

أ. أسباب موضوعية:

- التعرف على واقع دراسة المهنة؛
- المساهمة في إثراء المكتبة بهذه المواضيع المتعلقة بالتدقيق الخارجي؛
- الأهمية التي تتميز بها مثل هذه المواضيع في ظل إنتشار الفساد المالي والإداري ودورها في تعزيز مصداقية القوائم المالية.

ب. أسباب ذاتية:

- الرغبة في اكتساب معارف جديدة نظريا وعمليا؛
- الإهتمام والميل الشخصي لمجال التدقيق باعتباره يخدم التخصص؛
- شعورنا بأهمية الموضوع وخاصة في ظل التطورات الحديثة لمهنة محافظ الحسابات.

- **صعوبات الدراسة:**

- صعوبة إيجاد مكتب محافظ حسابات يساعدنا في دراستنا الميدانية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات في الدراسة الميدانية نظرا لسرية المعلومات؛
- قلة المراجع فيما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

- **منهج الدارسة:**

من أجل سرد المفاهيم النظرية لموضوع الدراسة إستدعى الأمر إستخدام مناهج متعددة تفي بأغراض الموضوع وعليه إعتمدما على:

- **المنهج الوصفي:** من أجل توضيح الإطار النظري للتدقيق الخارجي والقوائم المالية ومن خلال وصف مهنة محافظ الحسابات؛
- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال عرض نشأة النظام المحاسبي المالي وأيضا في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي لمهنة التدقيق الخارجي؛
- **المنهج التحليلي:** قمنا باستخدامه في عرض الدراسات السابقة وتحليلها، وفي دراسة الحالة لتحليل ومناقشة نتائج دراسة العينة.

- **هيكل الدراسة:**

للوصول إلى دراسة علمية تحيط بجوانب الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، إثنان منها نظرية أما الفصل الثالث فهو فصل تطبيقي، وكما هو الحال فقد بدأنا المذكرة بمقدمة تضمنت

تلخيصا عاما والإشكالية بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية والفرضيات، مع عرض لأهمية ودوافع إختيار الدراسة، وكذا المنهج المتبع والدراسات السابقة.

الفصل الأول: جاء تحت عنوان النظام المحاسبي المالي، والذي تضمن ثلاث مباحث حاولنا من خلالها في المبحث الأول الإحاطة بالجانب النظري للنظام المحاسبي المالي ومراحل ظهوره، ودوافع وإجراءات الإنتقال من المخطط الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، ثم في المبحث الثاني تناولنا فيه مخرجات النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان عرض القوائم المالية.

الفصل الثاني: فقد تمت عنونته بالإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وتضمن كذلك ثلاث مباحث، حيث أدرج المبحث الأول بعنوان الإطار العام لمهنة التدقيق الخارجي، أما فيما يخص ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر فقد تم عرضه في المبحث الثاني، ويركز المبحث الثالث على الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع والذي كان تحت عنوان أهمية محافظ الحسابات في توفير المصداقية والشفافية للقوائم المالية.

الفصل الثالث: يتعلق بدراسة العينة، والتي كانت بمكاتب محافظي الحسابات، والذي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتقديم مكاتب محافظي الحسابات، والمبحث الثاني تناول عرض المقابلة والقوائم المالية لمؤسسة **(SRI)**، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه تحليل التقرير النهائي لمحافظ الحسابات.

وتضمنت الدراسة في الأخير خاتمة عامة نلخص فيها نتائج إختبار الفرضيات، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في جميع جوانب البحث مع تقديم التوصيات والإقتراحات لمواضيع لاحقة يمكن أن تكون كآفاق مستقبلية لهذه الدراسة.

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

شهد الإقتصاد العالمي أواخر القرن العشرين سلسلة من التغيرات الكبيرة والسريعة الناجمة عن ظاهرة العولمة، حيث تحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، مما أدى بدوره إلى حتمية تطوير النظم والقواعد المحاسبية إستجابة لتلك التغيرات الجديدة.

وفي ضوء التغيرات التي يشهدها الإقتصاد الجزائري وعملا على تشجيع الإستثمار إهتمت الجزائر بتغيير المخطط الوطني المعمول به منذ 1975 إلى نظام محاسبي مالي جديد يواكب تلك التطورات، وكذلك بغية توحيد المفاهيم المحاسبية على المستوى العالمي، حيث لم يأتي بمبادئ وطرق محاسبية جديدة وإنما جاء بمنهجية تجعل المحاسبة أكثر تنظيما عن ما سبق، وكذلك تشغيل النظام المحاسبي بطريقة فعالة لإنتاج قوائم مالية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجديد ومخرجاته، وهذا بتناول ثلاث مباحث وهي:

- مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي؛
- مخرجات النظام المحاسبي المالي؛
- عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: مدخل نظري للنظام المحاسبي المالي

إن عجز المخطط المحاسبي الوطني **(PCN)** على مواجهة تطورات العصر، جعل الجزائر تفكر جديا في إصلاح منظومتها المحاسبية، ويكمن هذا الإصلاح في التخلي عن الإطار المحاسبي القديم واقتراح مرجع محاسبي جديد يتماشى ومتطلبات العصر، والذي يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد **(SCF)** الذي أصبح ساري المفعول إبتداء من الفاتح من جانفي 2010.

المطلب الأول: الإنتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي

بعد إصدار بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي وتم تطبيق النظام بمراحل أولية تحضيرية، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مراحل وأسباب والإجراءات الواجب إتباعها للإنتقال من **(PCN)** إلى **(SCF)**.

الفرع الأول: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي: مرت هذه العملية بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني

هناك ثلاثة خيارات للإصلاح تمثلت في:[1]

- **الخيار الأول: تهيئة بسيطة للمخطط المحاسبي الوطني:** الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الإقتصادي والقانوني الجزائري.
- **الخيار الثاني: تكييف المخطط المحاسبي الوطني نحو الحلول الدولية:** يتضمن هذا الخيار الإبقاء على هيكل المخطط المحاسبي الوطني، مع إدخال بعض الحلول التقنية المطورة حسب معايير المحاسبة الدولية، بحيث يسمح هذا الخيار للمؤسسات بعرض وتقديم الحسابات بشكل واضح ومفهوم للمستثمرين الأجانب وتحسين المعلومات التي توفرها المؤسسة.
- **الخيار الثالث: إعداد نظام محاسبي يتطابق مع معايير المحاسبة الدولية:** يعتمد هذا الخيار على إنشاء مخطط محاسبي وطني جديد ومتطور على أساس المبادئ، والأسس والقواعد المعتمدة والصادرة عن المعايير المحاسبية الدولية مع الأخذ بعين الإعتبار الخصائص الوطنية.

[1] نعيجي عبد الكريم، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات (أطروحة دكتوراه: محاسبة ومراقبة التسيير)**، إدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016، ص ص38-39.

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.[1]

المرحلة الثانية: تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد:

تضمن التقرير المتعلق بهذه بالمرحلة إعداد مشروع نظام محاسبي جديد بناء على الإختيار السابق، وقد تضمن هذا ما يلي: التعريف بالإطار التصوري، التعريف بقواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والإيرادات، مدونة الحسابات، قواعد عمل الحسابات، نماذج القواعد المالية الجديدة ولواحقها، ومصطلحات تفسيرية.

وقد تم تشكيل فوج عمل خبراء من المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري وذلك بغرض تقييم التقرير المتعلق بهذه المرحلة، غير أن هؤلاء الخبراء تباينت أرائهم حول مجموعة من النقاط إلى فريقين، خاصة فيما تعلق بالإطار المحاسبي المقترح الذي يعتبر نسخة عن الإطار الفرنسي الذي يضم تسعة (09) مجموعات + المجموعة صفر، حيث[2]:

- ✓ **إعتبر الفريق الأول**، أنه في ظل غياب معيار دولي يحدد مدونة الحسابات، فإنه من الأفضل الإحتفاظ بالمدونة التي يتضمنها المخطط المحاسبي الوطني، ويضاف إليها فقط بعض التعديلات الضرورية، لتجنب أي تأثير سلبي على الممارسة المحاسبية الحالية والتعليم المحاسبي.
- ✓ **أما الفريق الثاني**، فقد طلب تأكيد المدونة المقترحة من قبل الخبراء الفرنسيين والتي تعكس بشكل جيد الخيار الثالث، وتقترب من المدونة الفرنسية التي تلقى تبنيا واسعا في العديد من الدول الأوروبية والإفريقية والمغاربية. ثم تحويل ملاحظات أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة للخبراء الفرنسيين، ليتم التكفل بها بناء على توصيات الجمعية العامة المنعقدة في تاريخ 2002/05/27، والتي أظهرت موافقتها على إجمالي نتائج التقييم حول مشروع النظام المحاسبي الجديد باستثناء ماتعلق بالإطار المحاسبي الجديد الذي تقرر تبنيه، على أن يتم إثرائه وتقويته.

المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية:

بلوغ هذه المرحلة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير، ومشروع برنامج تكوين إشتمل على[3]:

- ✓ تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي.

---

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 115.

[2] علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية (رسالة ماجستير: محاسبة وجباية)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص ص 79-80.

[3] علاء بوقفة، **نفس المرجع**، ص 80.

✓ تنظيم أربعة (04) تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى النظام المحاسبي الجديد، وكانت أساسا للمهنيين والممارسين.

الفرع الثاني: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر

تعتبر النقائص في المخطط الوطني للمحاسبة إحدى الأسباب الرئيسية ونذكر بعضها فيما يلي[1]:

- قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة؛
- إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
- نتيجة لعدم تفعيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي؛
- إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل إتخاذ القرارات؛
- عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية؛
- المخطط المحاسبي الوطني لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف.

بالإضافة إلى ذلك هناك أسباب خارجية ودوافع أخرى داخلية دفعت بالتوجه نحو **(SCF)**، وتعتبر في غالبها أوجه قصور أخرى في **(PCN)** تتمثل في الآتي[2]:

أولا: الأسباب والدوافع الخارجية: فتتمثل في:

- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في الساحة الإقتصادية للبلاد كالتوجه نحو إقتصاد السوق، والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والتحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- توحيد القوائم المالية ونوعيتها؛
- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية، في ظل الإنفتاح على الأسواق الخارجية ودخول الإستثمارات الأجنبية وتحرير الأسعار وإنشاء البورصة؛
- إعداد معايير محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل ربط الجزائر بالممارسة المحاسبية الدولية إشتراط الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية عند طلب الإستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية.

---

[1] شوقي طارق، **محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي (أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017، ص36.

[2] د.بلعور سليمان، **دوافع وآثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مجلة رؤى إقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، العدد السادس، 2014، ص ص 204-205.

ثانيا: الأسباب الداخلية: فتتمثل في:

- الصعوبات الكبيرة في تقييم المؤسسات لأجل خوصصتها وضعف أدوات القياس المعتمدة من قبل **(PCN)**؛
- المعلومات المضللة التي كان يتم الإفصاح عنها عن طريق **(PCN)** لكثير من المؤسسات؛
- قصور القوائم المالية في تلبية حاجيات مستخدميها، أي أن المعلومات التي كانت تتواجد في تلك القوائم كانت ناقصة أحيانا وغير حقيقية أحيانا أخرى لاستعمالها في صناعة القرار؛
- إلزام المؤسسات بتطبيق طرق محاسبية رغم عدم تماشيها مع واقعها الإقتصادي؛
- يستجيب **(PCN)** بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وقد تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- غياب صنف المحاسبة التحليلية وعدم إجبارية المؤسسات على إستعمالها رغم كونها أداة فعالة في التسيير.

الفرع الثالث: الإجراءات الواجب إتباعها للإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 كما لو كانت المؤسسات قد أوقفت (أغلقت) حساباتها إستنادا إلى أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة فإن هذه الأخيرة تطبق بأثر رجعي بحيث يجب: [1]

- ✓ إعداد ميزانية إفتتاحية بتاريخ 2010/01/01 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد؛
- ✓ إعداد معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 وفق التنظيم الجديد لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 المتضمنة جميعا في القوائم المالية لسنة 2010؛
- ✓ تحميل في الأموال الخاصة للميزانية الإفتتحاية التعديلات الناتجة عن إعادة المعالجة المنصوص عليها وفق هذا التنظيم؛
- ✓ تضمين الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الإنتقال إلى التنظيم الجديد وخاصة على الوضعية المالية، الأداء المالي، وعرض تدفقات الخزينة؛
- ✓ الأخذ بعين الإعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ إستبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة محاسبيا في الوثائق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها؛
- ✓ إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية؛
- ✓ إعادة معالجة معطيات المقارنة لسنة 2009؛

[1] عمر لشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 134-135.

✓ إستثناءات في التطبيق بأثر رجعي للتنظيم الجديد خاصة إذا لم يكن له أثر في إعطاء معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالي.

المطلب الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف النظام المحاسبي المالي وأهدافه ومجال تطبيقه.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي:

هناك مفاهيم مختلفة للنظام المحاسبي المالي، سنحاول تقديم بعضها:

التعريف من الناحية الإقتصادية: هو: "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة، ونجاعتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية"[1].

التعريف من الناحية القانونية: النظام المحاسبي المالي الجديد هو: "مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا لمعايير المالية المحاسبية الدولية. ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه".[2]

المفهوم العام: هو: "عبارة عن مجموعة من المبادئ والإتفاقيات والقواعد المستنبطة من معايير المحاسبة الدولية، والتي تسمح بمعالجة المعلومات عن الأحداث الإقتصادية للمؤسسة (مدخلات النظام المحاسبي)، لتحديد القيم الإقتصادية لبنود القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي). وذلك بهدف إيصال المعلومات المالية إلى مستخدميها، لمساعدتهم في تقييم أداء المؤسسة ومركزها المالي والتغيير فيهما، والحكم على الإدارة ومساهمتها في تحسين أداء المؤسسة والإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لديها، مما يسمح بإتخاذ قرارات صحيحة المقارنات".[3]

نستخلص من هذه المفاهيم أن: "النظام المحاسبي المالي يشمل قواعد وأسس تسمح للمؤسسات بتبويب وتسجيل العمليات في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وتساعدهم في إستخراج البيانات والقوائم المالية".

---

[1] سعيداني محمد السعيد، **رزيقات بوبكر، مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، عدد3، مارس 2018، ص 260.

[2] سعيداني محمد السعيد، **نفس المرجع**، ص 260.

[3] بن خليفة حمزة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية (أطروحة دكتوراه: محاسبة)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص7.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي

يمكن تلخيص أهم الأهداف التي جاء بها النظام المحاسبي المالي فيما يلي[1]:

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الإستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية؛
- تسهيل إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- المساعدة في نمو المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛
- هناك توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي والبرامج المعلوماتية الموجودة، مما يسمح بتدنية التكاليف الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والإفصاح عنها؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول؛
- ضمان مقروئية أفضل بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة.

وهناك أهداف أخرى تتمثل في:[2]

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تمكين المؤسسات الإقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية؛
- تقديم عناصر الميزانية وفق مبدأ " الصورة الصادقة ".

الفرع الثالث: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

يهتم الإطار التصوري بالقوائم المالية، بما في ذلك القوائم المالية المجمعة، حيث تعد وتقدم القوائم المالية مرة على الأقل في السنة، وذلك من أجل تلبية إحتياجات عدد مهم من مستخدميها.

بعض المستخدمين بإمكانهم الإطلاع على حاجيات أكثر خصوصية ولديهم وسائل الحصول على معلومات إضافية مقارنة بما هو موجود ضمن القوائم المالية، بينما عدد من المستخدمين يريدون الإستناد على القوائم المالية كمورد أساسي للمعلومات المالية.

---

[1] علاء بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 75-76.

[2] داشير مليكة، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية (رسالة ماجستير: محاسبة و تدقيق)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، البليدة، 2016/2015، ص ص93-94.

التقارير المالية ذات الطابع الإقتصادي، على سبيل الذكر البيانات والحسابات المعدة لأغراض ضريبية هي خارج مجال تطبيق هذا الإطار.

القوائم المالية كمصدر للمعلومات المالية، تضم عادة الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تغيرات الوضعية المالية (الذي من الممكن أن نقدمه بكيفيات مختلفة كجدول تدفقات الخزينة، أو جدول إستخدامات الموارد)، ملاحظات ملحقة وقوائم أخرى ونصوص توضيحية التي تشكل جزء متكامل للقوائم المالية.

القوائم المالية لاتتضمن التقارير الإدارية، تصريحات الرئيس، الحوارات والتحاليل المجرات من طرف المسيرين، والعناصر الأخرى المماثلة التي قد تكون جزء من تقرير مالي أو تقرير سنوي.[1]

يطبق النظام المحاسبي المالي الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، غير أنه يستثني من هذا التطبيق الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية. ويمكن حصر المؤسسات الملزمة بمسك المحاسبة المالية فيما يلي: [2]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة. ويمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثالث: مميزات ومبادئ النظام المحاسبي المالي

سنتعرض في هذا المطلب إلى المميزات والمبادئ التي تحكم النظام المحاسبي المالي.

الفرع الأول: مميزات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة صفات أساسية جديدة وهي[3]:

- إعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيق النظام المحاسبي المالي للتطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصويرية ومبادئ أكثر تكيف مع الإقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛

---

[1] بكاري بلخير، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، 2016، ص ص 10-11.

[2] علاء بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[3] كتوش عشور، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2016، ص ص 54-55.

- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما المعاملات، تقييمها وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإيرادي واللإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات؛
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية عن مؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
- إمكانية المؤسسات (الكيانات) الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة هذه التغيرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة، والتي يجب إبتداء من تطبيق النظام المحاسبي المالي أن ترتبط بالواقع الإقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية.

الفرع الثاني: مبادئ النظام المحاسبي المالي

جاء النظام المحاسبي المالي بثمانية مبادئ نعرضها فيما يلي:

1. **محاسبة التعهد (الإلتزام)**: يتم تسجيل العمليات والأحداث عند حدوثها وليس عند تحقق التدفق النقدي الخاص بها، أي أنه يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية وعرضها في القوائم المالية للدورة المرتبطة بها وإن كان دخول وخروج النقدية المتعلقة بها في دورة أخرى.
2. **إستمرارية الإستغلال (النشاط)**: فتعني أن إعداد القوائم المالية يتم وفق فرضية أن المؤسسة ستستمر في نشاطها في مستقبل يمكن التنبؤ به. وأن هذه الأخيرة لا تتوفر لها لا ضرورة ولا نية لإنهاء نشاطها أو تخفيض حجمها، مما يؤدي عمليا إلى تضخيم قيمة أصولها لتفوق قيمة التصفية.[1]
3. **المعلومة واضحة وسهلة الفهم**: يقصد بهذا المبدأ أن تكون المعلومات واضحة وسهلة الفهم مباشرة من قبل مستعمليها الذين يملكون حد أدنى من المعارف الأساسية المرتبطة بالتسيير، المالية، المحاسبية والإقتصاد، فالمعلومة المالية تزود مستعمليها بأخذ رؤية واضحة على المؤسسة ونشاطاتها وحساباتها.
4. **الملائمة**: الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في إتجاه قرار مستخدم معين، وعليه يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لإحتياجات متخذي القرار، وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان بإمكانها التأثير على القرارات الإقتصادية لمستعمليها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.
5. **المعلومة ذات مصداقية (الموثوقية)**: يقصد بالمعلومات ذات مصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الإعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

[1] فريد لطرش، **التوحيد المحاسبي الجزائري في إطار التوفيق الدولي (أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017/2016، ص 98.

6. **القابلية للمقارنة:** يقصد بها أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الإقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الإقتصادية بأداء الوحدات الإقتصادية الأخرى.
7. **التكلفة التاريخية:** تعتبر التكلفة التاريخية هي أفضل أساس لتقويم الموجودات، حيث تسجل الأصول بما يعادل النقدية المستخدمة لحيازتها حتى يصبح الأصل جاهزا للإستخدام في المكان المخصص له، وللغرض الذي أمتلك من أجله، وتوزع تكلفة الحيازة على الفترات التي تستفيد منها، وبذلك تتميز التكلفة التاريخية بالموضوعية، وسهولة التحقق، حيث أن الأسعار معروفة ومحدودة وغير قابلة للجدل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، كما أنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها وغير خاضعة للحكم الشخصي.
8. **تغليب الجوهر على الشكل أو أسبقية الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني:** يقر هذا المبدأ على تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني، أي أنه ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي، وليس حسب الظاهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.[1]

[1] داشير مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 94-95.

المبحث الثاني: مخرجات النظام المحاسبي المالي

تتشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول قوائم مالية أساسية، والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، وعليه سنتناول في هذا المبحث ماهية القوائم المالية، وظائفها ومستخدميها وصولا إلى إعداد القوائم المالية.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق وقوائم شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية.

الفرع الأول: مفهوم القوائم المالية

أولا: التعريف الأول:

"تمثل القوائم المالية المنتج النهائي للمعلومات المالية التي يتم إستخراجها بعد المعالجة، وذلك عبر النظم المعلوماتية، من قبل إدارة المنشأة، خلال فترة زمنية معينة، والتي أعدت بالطرق المتعارف عليها.[1] وهي التي تعد في نهاية كل سنة مالية وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وهي قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية".[2]

ثانيا: التعريف الثاني:

"تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.[3] وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية،[4] فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وماحققته من نتائج".[5]

ثالثا: التعريف الثالث:

"تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة

---

[1] د. حسين آل غزوي عبد الجليل، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة، مركز الكتاب الأكاديمي**، الطبعة الأولى، 2017، ص 45.

[2] أ.د.محمد سامي راضي، **أسس وإعداد القوائم المالية**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 112.

[3] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFTS/IAS 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص 93.

[4] د.كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، 2006، ص 13.

[5] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 115.

بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات..إلخ)".[1] وإن المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية:[2]

- موضوعيتها، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية؛
- تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها؛
- إستعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة.

التعريف الرابع:

تعرف أيضا القوائم المالية بأنها: "مجموعة من الوثائق المحاسبية، التي تعد مرة واحدة على الأقل في السنة وتهدف إلى إظهار الوضعية المالية للمؤسسة والأداء والتغير في حقوق الملكية، مع إبراز وضعية خزينتها في نهاية السنة المالية. ويشير مصطلح القوائم المالية بشكل عام إلى أنها عبارة عن مجموعة شاملة من السجلات المحاسبية والمالية تسمح بإعطاء صورة حقيقية للوضع المالي والأداء والتدفق النقدي للنشاط التجاري في نهاية السنة".

وبالتالي نستخلص من التعاريف السابقة أن: "القوائم المالية تقدم في آخر السنة المالية، حيث تعرض هذه القوائم على أطراف داخلية وخارجية للمنشأة لكي يتم إستخدامها في اتخاذ قراراتهم".

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية:

تتجلى أهمية القوائم المالية في ثلاث نقاط هي[3]:

- **أداة اتصال:** يعني أن القوائم المالية هي وسيلة لإيصال المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة وهمزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها؛
- **وسيلة تقييم الأداء:** تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء إدارة المؤسسة والحكم على كفاءتها وعلى المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها؛
- **وسيلة تساعد في إتخاذ القرار:** تساعد إدارة المؤسسة في كيفية التصرف في الموارد المتاحة، وتساعد في الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

---

[1] أ.سمير مُحَّد الشاهد خبير مصرفي، د.طارق عبد العال حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، إتحاد المصارف العربية، بدون طبعة، 2000، ص 14.

[2] مُحَّد عبد السلام أحمد، د.إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2017، ص32.

[3] بعاشي خالد، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (أطروحة دكتوراه: محاسبة مراقبة وتدقيق)**، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2021/2020، ص ص 36-37.

الفرع الثالث: الأهداف والعوامل المؤثرة عند تحديد أهداف القوائم المالية

أولا: أهداف القوائم المالية:

إن الغرض الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الداخليون والخارجيون لأغراض إتخاذ قراراتهم الإقتصادية،[1] وبالتالي تتمثل أهداف القوائم المالية في[2]:

- ✓ التزويد بالمعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل؛
- ✓ التزويد بالمعلومات بالنسبة لموارد المنشأة الإقتصادية والإلتزامات المرتبطة بهذه الموارد؛
- ✓ تزويد مستخدمي القوائم والبيانات المالية بالمعلومات المفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة؛
- ✓ التزويد بالمعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة للمنشأة بفعالية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف المنشاة؛
- ✓ التزويد بالمعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى التي تكون مفيدة لأغراض التكهن والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة؛

وهناك أهداف أخرى تتمثل في:[3]

- ✓ توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإقتصادية؛
- ✓ تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائما كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الإقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الأثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛
- ✓ تظهر القوائم المالية نتائج مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها. وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات إقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الإحتفاظ بإستثماراتهم في المنشاة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

---

[1] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 19.

[2] د. معن ممحمد الحسن حامد العركي، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية** (المجلة العربية للنشر العلمي)، العدد 28، 2 شباط 2021، ص 192.

[3] محمد عبد السلام أحمد، د.إبراهيم السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص107-108.

ثانيا: العوامل المؤثرة عند تحديد أهداف القوائم المالية:

هناك عاملين أساسيين يؤثران في أهداف القوائم المالية هما [1]:

- **الظروف البيئية:** حيث تتأثر عملية وضع أهداف القوائم المالية بالظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في المجتمع، حيث تختلف أهداف التقارير المالية في النظام الرأسمالي عنه في النظام الإشتراكي، ويترتب على إختلاف أهداف التقارير إختلاف ماهية التقارير المالية ومحتوياتها؛
- **تحديد مستخدمي القوائم المالية:** يجب عند تحديد أهداف القوائم المالية التعرف على من هم مستخدمي القوائم المالية، وهناك مدخلين لتحديد من هم مستخدمي القوائم المالية:

✓ **المدخل الأول:** وفقا لهذا المدخل يكون المستخدمين غير معروفين وإحتياجاتهم من المعلومات غير متجانسة، وبالتالي يتم إصدار قوائم مالية عامة تمثل بيانات ولا تمثل معلومات؛

✓ **المدخل الثاني:** وفقا لهذا المدخل فإن المستخدمين معروفين ويمكن تحديد إحتياجاتهم الخاصة من المعلومات، ويؤدي ذلك إلى إعداد قوائم تحتوي على معلومات موجهة لإستخدامات محددة، مما يعني إصدار عدد لا نهائي من القوائم لكي تلبي الإستخدامات المختلفة.

المطلب الثاني: وظائف ومستخدمي القوائم المالية

لكي تؤدي القوائم المالية وظائفها التي وجدت من أجلها، يجب أن تكون المعلومات المحاسبية والمالية التي تحتويها هذه القوائم ذات مصداقية وشفافية، حيث تلجأ فئات متعددة لإستخدام هذه المعلومات في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

الفرع الأول: وظائف القوائم المالية: وتتمثل فيما يلي[2]:

✓ إظهار الأصول والإلتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع (الخصوم، حقوق أصحاب رأس المال) التي تقع في ملكية المشروع؛

✓ قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال؛

✓ ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة؛

✓ تصنيف التغيرات المشار إليها كالإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر بالإضافة إلى التغيرات الأخرى في الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية؛

✓ التعبير عما تقدم بوحدات نقدية بإعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي؛

✓ إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية. معينة، وصافي الدخل وجزاءه، والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

[1] د. سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2013، ص ص 191-192.

[2] خليفة حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكلاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء الأطراف القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات، ويمكن توضيح الأطراف المستخدمة للقوائم المالية كالآتي:

1. **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لإستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، وهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار الشراء أو الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.
2. **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة بإستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.[1]
3. **المقرضون الحاليون والمرتقبون:** وتشمل دائني المنشأة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو الصناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في إتخاذ قرارات الإئتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير. ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات التي تساعدهم في معرفة ما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف يتم دفعها في تواريخ الإستحقاق، وبالتالي فهم يركزون على الضمانات التي توفرها المنشأة على القروض والسندات ومعرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بإلتزاماتها في تواريخ إستحقاقها.[2]
4. **الموردون والدائنون:** إن المعلومات والبيانات المحاسبية التي تقدمها المحاسبة تساعد هؤلاء في الحكم على الوضع المالي للمؤسسة والحركة النقدية وبالتالي قدرتها على تسديد الإلتزامات في المواعيد المحددة ولذلك نرى أن البنوك عند فتح تسهيلات للعميل تطلب منه معلومات وبيانات وافية عن الوضع المالي للمؤسسة لتحليلها ودراستها.[3] ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.
5. **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم إرتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

---

[1] أ.د. فؤاد السيد المليجي، أ.د.ناصر نور الدين، **طرق إعداد وعرض وتقييم القوائم المالية عن الأصول والإلتزامات وفقا لأحدث المعايير الدولية**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، مصر، 2018، ص 13.

[2] فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (درجة الماجستير: قسم المحاسبة و التمويل)**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2008، ص 33.

[3] عوينات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية (شهادة ماجستير: محاسبة ونظم المعلومات)**، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2011/2010، ص 60.

6. **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت، كما يطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.[1]
7. **الجمهور:** هم الأفراد الذين لا تربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة كغيرهم من المستخدمين، تمدهم بالتالي[2]:

✓ معلومات حول قيام الشركة بدورها الإجتماعي كالمساعدات والمحافظة على البيئة المحيطة بيها؛

✓ تزود القوائم المالية الجمهور بمعلومات عن الإتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة، ومدى تنوع أنشطتها.

المطلب الثالث: إعداد القوائم المالية

في واقع الأمر فإن ميزان المراجعة يعد نقطة بداية لإعداد القوائم المالية، ويتم إعداد القوائم المالية في الخطوات التالية[3]:

- تجميع الأحداث المالية وتحيينها وتوثيقها؛
- القيد في دفتر اليومية؛
- الترحيل إلى الحسابات ذات العلاقة بدفتر الأستاذ؛
- ترحيل الحسابات بدفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة؛
- إعداد ورقة العمل وتبدأ عملية إعداد ورقة العمل بميزان المراجعة قبل التسويات أو حتى بنقل الأرصدة من دفتر الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة قبل التسويات، كما تتضمن أيضا القيام بإثبات التسويات المختلفة في ورقة العمل والوصول إلى ميزان المراجعة بعد التسويات وإعداد مسودة القوائم المالية؛
- تعديل وإقفال الحسابات وذلك بإستخدام البيانات الواردة في ورقة العمل كمصدر لإجراء قيود التسوية في دفتر اليومية وترحيلها إلى الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ وكذلك لإعداد قيود إقفال حسابات المصروفات والإيرادات وصافي الربح أو الخسارة؛
- إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال وذلك للتأكد من أن دفتر الأستاذ في حالة توازن بعد القيام بالتسويات وإقفال الحسابات؛
- إعداد القوائم المالية.

[1] محمد عبد السلام أحمد، د.إبراهيم السيد ، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] خليفة حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[3] أ.د.محمد سامي راضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 227-228.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة، هذه القوائم يتم إعدادها وعرضها على أساس مجموعة من المعايير، وتتميز بأهمية كبيرة كونها تعطي معلومات جيدة والتي تؤدي إلى إتخاذ قرارات سليمة وصائبة، وسنحاول في هذا المبحث أن نعرض كل من قائمة الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة، وكذلك جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق.

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية المالية وجدول حساب النتائج

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم كل من الميزانية المالية وجدول حساب النتائج وكذلك مزاياهم وعناصر كل منهما.

الفرع الأول: عرض قائمة الميزانية المالية:

أولا: تعريف قائمة الميزانية المالية:

لقد تعددت المفاهيم حول الميزانية المالية (قائمة المركز المالي)، وسنحاول عرض مجموعة من التعاريف التي إقترنت بهذا المفهوم وذلك كالآتي:

التعريف الأول: "تفصح الميزانية االمالية عن المركز المالي لوحدة إقتصادية معينة في تاريخ محدد وعادة ما تعد كل وحدة إقتصادية ميزانيتها في نهاية السنة المالية، وبعض الوحدات تعد ميزانيتها في نهاية كل شهر".[1]

التعريف الثاني: "هي تلك القائمة التي تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، تتكون من جانبين يعبر الجانب الأول عن الأصول أو الموجودات أما الجانب الثاني فيعبر عن الخصوم أو المطالب".[2]

التعريف الثالث: "وهي قائمة توضح الوضع المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتلكه المنشأة (أصول) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (إلتزامات) وكذلك ما يستحق عليها إتجاه الملاك أو أصحاب المنشأة (حق الملكية)".[3]

التعريف الرابع: "وعرفت أيضا بأنها تصوير لحظة زمنية معينة للواقع الذي تكون عليه المنشأة في ذلك التاريخ والناتج عن أوجه النشاط والأعمال التي تمت خلال فترة سابقة".[4]

---

[1] عبد الرحمان توفيق، **القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي**، بميك، بدون طبعة، 2014، ص 16.

[2] مرازقة صالح، بوهرين فتيحة،(**ورقة ملتقى بعنوان: الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل**)، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ، ص 8.

[3] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع**، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص ص 101-102.

[4] د. على السلمى، **مؤشرات التحليل المالي للمدير العصري**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع شركة ذات مسؤولية محدودة، بدون طبعة، 1999، ص 28.

نستخلص من التعاريف السابقة أن: "الميزانية المالية تهدف إلى تحديد المركز المالي، فهي قائمة تتضمن أصول المنشأة وإلتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين".

ثانيا: أنواع الميزانيات: وتصنف تبعا لتاريخ إعدادها كما يلي[1]:

1) **الميزانية الإفتتاحية:** تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة أو بتاريخ تكوينها. إن الميزانية الإفتتاحية لدورة ما تتطابق مع الميزانية الختامية للسنة التي سبقتها ومن خصائصها أنها لا تظهر نتيجة الدورة؛

2) **الميزانية الختامية:** تعد في نهاية السنة وتظهر نتيجة الدورة وهي إلزامية قانونا.

ثالثا: عناصر قائمة الميزانية: تشتمل على الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية، والتي يتم تقسيمها على النحو التالي[2]:

1) **الأصول:** وهي: "تمثل ما تمتلكه المنشأة موزعا على أوجه الإستخدامات المختلفة وعادة ما يتم تصنيف هذه الأصول حسب درجة سيولتها، أي سرعة تحويلها إلى نقد".

وتتألف الأصول عموما من سلسلة من العناصر التي تتيح معرفة الوسيلة الرئيسية للعملية التي قد تكون سائلة أو غير سائلة.[3] وتنقسم عناصر أصول الميزانية من حيث المبدأ إلى قسمين هما:[4]

أ. **الأصول الغير جارية (الثابتة):** "وتعتبر تلك الأصول الموجهة للإستخدام الدائم لإحتياجات المؤسسة، وكذا تلك المحتجزة لغايات إستثمارية طويلة الأجل، بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها خلال الإثني عشر شهرا التالية لتاريخ نهاية سنتها المالية".

ويعبر عن هذا النوع من الأصول وفقا لمدونة الحسابات التي أقرها النظام المحاسبي المالي الجزائري بـــ: "التثبيتات"، وهي تمثل حسابات الصنف الثاني من المدونة والمشكلة أساسا من حسابات:

- ✓ **التثبيتات المعنوية:** كبرمجيات المعلوماتية والإمتيازات والبراءات والرخص والعلامات...
- ✓ **التثبيتات العينية:** كالأراضي والمباني والمحلات والمعدات..
- ✓ **التثبيتات المالية:** كسندات المساهمة والحسابات المدينة الملحقة بها، والمساهمات والحقوق المماثلة، والتثبيتات المالية الأخرى.

ب. **أصول الجارية (المتداولة):** وهي: "تلك الأصول التي تمثل موضوع عمل المؤسسة والتي تنتظر منها إمكانية التحقيق (بيعها أو إستهلاكها) ضمن إطار الدورة الإستغلالية العادية، أي يتوقع أن يتحقق نقدا

---

[1] د. بن زكورة العونية، **البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF** ، دار القدس العربي، بدون طبعة، وهران، 2016، ص 21.

[2] أ.د.مؤيد عبد الرحمن الدوري، أ.د.نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص 43.

[3] Jacques Richard, christine collette, **Comptabilité Générale système français et normes IFRS**, Dunod, 8édition, paris, 2008, p 93.

[4] كتوش عشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

أو تحتفظ به للبيع أو الإستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية. وكذلك عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة (مخزونات)، أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال الإثنا عشر شهرا، أو عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا توجد قيود على إستعماله".

2) **الخصوم**: تتكون الخصوم من الإلتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل إنقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع إقتصادية. وتصنف إلى:[1]

أ. **رؤوس الأموال الخاصة**: "تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية".

ب. **الخصوم الجارية**: تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- ✓ يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الإستغلال العادية؛
- ✓ أو يجب تسديدها خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

ج. **الخصوم غير الجارية**: "تشمل الخصوم الغير جارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية"، وتصنف الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد في شكل خصوم غير جارية حتى وإن كان تسديدها سيتم خلال الشهور الإثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

- ✓ إستحقاقها الأصلي أكثر من إثني عشر شهرا؛
- ✓ الكيان ينوي إعادة تمويل الإلتزام على المدى الطويل؛
- ✓ وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

في حالة الميزانية المدمجة يجب إظهار المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، وكذا فوائد الأقلية. وهناك معلومات أخرى يجب إظهارها إما في الميزانية أو في الملحق مثل: وصف طبيعة وموضوع إحتياط من الإحتياطات، تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية، وكذا القيمة الإسمية للأسهم التي تمتلكها المؤسسة...إلخ.[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ الموفق لـ 28 ماي 2008، ص 13.

[2] علاء بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.

رابعا: شكل الميزانية:

الجدول رقم 01: قائمة الميزانية المالية

رقم الحساب	الأصول	المبالغ	رقم الحساب	الخصوم	المبالغ
	الأصول الغير جارية الأصول الجارية			رؤوس الأموال الخاصة الخصوم الغير جارية الخصوم الجارية	
	المجموع العام للأصول			**المجموع العام للخصوم**	

المصدر: د.بن زكورة العونية، **البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF** ، دار القدس العربي، بدون طبعة، وهران، 2016، ص18.

الفرع الثاني: عرض جدول حسابات النتائج

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج:

جدول حسابات النتائج، "هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الكيان خلال السنة المالية، يبرز النتيجة الصافية سواء كانت ربحا أو خسارة،[1] ولا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، ويحدد محتوى و نموذج وعرض جدول حسابات النتائج بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية،[2] وترتب فيه الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة، ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء".[3]

ويعرف أيضا بأنه:" أكثر القوائم أهمية ويتم فيه التقرير عن نتائج الأعمال للمشروع وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، و تعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المشروع".[4] وللتوضيح أكثر سنعرض الجدول التالي:

[1] د.محمّد الحبيب مرحوم، **النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ (مجلة الإقتصاد والمالية)**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 209.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[3] د.شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، بدون طبعة، ص 28.

[4] د.مؤيد راضي خنفر، د.غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2006، ص 29.

الجدول 02: منتوجات وأعباء حسابات النتائج

المنتوجات		الأعباء
المنتوجات العملياتية	← النتيجة العملياتية →	الأعباء العملياتية
المنتوجات المالية	← النتيجة المالية →	الأعباء المالية
المنتوجات الإستثنائية	← النتيجة الإستثنائية →	الأعباء الإستثنائية
مجموع المنتوجات	← نتيجة الدورة →	مجموع الأعباء

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير: الإدارة المالية)، قسم التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 46.

وبالتالي فإن: "جدول حسابات النتائج يهدف إلى إظهار نتيجة النشاط ويتم من خلال مقارنة الإيرادات مع المصروفات المترتبة على الشركة خلال فترة زمنية معينة".

كما يحقق جدول حسابات النتائج العديد من المزايا أهمها[1]:

- ✓ التعرف على نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة؛
- ✓ التعرف على كفاءة الإدارة في أدائها المالي؛
- ✓ معرفة ربحية السهم الواحد وذلك كأساس من الأسس الهامة التي يرتكز عليها إتخاذ القرارات الإستثمارية؛
- ✓ معرفة إمكانية توزيع أرباح الملاك؛
- ✓ التعرف على نتيجة الأعمال المتعلقة بنشاطات المؤسسة غير المستمرة وكذلك نشاطاتها غير العادية؛
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها واحتساب بعض النسب المالية مثل الربحية.

ثانيا: عناصر جدول حسابات النتائج: تمثل الإيرادات والأعباء العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح وتتمثل العناصر المرتبطة بحساب النتيجة في:[2]

[1] رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (شهادة ماجستير: محاسبة)**، علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،2014/2013، ص 34.

[2] بن خليفة حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

1) **الإيرادات:** هي: "زيادة المنافع الإقتصادية خلال الفترة المالية في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول، أو إنخفاض في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة".

2) **الأعباء:** هي: "إنخفاض المنافع الإقتصادية خلال الفترة المالية في شكل مخروجات أو إنخفاض التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة. ويشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والإهتلاكات".

3) **النتيجة الصافية:** "تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات على الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية".

المطلب الثاني: عرض جدول سيولة الخزينة

أولا: تعريف جدول سيولة الخزينة

وهي: "القائمة التي توفر الفرصة لتحليل التغيرات في المركز المالي خلال فترة معينة والناتج عن قرارات الإستثمار والتشغيل والتمويل التي قامت الإدارة باتخاذها خلال الفترة".[1]

ويمكن وصفها بأنها: "قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها إستنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها إستنادا إلى أساس الإستحقاق".[2]

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية.[3]

يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) وهي[4]:

---

[1] د.خالد وهيب الراوي، د.يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2000، ص 33.

[2] د.خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008، ص 97.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس م، ص 26.

[4] سليم بن رحمون، **وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (رسالة ماجستير: محاسبة)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 91.

- ✓ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (التشغيلية)؛
- ✓ التدفقات المالية أنشطة الإستثمار؛
- ✓ التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل؛
- ✓ تدفقات نقدية ناتجة من فوائد حصص أسهم.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

هي: "الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا".[1]

تقوم الطريقة غير المباشرة على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ في الحسبان:[2]

- ✓ أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين ...)؛
- ✓ التفاوتات أو التسويات (الضرائب مؤجلة)؛
- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

2) جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة:

ترتكز الطريقة المباشرة على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية {الزبائن، الموردين، الضرائب ...} قصد الحصول على تدفق مالي صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا التدفق المالي الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

ثانيا: أهمية جدول سيولة الخزينة

تظهر أهمية جدول تدفقات الخزينة من أهمية المعلومة الإضافية، المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة وتلك التي إستعملتها خلال الدورة والتي يعجز كل من الميزانية وجدول النتيجة عن تقديمها.

تمكن الميزانية الختامية، مع معلوماتها الإضافية في الملحق المستعمل، من الإطلاع على البنية المالية للمؤسسة في تاريخ محدد (تاريخ الإقفال) وهذه نظرة ساكنة، كما يمكن جدول النتيجة مع معلوماته الإضافية في الملحق من التعرف على أصل النتيجة وهي نظرة ساكنة كذلك. وعليه فلا الميزانية ولا جدول النتيجة تمكنا من الحصول على

[1] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية (أطروحة دكتوراه: قسم علوم التسيير)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 189.

[2] علاء بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

نظرة ديناميكية، أي تطور بنية الخزينة خلال الدورة وهذا دور جدول تدفقاتها. إذا كان بالإمكان الإعتماد على الميزانية مقارنة الخزينة في بداية الدورة بالخزينة في نهايتها، فإنه يتعذر شرح تغيراتها.

ويرى الكثير من المستعملين أن تغيرات الخزينة أو بالأحرى تدفقاتها التي تمثل أصل التغيرات، وهي أهم معلومة تقدمها الوثائق المحاسبية، لأن قيمة المؤسسة تزداد أو تنقص في نظر المساهمين والمقرضين وما تحققه من فوائض لأن تلك الفوائض تمكنها دون غيرها من منح قسائم أرباح للمساهمين وتسديد ما عليها من قروض لأصحابها وتحقيق مشاريع إستثمار.[1]

المطلب الثالث: عرض جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول: عرض جدول تغير الأموال الخاصة

"يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[2]

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

الفرع الثاني: عرض الملاحق

الملحق هو: "وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحسابات النتائج، ويتمم كلما إقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، بيد أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية".[3]

يحتوي الملحق على كل:[4]

---

[1] لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية و الإبلاغ المالي الدولية (رسالة ماجستير: محاسبة)**، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015، ص ص 77-78.

[2] الأستاذ بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2009، ص ص 94- 95.

[3] دليلة دادة، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة بالجزائر(أطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية)**، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص 24.

[4] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق (شهادة ماجستير: محاسبة وتدقيق)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011/2010، ص 98.

- المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي الكشوف عن ممتلكات الكيان ونجاعته ووضعيته المالية ونتيجة نشاطه؛
- معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في مسك المحاسبة وإعداد الكشوف كلما كانت هامة؛
- المعلومات المكملة لفهم أفضل للكشوف المالية؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح وأشمل.

كما يجب تقديم إيضاحات القوائم المالية بأسلوب منتظم، والربط بين كل عنصر في القوائم المالية مع أية معلومات ذات الصلة بها مع الإيضاحات.[1]

[1] د. جرموني أسماء، **محاضرات في الأنظمة المحاسبية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018، ص 33.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجديد والقوائم المالية الأساسية التي تعرضها المؤسسة في نهاية السنة المالية، باعتبارها أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي والموصل الأساسي للمعلومات، فهي الصورة التي تعكس الوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة.

ولقد لاحظنا بأن النظام المحاسبي المالي من شأنه أن يعمل على تسهيل مختلف المعاملات المحاسبية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، وبالتالي فهذا النظام يهدف إلى معالجة المشاكل والإنتقادات التي وجهت للمخطط الوطني وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكيفه مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمهنة

محافظ الحسابات

تمهيد:

لقد أصبح من الضروري وجود تدقيق خارجي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها، حيث تتم عن طريق شخص مستقل وهو محافظ الحسابات، حيث تعتبر مهنة محافظ الحسابات من المهن التي جلبت إهتمام الباحثين في القانون وفي الإقتصاد، لأن معيارها هو القانون وفضاء ممارستها المؤسسة، لذلك قام المشرع الجزائري في القانون 01/10 بتنظيم هذه المهنة بصفة واضحة.

إن محافظ الحسابات يمثل مكانة مرموقة لدى المؤسسات التي لابد من التعاقد معه للقيام بالمصادقة على حساباتها السنوية ومراقبة أنشطتها المتعددة، فهو بهذا يعطي مصداقية للقوائم المالية للمؤسسة، لاسيما الكيانات التي يلزمها القانون التجاري بالتعاقد مع محافظ الحسابات، ذلك لما يتمتع به من إستقلالية في إبداء رأيه الفني والمحايد وما توصل إليه من تقارير مختلفة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول تطور مهنة التدقيق الخارجي وممارسة مهنة محافظ الحسابات وكيف يساهم محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية ومصداقية القوائم المالية، حيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

- الإطار العام لمهنة التدقيق الخارجي؛
- ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر؛
- أهمية محافظ الحسابات في توفير المصداقية والشفافية في القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار العام لمهنة التدقيق الخارجي

عرف التدقيق الخارجي تطورات كبيرة متواصلة، صاحبت تعقد النشاطات وتنوعها مع كبر حجم المؤسسات وضخامة الوسائل البشرية، المادية والمالية المستعملة، التي يصعب فيها التسيير، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التدقيق الخارجي، أداب وأخلاقيات المهنة وكذلك الإطار العام لمهنة محافظ الحسابات.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الخارجي

تستمد مهنة التدقيق الخارجي نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، والتأكد من مطابقة هذه البيانات للواقع، وسنتناول في هذا المطلب نشأة التدقيق الخارجي ومفهومه، وخصائصه وكذلك أنواع التدقيق الخارجي.

الفرع الأول: نشأة التدقيق الخارجي

إن التطورات التي عرفتها مهنة التدقيق الخارجي كانت نتيجة تطور أهدافها والبحث المستمر بغية تطويرها لتتماشى والتغيرات التي عرفتها حركة التجارة العالمية والإقتصاد العالمي وقد عرف تطور مهنة التدقيق الخارجي عدة مراحل نلخصها في الآتي:

أولا: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:

مايعرف عن المحاسبة في هذه الفترة أنها كانت مقتصرة على الوحدات الحكومية وكذا مشروعات العائلات، وكان الهدف من خلالها هو الوصول إلى الدقة، ومنع حدوث أي تلاعب أو غش في الدفاتر المحاسبية. وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، كما ظهرت لأول مرة نظام لحماية المحاسبة العمومية لوقف إختلاس الأموال، وذلك بالفصل بين مسؤوليتي من يرخص بالإيرادات والنفقات، ومن يقوم بتحصيل الإيرادات وتسديد النفقات، وحتى في التاريخ الصيني كانت بدايات قديمة للتدقيق من خلال وضع أنظمة الرقابة المتبادلة من أجل الفصل في الوظائف.[1]

ثانيا: الفترة من 1500 حتى 1850:

في هذه الفترة لم يكن هناك أي تغيير يذكر في أهداف المراجعة يميزها عن الفترة التي سبقتها ففي هذه الفترة كانت أهداف المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير، كما أن عملية المراجعة كانت تفصيلية. غير أنه حدثت بعض التغيرات الأخرى وهي:

[1] آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير: تخصص تسيير محاسبي وتدقيق)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايا، أدرار، 2018/2017، ص 3.

- إنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين؛
- تبني فكرة النظام المحاسبي "بصورة بدائية" وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

وكنتيجة لهذه المتغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك إستمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.[1]

ثالثا: الفترة من 1850 حتى 1905:

شهدت هذه الفترة ظهور شركات المساهمة الكبيرة تزامنا مع الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، وبالتالي الإنفصال التام بين الملاك والإدارة، ما زاد من إلحاح المساهمين في الطلب على المدققين حفاظا على أموالهم المستثمرة، وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862، الذي أوجب على شركات المساهمة تدقيق حساباتها من قبل مدقق مستقل.

أما أهداف التدقيق خلال هذه الفترة فكانت كالآتي:

- إكتشاف الغش والخطأ؛
- إكتشاف ومنع الأخطاء الفنية؛
- إكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

وما ميز هذه الفترة ما قرره القضاء الإنجليزي سنة 1897 أن الهدف الرئيسي للتدقيق ليس إكتشاف الأخطاء والغش الملاحظ في دفاتر المحاسبة ولا يستجوب على مراقب الحسابات أن يتحول إلى جاسوسا أو شرطي سري أو يقوم بعمله وهو متبني فكرة الشك في كل ما يقدم له. يرجع السبب في إصدار هذا القرار إلى كبر حجم المؤسسات وتفرع عملياتها، وظهور الشخصية المعنوية في الفكر المحاسبي، وصعوبة إجراء التدقيق التفصيلي الذي زاد من مسؤولية مراقب الحسابات ليس فقط أمام عميله ولكن حتى أمام الغير، نظرا للاهتمام المتزايد بفحص حركة الأموال.[2]

رابعا: الفترة مابين 1905-1933:

في هذه المرحلة تطورت المراجعة وأصبح الهدف الرئيسي لها هو إبداء رأي فني حول مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى محاولة تفادي الوقوع في الغش والأخطاء والتلاعبات، كما زاد إهتمام المراجعين في هذه المرحلة بنظام الرقابة الداخلية وزيادة إتجاههم إلى أسلوب المراجعة الإختبارية.

[1] د.إدريس عبد السلام اشتوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الخامسة، بنغازي، ليبيا، 2008، ص 18.

[2] آسيا هيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 4.

خامسا: مرحلة مابين 1933-1940:

خلال هذه المرحلة تزايد الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية، وقد تميزت بالتغير الكامل من أسلوب المراجعة التفصيلية إلى أسلوب المراجعة الإختبارية.

سادسا: مرحلة مابعد 1940:

أصبح الغرض الرئيسي للمراجعة هو إبداء رأي فني محايد حول عدالة وصحة القوائم المالية، بالإضافة إلى التركيز القوي والإعتماد الكبير من طرف المراجعين على نظام الرقابة الداخلية وربط الإختبارات التي يقومون بها بنتيجة تقييمهم لهذا النظام، كما تسجل في هذه المرحلة زيادة الإهتمام بالأساليب العلمية المتطورة كالأساليب الرياضية والإحصائية وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات.[1]

الفرع الثاني: مفهوم وخصائص التدقيق الخارجي

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي:

هناك مفاهيم متعددة ومتنوعة تخص التدقيق الخارجي نذكرها فيما يلي:

التعريف الأول: هو: "عبارة عن العمل الذي تحتاج مزاولته إلى معلومات متخصصة وإعداد وتدريب طويل، وهذا العمل يعتمد في أداء وظيفته على معايير للأداء والسلوك المهني المنظم".[2]

التعريف الثاني: والتدقيق الخارجي هو: "التدقيق الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولدة لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك)".[3]

التعريف الثالث: هو: "فحص إنتقادي من قبل شخص مهني مؤهل ومستقل عن المؤسسة يتم تعيينه بواسطة عقد أو تكليف، بقصد إبداء رأي فني محايد ومدعم بالحجج".[4]

وبالتالي فإن: "التدقيق الخارجي يتم بواسطة طرف يكون من خارج المؤسسة التي سيجرى عليها التدقيق، حيث يكون مستقلا عن إدارتها".

---

[1] شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة (أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012/2011، ص 8.

[2] د.رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الأردن، 2011، ص 167.

[3] لمايسي سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

[4] لياس قلاب ذبيح، **محاضرات في التدقيق المالي، 2020/2019**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 16.

ثانيا: خصائص التدقيق الخارجي:

يمكن تلخيص خصائص التدقيق الخارجي في النقاط الآتية:[1]

1) **التدقيق الخارجي عملية هادفة:** يهدف التدقيق الخارجي بصفة عامة إلى إبداء الرأي في القوائم المالية، والتي أصبحت تتضمن قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي والتغيرات فيه، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى الملاحق؛
2) **التدقيق الخارجي عملية منظمة:** يتم ممارسة التدقيق الخارجي وفق إطار منظم من الخطوات المنطقية المترابطة والمنظمة، حيث يبدأ المدقق الخارجي بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالشركة، ثم يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف فيه، وعلى ضوء هذا التقييم يقوم بوضع برنامج للمراجعة النهائية، ثم يقوم المدقق بعمليات الفحص الميداني وجمع الأدلة التي تؤكد رأيه وتنتهي عملية التدقيق بإعداد التقرير الذي يشمل رأي المدقق الخارجي في القوائم المالية؛
3) **التدقيق الخارجي يمارسها مدقق مستقل:** لابد على التدقيق أن يكون مستقلا عن الشركة الزبون حيث لا تكون له مصالح مباشرة أو غير مباشرة معها، وعليه القيام بعمله دون الخضوع لضغوط الغير وتعتبر الحاجة لاستقلال المدقق الخارجي وليدة مسؤوليته إتجاه مستخدمي القوائم المالية؛

التدقيق الخارجي عملية إتصال متكامل: تنطوى عملية الإتصال على طرفين هما المرسل والمستقبل عن طريق رسالة وقناة إتصال، والتدقيق يستوفي على مقومات الإتصال، فالمرسل هو المدقق الخارجي والمستقبل هو مستخدم التقرير أما الرسالة فهي الرأي المهني في قناة الإتصال وهي التقرير.

الفرع الثالث: أنواع التدقيق الخارجي

يوجد عدة أنواع للتدقيق الخارجي، وتشمل:[2]

أولا: التدقيق الجنائي: الحالات التي تنطوي على الآثار القانونية يكون التدقيق الجنائي ضروري، وقد تشمل الحالات التي تتطلب تدقيقا جنائيا ما يلي:

- ✓ تحقيقات الإحتيال التي تنطوي على التهرب الضريبي أو المتاجرة من الداخل أو إختلاس الأموال أو غسل الأموال؛
- ✓ تقدير الخسارة في حالة مطالبات التأمين؛
- ✓ التحقيق في دعاوى إهمال المحاسبة المهنية؛
- ✓ تقدير الخسارة في حالة مطالبات التأمين؛

[1] بن زعمة سليمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية– دراسة نظرية تحليلية** (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية)، العدد 4، ديسمبر 2018، ص 86.

[2] شيرين السيد، **فوائد التدقيق الخارجي وأهميته وأنواعه**، **https://www.almrsal.com**، 12 أكتوبر 2021.

- ✓ التحقيق في دعاوى إهمال المحاسبة المهنية؛
- ✓ إنشاء حصة أرباح شركاء الأعمال عند وجود نزاع؛
- ✓ غالبا ما تستخدم نتائج تدقيق الطب الشرعي في المحاكم كرأي خبير في الأمور المالية.

ثانيا: التدقيق الضريبي: عمليات تدقيق الضرائب في مصلحة الضرائب تقوم بتقييم دقة الإقرارات الضريبية للشركة والمبالغ المدفوعة أو المستردة، ويطلب من بعض الشركات إجراء تدقيقات ضريبية منتظمة، بينما يتم اختيار الشركات في مناطق قضائية أخرى بشكل عشوائي للتدقيق الضريبي من خلال نظام الإقتراع.

ثالثا: تدقيق القطاع العام:

في العديد من المناطق القضائية، ينص القانون على أن الشركات أو المنظمات المملوكة للدولة يجب أن تخضع للتدقيق من قبل مدقق حسابات من القطاع العام، ويشرف المدقق العام على تدقيق القطاع العام، وهو معهد يعزز مسائلة القطاع العام، خلال تدقيق القطاع العام، ويتم تقييم الشؤون المالية للمؤسسات المملوكة للدولة لمعرفة ما إذا كانت العمليات والإجراءات القياسية تتوافق مع الحكم الرشيد، يذهب هذا التدقيق إلى أبعد من التدقيق المالي للمؤسسة الخاصة، والذي يركز على موثوقية البيانات المالية للشركة.

رابعا: تدقيق نظم المعلومات:

يقوم تدقيق نظام المعلومات بتقييم الضوابط ذات الصلة بالبنية التحتية للمؤسسة، وغالبا ما يشكل هذا التدقيق جزءا من تقييم الرقابة الداخلية أثناء التدقيق، وبشكل عام، يقوم تدقيق نظام المعلومات بتحليل ما يلي:

- ✓ تصميم النظام والضوابط الداخلية؛
- ✓ خصوصية المعلومات وأمنها؛
- ✓ الكفاءة والفعالية التشغيلية؛
- ✓ سلامة معالجة البيانات والمعلومات؛
- ✓ معايير تطوير النظام.

خامسا: التدقيق الاجتماعي والبيئي:

يقوم هذا التدقيق بتقييم الأثر البيئي والإجتماعي للمؤسسة على أنشطتها الإقتصادية، تتزايد الحاجة إلى التدقيق البيئي حيث تقدم العديد من الشركات تقارير بيئية واستدامة جنبا إلى جنب مع تقاريرها السنوية، والتي توضح بالتفصيل تأثير أنشطتها التجارية على البيئة ومبادراتها للحد من تأثيرها، لضمان دقة تقارير ومطالبات بيئة الأعمال، ويتم إجراء تدقيق بيئي، على سبيل المثال، يتحقق التدقيق البيئي من تقرير الشركة عن إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

الفرع الرابع: أهداف التدقيق الخارجي

إن تطور التدقيق الخارجي عبر مراحله التاريخية يعطي أساسا لتفسير وتحليل التغيرات التي طرأت على أهداف التدقيق الخارجي ويكشف عن الإتجاهات الحديثة باعتماد أنظمة الرقابة الداخلية وأسلوب التدقيق الإختباري.

ويمكن تحديد الأهداف لمجموعتين هما التقليدية والحديثة كما موضح أدناه:[1]

أولا: الأهداف التقليدية: وهي نوعان رئيسيان هما:

1) الأهداف الرئيسية: وتشمل:

- التحقق من صحة وصدق المعلومات المحاسبية المثبتة في السجلات ومدى الإعتماد عليها؛
- إبداء الرأي الفني المحايد الذي يستند على أدلة كافية ومناسبة عن مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن المركز المالي ونتائج النشاط لفترة زمنية محددة.

2) الأبهداف الفرعية: وتشمل:

- إكتشاف ما قد يوجد بالسجلات المالية من أخطاء وتلاعبات؛
- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والتلاعبات بوضع الضوابط والإجراءات اللازمة والتي تحول دون ذلك؛
- إطمئنان مستخدمي القوائم المالية على سلامة إدارة المؤسسة الإقتصادية وسلامة أموالهم المستثمرة وإمكانية إتخاذهم للقرارات الإقتصادية المناسبة؛
- معاونة السلطات الحكومية بما فيها السلطة المالية وتقديم المعلومات والتقارير المناسبة.

ثانيا: الأهداف الحديثة: وتشمل النواحي التالية:

- مراقبة خطط الإدارة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج الأعمال ووفقا للأهداف الموضوعة؛
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع التبذير والإسراف في جميع نواحي النشاط؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

[1] د.إياد رشيد القريشي، **التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا**، دار المغرب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2011، ص 12-13.

المطلب الثالث: أداب وأخلاقيات مهنة التدقيق الخارجي

إن أخلاقيات مهنة التدقيق تنعكس على أداء المدققين وأنشطتهم، إذ أنهم سيراعون المحددات الأخلاقية قبل أن يظهر أي رد فعل لهم أثناء القيام بمهمة التدقيق، فأخلاقيات المهنة هي تطبيق للمعايير الأخلاقية الفردية في مواقف الأعمال المختلفة.

الفرع الأول: المبادئ الأخلاقية العامة للممارسة العملية للمهنة: وتتمثل في:[1]

1) **مبدأ الكمال:** يجب على المراجع أن يكون مستقيما وشريفا وصريحا أثناء أدائه لمهامه المختلفة في إطار عملية المراجعة؛
2) **مبدأ الإستقلالية:** أي أن يكون المراجع حرا، محايدا وغير متحيزا في أداء مهامه؛
3) **إحترام قواعد المهنة:** على المراجع إحترام المعايير التقنية والعملية للمهنة أثناء أدائه لعمله؛
4) **مبدأ الموضوعية:** أي على كل شخص مهني مراجع أن يكون عادلا ومنصفا، وعليه تفادي أثر الآراء المسبقة على موضوعيته أثناء إعداده لتقرير المراجعة؛
5) **مبدأ السرية:** على المراجع ومساعديه المحافظة على سرية المعلومات التي يطلعون عليها أثناء أدائهم لمهامهم، وعلى وجه الخصوص عدم نقلها إلى الأطراف غير المصرح لهم بذلك؛
6) **مبدأ الكفاءة:**على المراجع المحافظة على مستوى كفاءته أثناء مزاولته للمهنة، وذلك ببذل العناية المهنية اللازمة والإكتفاء بأداء المهام الموكلة إليه من طرف المشرفين على عملية المراجعة.

الفرع الثاني: معايير التدقيق المتفق عليها

أولا: المعايير العامة:

- يجب أن يقوم بعملية الفحص شخص (أو أشخاص) على درجة كافية من التأهيل المهني والكفاءة العلمية كمراجع؛
- يجب على المراجع أن يكون مستقلا في شخصيته وتفكيره في كل ما يتعلق بإجراءات عملية المراجعة؛
- يجب على المراجع أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند القيام بالفحص والإختبار وكذلك عند إعداد التقرير.[2] وتتطلب العناية المهنية من المراجع أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقوم به، وإذا لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل، فإنه يقع عليه مسؤولية البحث عن الإستشارة المناسبة.[3]

[1] شريقي عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[2] د. إدريس إشتوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[3] د. عبيد سعد شريم، د.لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، ص 54.

ثانيا: معايير العمل الميداني: يتمثل هذا المعيار في قيام المدقق بإعداد سجل يشمل إجراءات التدقيق والأدلة التي تم فحصها والنتائج التي تم التوصل إليها، وتوصيف نظام الرقابة الداخلية، وتحليل لمختلف الحسابات والكشوفات التفصيلية لبعض بنود القوائم المالية. وتشمل هذه المعايير مايلي:

- **الإشراف والتخطيط المناسب:** فهو لا يتأتى إلا بمعرفة المراجع للعمل المطلوب والإلمام الكامل بطبيعة نشاط وعمليات الشركة تحت المراجعة، وذلك بالدراسة الميدانية للشركة وتجميعه للمعلومات والبيانات وملاحظته لسير العمل، كما أنه يجب على المراجع وضع برنامج المراجعة على ضوء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية المطبقة، وتقسيم العمل والإختصاصات على مساعديه ومتابعتهم والإشراف عليهم.[1]
- **الضبط الداخلي:** يتعلق قيام المدقق بدارسة نظام الرقابة الداخلية لكونه عملية روتينية إلزامية، ثم يقوم بإختبار تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للتأكد بطريقة معقولة أن الإجراءات تستخدم فعلا كما هي موضوعة، وبعدها يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى درجة الإعتماد عليه، لكشف نقاط الضعف الفعلية التي تؤثر على طبيعة توقيت ومدى فحص الإختبارات.[2]
- **كفاية أدلة الإثبات:** ينص على ضرورة حصول المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وإرسال المصادقات حتى يستند إليها لإبداء الرأي في القوائم المالية، وتعتمد قناعة المدقق بأدلة وقرائن الإثبات على كميتها ونوعيتها، فوجود كمية صغيرة من الأدلة ذات الجودة والصلاحية العالية تكون أكثر إقناعا من كمية أكبر من الأدلة ذات حدث في الماضي.[3]

1) معايير إبداء الرأي: وتتمثل في[4]:

- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها؛
- يجب أن ينص التقرير عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها التي تم إستخدامها قد اختلفت عن تلك التي أستخدمت عند إعداد القوائم المالية في الفترة السابقة. أي أن المراجع يشير إلى عدم الثبات في تطبيق المبادئ في حالة حدوث ذلك؛
- يفترض أن تحتوي القوائم المالية وملحقاتها على كافة البيانات والإضاحات التي يجب إعلام القارئ بها طبقا لمبدأ الإيضاح الكامل، ما لم يرد في التقرير خلاف ذلك؛

---

[1] أ. بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[2] لياس قلاب ذبيح، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[3] شدري معمر سعاد، **محاضرات في التدقيق المالي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالي والمحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021/2020، ص13.

[4] د.إدريس إشتوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي على القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك. وفي جميع الأحوال على المراجع أن يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسؤولية التي يتحملها.

ويمكن تلخيص معايير التدقيق المتعارف عليها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: معايير التدقيق المتعارف عليها

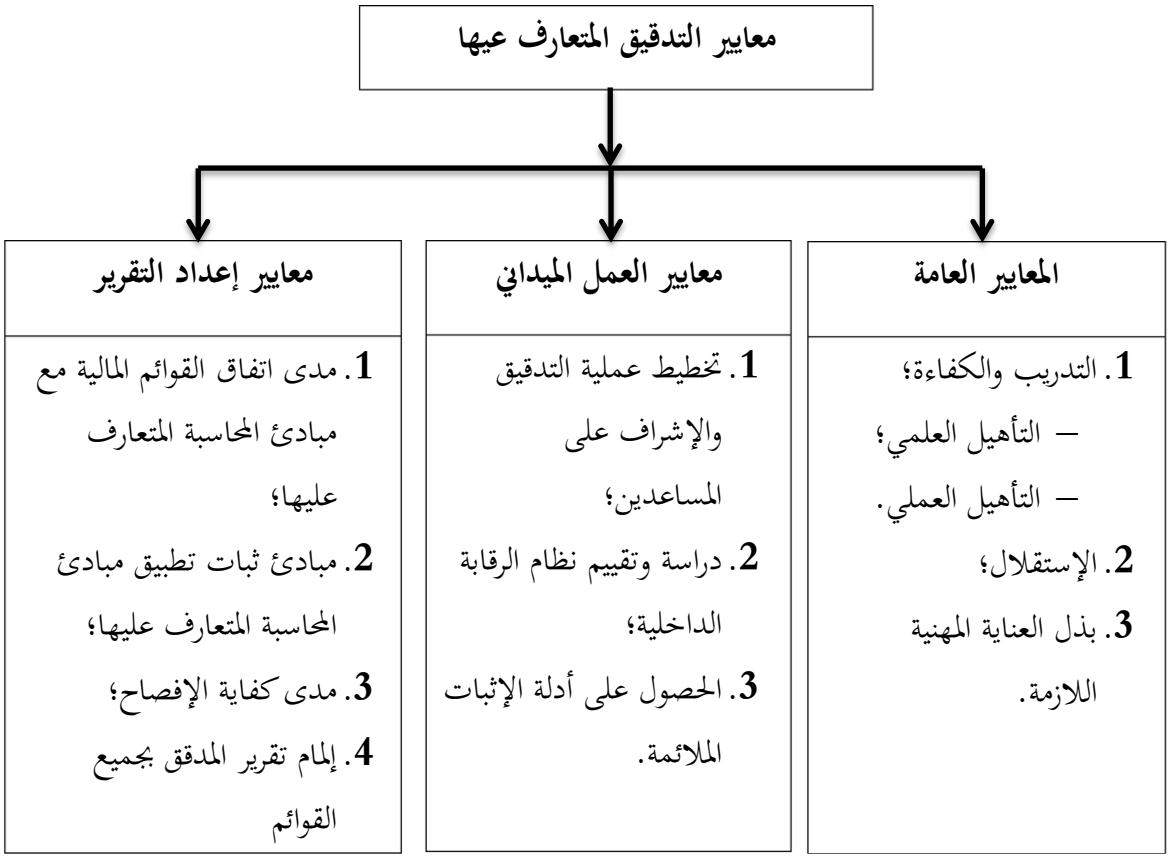

المصدر: بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا(رسالة ماجستير: تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 23.

المطلب الثالث: ملفات العمل وتقارير التدقيق الخارجي

يقوم المدقق بإعداد وتخطيط وتدقيق العمل بالإعتماد على أوراق العمل باعتبارها تساعده أداء مهامه وإعداد تقريره الذي يتضمن رأيه الفني حول صحة القوائم المالية.

الفرع الأول: ملفات العمل

أولا: مفهوم أوراق العمل: هي: "ماتحتويه من المستندات أو البيانات أو الأدلة أو المعلومات التي يحصل عليها المراجع من العميل ومن الأطراف الأخرى ذات العلاقة تخص المراجع شخصيا وتمثل بالنسبة له السند الرئيسي الذي يعتمد عليه في إبداء رأيه المهني".[1]

وتستخدم هذه الورقة لتجنب تسجيل قيود تسوية خاطئة في دفتر اليومية ثم تصحيحها بعد ذلك، إضافة إلى أنها وسيلة لتبسيط العمل المحاسبي في نهاية الفترة المحاسبية توفر أسلوبا منتظما وملخصا لتوفير البيانات الملائمة لإعداد القوائم المالية.[2]

أوراق عمل المراجعة تعتبر ملكا للمراجع الذي أعدها وليست ملكا للشركة موضوع المراجعة، وفي المقابل تعتبر البيانات والمعلومات الواردة بأوراق المراجعة في غاية السرية ولا يجوز البوح بها إلا بموافقة العميل أو الشركة، ولذلك لا يستطيع المراجع السابق إعطاء أية معلومات للمراجع الجديد لشركة معينة إلا بعد موافقة إدارة الشركة.[3]

وبالتالي فإن: "أوراق العمل تمثل دليلا ملموسا على العمل الذي قام به المراجع، كما تشمل الأدلة والقرائن التي يستند إليها في إعداد تقريره النهائي وإبداء رأيه الفني المحايد".[4]

ثانيا: أنواع أوراق العمل:

يعمل محافظ الحسابات أثناء عملية التدقيق على جمع وتصنيف أوراق العمل التي يحتاجها إلى صنفين:[5] أوراق ثابتة أو دائمة والتي يرجع إليها باستمرار وتحفظ في الملف الدائم، وأوراق عمل جارية تخص الفترة الجارية، وتحفظ ضمن الملف الجاري كما يلي:[6]

1) **الملف الدائم:** يجب أن يحتوي على جميع المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركة.

---

[1] د.محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 284.

[2] أ.د. محمد سامي راضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

[3] د إدريس إشتوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[4] شريقي عمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[5] بوحفص رواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[6] Mokhtar belaiboud, **pratique de l'audit**, berti editions, alger, 2005, p 139.

ويشمل البيانات الثابتة والدائمة عن المشروع ومنها: إسم الزبون، عناوينه المسجلة، بيان رأس المال والسندات، إضافة إلى نسخة من قرارات الهيئة العامة ومجلس الإدارة والتي لها علاقة بالمدقق وعملية التدقيق.[1]

2) **الملف الجاري:** عكس ماهو عليه الحال في الملف الدائم، يتضمن كل العناصر المتعلقة بالمهمة والتي لا تتعدى نفعيتها الدورة الخاضعة للمراقبة مثل مجموعة الأعمال المنجزة، المسلك المنهجي المتبع لتنفيذ المهمة، الحوصلة وعناصر المعلومات التي سمحت لمحافظ الحسابات بتكوين رأي حول درجة إنتظام وصدق الحسابات السنوية.[2] وعلى الرغم من أن كمية المعلومات الموجودة في هذا الملف ونوعيتها تختلف بين مراجع وآخر باختلاف إتجاهاتهما وباختلاف طبيعة العمل المنجزة يمكن أن يشمل هذا الملف المعلومات الآتية[3]:

- الأدلة التي تثبت التخطيط للعمل والإشراف على أعمال المساعدين؛
- بيان المخالفات التي إكتشفها، ورأي المراجع بعدالة القوائم المالية؛
- بيانات كافية تثبت أن المعلومات الواردة في القوائم المالية تتفق مع أرصدة سجلات العميل المحاسبية؛
- كيفية تحديد الإختيارات، والإجراءات والإختيارات التي قام بها المراجع لتقويم الرقابة الداخلية، والإجراءات والإختيارات الأخرى التي قام بها المراجع.

الفرع الثاني: تقارير التدقيق الخارجي

أولا: تعريف التقرير: هو: "عبارة عن بيان مكتوب يلخص رأي المدقق المعتمد على ما قام به من وسائل وإجراءات فنية في فحص وتدقيق البيانات المالية في المستندات والدفاتر والكشوف وكذلك قوائم نتيجة الأعمال، ويقدم للهيئة العامة للمساهمين في المؤسسات أو إلى صاحب المؤسسة، ويوضح التقرير بصفة أساسية رأي المدقق في مدى تعبير القوائم المالية عن المركز المالي الحقيقي في نهاية الفترة".[4]

ثانيا: العناصر الأساسية للتقرير: يجب أن يتضمن التقرير مايلي:

1) **عنوان التقرير:** يوجه التقرير عادة إلى المؤسسة، أو المساهمين، أو مجلس الإدارة، ولقد أصبحت العادة أن يوجه التقرير إلى المساهمين، ويهدف ذلك إلى أن المراجعين مستقلون عن المؤسسة وعن مجلس الإدارة.[5]

2) **المرسل إليه:** ينبغي أن يوجه تقرير المراجع بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف الإرتباط بالمراجعة ويوجه التقرير عادة إما إلى المساهمين أو إلى مجلس إدارة الشركة موضوع المراجعة.

---

[1] شدري معمر سعاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] أ. سفاحلو رشيد، أ.د. كتوش عشور، **مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر** (مجلة الإقتصاد الجديد)، العدد 16، 2017، ص 89.

[3] د. حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء 1، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 158-159.

[4] لمايسي سارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص51؛ 52.

[5] بن عمارة كهينة، **المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية (رسالة ماجستير: مالية المؤسسات)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012، ص 86.

3) **فقرة المقدمة:** ينبغي أن يحدد تقرير المراجع البيانات المالية التي تم مراجعتها وتاريخها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات المالية، فضلا عن ذلك يجب أن يبين المراجع في التقرير أن القوائم المالية وإعدادها من مسؤولية إدارة الشركة وأن دوره ينحصر في إبداء الرأي في عدالة هذه القوائم وأن يشير إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى[1].

4) **فقرة النطاق:** وتتضمن هذه الفقرة مايلي:[2]

- ✓ وصف نطاق التدقيق بالتعبير عن أنه تم وفقا لمعايير التدقيق الدولية أو المعايير المحلية أو أي معايير أخرى مناسبة؛
- ✓ بيان بأن التدقيق قد تم التخطيط له وأداءه للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من الإنحرافات المادية؛
- ✓ يجب أن يتضمن تقرير التدقيق ويصف: الفحص على أساس إختباري للأدلة لتأييد القيم والإفصاح عنها في القوائم المالية وتحديد التقديرات الهامة المقدمة بمعرفة الإدارة عند تحضير القوائم المالية وتقييم عام للبيانات المالية.

5) **فقرة الرأي:** تتضمن هذه الفقرة إبداء الرأي حول الكشوف المالية، حيث نص المعيار على إستخدام إحدى العبارتين التاليتين في التعبير عن الرأي:[3]

- الكشوف المالية منتظمة وتعرض بصدق، وفي جميع جوانبها المعتبرة؛
- الكشوف المالية منتظمة تعطي الصورة الوفية، وفي جميع جوانبها المعتبر.

6) **تاريخ التقرير:** يجب أن لا يكون لتاريخ جمع المدقق للعناصر المقنعة الكافية والملائمة لتأسيس رأيه حول الكشوف المالية.

7) **عنوان المدقق:** يتمثل عنوان المدقق في المقر الإجتماعي للمكتب الذي يمارس فيه نشاطه.[4]

8) **توقيع المدقق:** يجب على محافظ الحسابات الذي يقوم بمراقبة حسابات الشركة أن يقوم بتوقيع التقرير بإسمه لعدم جواز إستخدام الأختام، ويجب أن يكون هذا التوقيع مقرونا برقم سجل محافظي الحسابات الخاص به، وفي حالة ما إذا كان محافظ الحسابات يمارس في مكتب فإن التوقيع يكون من طرف ممثله الموكل بذلك

---

[1] أ.مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره وفقا لقانون 01/10** (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، الوادي، العدد 2، ص 198.

[2] د.حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[3] بن قارة إيمان، **معايير المراجعة المحلية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، تخصص تدقيق ومحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022/2021، ص 75.

[4] بن قارة إيمان، **نفس المرجع**، ص 76.

ومن طرف المحافظ الذي قام بإعداده، وفي حالة تعدد محافظي الحسابات يجب إمضاء التقرير من طرفهم كافة دون إستثناء.[1]

ثالثا: أنواع التقرير: وتتمثل في:[2]

1) **تقرير نظيف**: وتسمى أيضا تقارير مطلقة، وهي التقارير التي لا تتضمن أي ملاحظات أو تحفظات وبذلك تدل على أن تصرفات الإدارة كانت سليمة ومتفقة مع النظام الداخلي ومتطلبات القانون، وأن الإجراءات التي قام بها المدقق كاملة من حيث إطمئنانه التام وثقته بالحسابات والدفاتر، وتزويده بكل المعلومات والإضاحات الكافية لإبداء حكمه عن نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي، ولم تقع مخالفات لقانون الشركات أو القرارات الحكومية أو النظام الداخلي.
2) **تقرير سالب**: يبين الرأي العكسي أن القوائم المالية لا تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي ونتائج الأعمال وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعندما يدلي المدققون برأي عكسي يجب ألا يكون لديهم تحفظات تتعلق بنطاق عملية الفحص وأن يكونوا قد قاموا بتجميع قرائن وأدلة كافية تؤيد الرأي الذي وصلوا إليه.
3) **تقرير متحفظ**: قد لا يتمكن المراجع من إبداء رأي نظيف لدى وجود إحدى الحالات التالية التي لها أو قد يكون لها وفقا لتقرير المدقق، تأثير جوهري على القوائم المالية:[3]
   - ✓ هناك تحديد لنطاق عمل المدقق، مما يؤدي إلى رأي متحفظ أو حجب الرأي؛
   - ✓ هناك عدم إتفاق مع الإدارة حول القوائم المالية، مما يؤدي إلى رأي متحفظ أو رأي معارض.

وعليه يتم إصدار الرأي المتحفظ عندما يقرر المدقق أنه من غير المناسب إصدار رأي غير متحفظ وفي الوقت نفسه لا يكون تأثير عدم الإتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق التدقيق جوهريا وشاملا لدرجة تتطلب حجب الرأي أو رأيا معارضا، ويتم التعبير عن الرأي المتحفظ بكلمة "إستثناء" للتأشير على الأمور التي تتعلق بالتحفظ.

ويجب على محافظ الحسابات أن يبين بوضوح في فقرة تسبق التعبير عن الرأي، التحفظات المعبر عنها، مع تقدير حجمها إذا أمكن قصد إبراز تأثيرها في النتيجة والوضعية المالية للكيان.

---

[1] بن جميلة محمد، **مسؤولية محافظ الحسابات في شركة المساهمة (رسالة ماجستير: قانون الأعمال)**، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 94.

[2] د. خالد الخطيب، د. خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص ص 103-104.

[3] د.حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

4) **تقرير عدم إبداء الرأي**: يتم عادة إصدار تقرير عدم إبداء الرأي في الأحوال التي لا يتمكن فيها المراجع من تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى ضرورة إستخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه في القوائم المالية. إن أهم أسباب عدم إبداء الرأي هي:[1]

- ✓ وجود تحديد جوهري لنطاق المراجعة لا يمكن المراجع من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية سواء بسبب الصعوبات التي تضعها إدارة المشروع على هذا النطاق، أم بسبب ظروف خارجة عن إرادة إدارة المشروع والمراجع نفسه؛
- ✓ عدم إستقلالية مراجع الحسابات؛
- ✓ وجود حالة عدم التأكد غير الإعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة أو قد يكون من الأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.

[1] د.حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **نفس المرجع**، ص 135.

المبحث الثاني: ممارسة مهنة محافظ الحسابات في الجزائر

يعتبر المدقق الشخص الذي يقوم بفحص وتدقيق حسابات مؤسسات مختلفة في طبيعتها ونشاطها وحجمها وشكلها، لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف جوانب المتعلقة بالممارسة المهنية لمحافظ الحسابات، وأيضا مسؤولياته وأتعابه وكذلك حقوقه وواجباته.

المطلب الأول: تنظيم مهنة محافظ الحسابات

يعرض هذا المطلب الإطار القانوني لمحافظ الحسابات من حيث مفهومه وشروط إلتحاقه بالمهنة والهيئات التي تشرف على هذه المهنة وأيضا موانع ممارسته لهذه المهنة وكذلك مهامه ومن يقوم بتعيينه وعزله.

الفرع الأول: مفهوم وشروط والهيئات التي تشرف على هذه المهنة

أولا: تعريف محافظ الحسابات:

هناك العديد من المفاهيم التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات، سنذكر البعض منها:

التعريف الاول:

هو: "الشخص المسؤول عن التحقق والتأكد من تنفيذ القواعد والأسس المحاسبية وتطبيق النظام المحاسبي كما رسمه المحاسب، كما أنه مسؤول أيضا عن التحقق من تنفيذ السياسات والتعليمات الإدارية وتقييم هذه السياسات والتعليمات والنظم الإدارية والمحاسبية"[1].

التعريف الثاني:

"يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة وإنتظامية حسابات الشركات والهيئات المنصوص عليها". [2]

التعريف الثالث:

حسب ما جاء به القانون (10-01) وتحديدا في المادة (22): "يعد محافظ الحسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهنة المصادقة على حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به". [3]

---

[1] أ.د.مُحَمَّد سامي راضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[2] أ.بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[3] مايده مُحَمَّد فيصل، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية** (مجلة رؤى إقتصادية)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2018، ص171.

التعريف الرابع:

هو: "شخص يمارس مهنة التدقيق كعضو في مكتب أو شركة تدقيق مرخصة تقوم بتدقيق خدمات مهنية، ويشترط في العضو الممارس لهذه المهنة توافر القواعد العامة للتدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخصية المدقق وهي التعليم العلمي المناسب، والتدريب المهني المحدد، والكفاءة المهنية المتعلقة بالإستقلال والحياد".[1]

وبالتالي نستنتج أن: "محافظ الحسابات هو مدقق خارجي، مرخص حسب قانون مهنة التدقيق، ووظيفته هي المصادقة على صحة ومشروعية الحسابات".

ثانيا: شروط الإلتحاق بالمهنة:

لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات أو مهنة المحاسب المعتمد، يجب أن تتوفر الشروط الآتية [2]:

- ✓ أن يكون جزائري الجنسية؛
- ✓ أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو التالي:
  - بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب أن تكون حائزا شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترف بمعادلتها؛
  - بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات أن يكون حائز الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها؛
  - بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد، أن يكون حائزا الشهادة الجزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.
- ✓ أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛
- ✓ أن لا يكون قد صدر في حقة حكم بإرتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛
- ✓ أن يكون معتمد من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛
- ✓ أن يؤدي اليمين المنصوص عليه، **"أقسم بالله الذي لا إله إلا هو أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد"**.

---

[1] د.بختي زوليخة، **محاضرات في مقياس التدقيق المالي**، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019، ص 14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 28 رجب 1431 هـ الموافق لـ 11 يوليو 2010 م، ص 5.

ثالثا: الهيئات التي تشرف على مهنة محافظ الحسابات

ومن المعروف أنه لكل دولة هيئة تتولى الإشراف على وضع المعايير المحاسبية، وبالنسبة للجزائر وباعتبار أن الهيئات المهنية ليس لها حرية المبادرة في التشريع، ونظرا لكون عملية وضع المعايير المحاسبية ذات طبيعة خاصة، فلابد من التفكير في الهيئة التي تتولاها، فكان ميلاد المجلس الوطني للمحاسبة ثم ظهرت عدة تنظيمات مهنية أخرى.[1]

1) المجلس الوطني للمحاسبة (CNC):

تم إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة لتسيير المهن الثلاثة طبقا للمواد 4 و5 من القانون 10-01 وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 24/11 المؤرخ في 27 جانفي 2011 تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، ويتكون من 26 عضو ممثلة للعديد من الهيئات مدة 6 سنوات، يجدد 3/1 من أعضائه كل سنة.[2]

وينشأ لدى المجلس اللجان المتساوية الأعضاء التالية[3]:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية؛
- لجنة الإعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الإنضباط والتحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية.

ومن صلاحيات المجلس الوطني للمحاسبة ما يلي[4]:

- يجمع كل المعلومات والوثائق المتعلقة بالمحاسبة وتعليمها؛
- يقترح كل التدابير الرامية إلى ضبط المقاييس المحاسبية وإستغلالها العقلاني؛
- يفحص ويبدي رأيه وتوصياته في كل مشاريع النصوص التشريعية التي لها علاقة بالمحاسبة؛
- يشارك في تطوير أنظمة التكوين وبرامجه وتحسين المستوى في مجال المهن المحاسبية؛
- يتابع تطور المناهج والتنظيمات والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على الصعيد الدولي؛
- ينظم كل التظاهرات واللقاءات ذات الطابع التقني التي تدخل في مجال إختصاصه؛
- تقدم المؤسسات المعنية كل المعلومات وتقارير المعطيات إلى المجلس قصد قيامه بمهامه.

---

[1] لصنوني حفيظة، **واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2010-2014** (أطروحة دكتوراه: **التدقيق والنظام المحاسبي المالي**)، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص 108.

[2] بوحفص رواني، **مطبوعة في التدقيق المحاسبي والمالي دروس نظرية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، غرداية، 2018/2017، ص 57.

[3] علاء بوقفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[4] أ. الأزهر عزة، **واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر** (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2012، ص ص 23-22.

2) التنظيمات المهنية: وتتمثل في:

- **الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC):**

وهو: "الهيئة التي تشرف على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، كما لا تختلف تشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات عن تشكيلة المجلس الوطني للخبراء المحاسبين، فبدورها تتشكل من 9 أعضاء معتمدين ومسجلين في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، كما يقوم الوزير المكلف بالمالية بتعيين ثلاثة منهم بعد إقتراح رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في المجلس الوطني للمحاسبة، ويقوم الوزير بتعيين ممثله الشخصي".[1]

- **المصف الوطني للخبراء المحاسبين:**

هو: "تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية، ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب".[2]

- **المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:**

هو: "تنظيم يتمتع بالشخصية المعنوية يضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والمؤهلين لممارسة مهنة محاسب معتمد".[3]

الفرع الثاني: تعيين وموانع تعيين محافظ الحسابات

أولا: تعيين محافظ الحسابات

تعين الجمعية العامة أو الجهاز المؤهل المكلف بالمداولات محافظي الحسابات بعد موافقتهم من بين المحترفين المسجلين في جدول المنظمة الوطنية حسب الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

وتدوم وكالة محافظ الحسابات ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، لا يمكن بعد وكالتين تعيين نفس محافظ الحسابات إلا بعد ثلاث سنوات.

وعندما تعين شركة محافظ حسابات كمحافظ حسابات لدى مؤسسة أو شركة أو هيئة تعين من بين أعضائها المسجلين في جدول المنظمة الوطنية محافظا أو محافظي حسابات يعملون بإسمها، ولا يمكن هؤلاء الأشخاص أن يمارسوا مهنتهم بصفة شريك أو مشترك أو أجير إلا في شركة واحدة.[4]

---

[1] لخذاري عبد الجليل، **أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الخارجية (أطروحة دكتوراه: محاسبة)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018، ص 173.

[2] أ.د.عجيلة محمد، د.قنيع أحمد، **متطلبات مهنة محافظ الحسابات في دعم وتطوير الإبداع المحاسبي–نظرة مستقبلية** (مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية)، غرداية، العدد 1، 2019، ص 56.

[3] بن قارة إيمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

[4] أ.بلعروسي أحمد التيجاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

بالنسبة للشركات أو الهيئات الملزمة بتعيين محافظ الحسابات في الجزائر هي كالتالي[1]:

- شركات المساهمة (**SPA**)؛
- الجمعيات والتعضديات الإجتماعية والنقابات؛
- الشركات ذات المسؤولية المحدودة (**SARL**)، والمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد (**EURL**) التي تجاوز رقم أعمالها 10.000.000 دينار؛
- البنوك والمؤسسات المالية؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- مراكز البحث والتنمية؛
- هيئات الضمان الإجتماعي؛
- الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري؛
- المؤسسات العمومية غير المستقلة.

ثانيا: تنافي ومونع تعيين محافظ الحسابات:

توجد أعمال تتنافى مع مهنة محافظ الحسابات كما يمنع أيضا من القيام بالأعمال التالية[2]:

- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ حسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة المتعاقد معها لما يكون منتخب في كل عهدة برلمانية أو في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة؛
- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي تمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو هيئة المراقبة أو الإشراف عليها؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهنة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة التي راقبها بعد أقل من ثلاث سنوات من إنتهاء عهدته؛
- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون طلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن إختصاصاته.

[1] إيمان عميرش، **الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا** (مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية)، سطيف- الجزائر، العدد 01، يونيو، ص 457-458.

[2] د. لياس قلاب ذبيح، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

الفرع الثالث: مهام وعزل محافظ الحسابات

أولا: مهام محافظ الحسابات: يتولى محافظ الحسابات المهام التالية: [1]

- الشهادة بأن الحسابات السنوية منتظمة وصادقة وتعطي صورة وفية لنتائج عمليات النشاط السابق وكذا الحالة المالية للمؤسسة عند نهاية النشاط؛
- التحقق من المصداقية والإنسجام مع الحسابات السنوية للمعلومات المعطاة في تقرير التسيير المقدم من طرف المسيرين للمساهمين الشركاء أو الأعضاء؛
- تقدير شروط خلاصة الإتفاقية بين المؤسسة المراقبة والمؤسسات أو الأجهزة التابعة لها أو مع المؤسسات التي يكون فيها المتصرفين الإداريين ومسيري هذه المؤسسة مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- الإشارة إلى المسيرين وإلى الجمعية العامة أو إلى الجهاز المداول ذو الصلاحية كل نقص من شأنه إعاقة إستمرارية إستغلال المؤسسة والتي تمكن من معرفتها؛

وهناك مهام أخرى تتمثل في[2]:

- فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها باستثناء كل تدخل في التسيير؛
- عندما تعد شركة أو هيئة حسابات مدعمة، يشهد محافظ الحسابات أيضا أن الحسابات المدعمة صحيحة وذلك بناء على وثائق محاسبية أو تقرير محافظي الحسابات في المؤسسات التي تملك فيها الشركة أسهما؛
- ويترتب عن المهمة إعداد تقرير يتضمن شهادة بتحفظ أو بدون تحفظ على إنتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الإقتضاء رفض الشهادة المبرر قانونا.

ثانيا: عزل محافظ الحسابات:

إن عزل محافظ الحسابات يكون في يد من عينه وحدد أتعابه، وقد نصت قوانين شرف المهنة بين موادها على إجراءات معينة يلزم إتباعها عند عزل محافظ الحسابات، كأن يخطر محافظ الحسابات مقدما وتجتمع الجمعية العمومية، ولمحافظ الحسابات الحق في حضور الإجتماع لمناقشة الجمعية العمومية للمساهمين قبل إتخاذها لقرار عزله، وكل هذه الإجراءات وغيرها الهدف منها هو إعطاء فرصة لمحافظ الحسابات لتوضيح موقفه للمساهمين فقد يكون سبب عزله نتيجة لخلافات شخصية مع أحد المسؤولين بالإدارة، أو تمسكه بالمحافظة على حقوق المساهمين

[1] سايج فايز، مداخلة بعنوان "**انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات** "، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (**IAS/IFRS**) والمعايير الدولية للمراجعة (**ISA**)، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص ص 4-5.

[2] علي معطى الله، حسينة شريخ، **عن المهن الحرة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 49.

وفي حالة عزله قبل إنتهاء المدة المنصوص عليها في العقد المبرم مع الشركة، له الحق في المطالبة قانونيا بتعويض عن فسخ العقد وعن أي أضرار أخرى قد تكون لحقت بسمعة كالمراجع[1].

المطلب الثاني: مسؤوليات وأتعاب محافظ الحسابات

تترتب عن مهام محافظ الحسابات مسؤوليات ثقيلة تصل إلى درجة الشطب من المهنة أو السجن، كما يتقاضى أتعاب عن أعماله التي يقوم بإنجازها خلال السنة المالية، وهذا ما سنعرضه بالتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: مسؤولية محافظ الحسابات

يعتبر المراجع، على العموم، مسؤولا مسؤولية بحسب الوسائل وليس بحسب النتائج، وهو مسؤولا مسؤولية مدنية، جنائية، وتأديبية وهي موضحة كما يلي[2]:

أولا: المسؤولية المدنية: إن المراجع مسؤول تجاه الشركة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة إرتكاب أخطاء وتقصير، غير أنه لابد من إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الأخطاء وذلك التقصير.

ثانيا: المسؤولية الجنائية: قد يجد المراجع نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات، في الحالات التالية وهذا إذا إستثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:

- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة؛
- عدم إحترام سر المهنة.

ثالثا: مسؤولية تأديبية: إذا أخل المراجع بإعتباره كعضو بواجباته حسب ما تنص عليه قواعد الجمعيات والنقابات المهنية التي ينتسب إليها فقد يتلقى المعني بالأمر إنذار لوم فالتوقيف المؤقت عن مزاولة المهنة إلى شطب الإسم من جدول الأعضاء المرخص لهم بمزاولة المهنة.

الفرع الثاني: أتعاب محافظ الحسابات

يحدد أتعاب المدقق الشخص أو الجهة التي عينته، ففي حالة المشروعات الفردية يحدد أتعابه صاحب المشروع، وفي حالة شركات الأشخاص يحددها الشركاء أو الشريك المتضامن المسؤول عن إدارة الشركة، أما في حالة الشركات المساهمة فإن الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تحدد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي.[3]

---

[1] د.إدريس عبد السلام إشتوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[2] أ.محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون- الجزائر، 2005، ص ص 57-58 .

[3] محمد أسامة، إبراهيم أبو القمصان، (**درجة ماجستير: تخصص محاسبة وتمويل**) **العوامل المؤثرة على إستقلالية وحياد المراجع الخارجي " دراسة تطبيقية ميدانية على المراجعين القانونيين في قطاع غزة– فلسطين**"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 143.

ويمكن أن تأخذ الأتعاب أحد الأشكال الآتية[1]:

- ✓ **الأتعاب الثابتة:** وتحدد مثل هذه الأتعاب قبل أن يباشر المراجع مهمته، فهي محددة مسبقا وغير قابلة للزيادة أو النقصان؛
- ✓ **الأتعاب المتغيرة:** وتحدد هذه الأتعاب حسب الوقت المستغرق لعملية المراجعة، وبالتالي فهي مرتبطة بذلك؛
- ✓ **الأتعاب الشرطية:** هذا النوع من الأتعاب هي التي تكون محسوبة على أساس محدد مسبقا بالإرتباط بحدوث نتيجة معينة أو بعد إنجاز عمل معين، حيث لن يتم إستحقاق أي أتعاب إلا إذا تحققت نتيجة معينة أو كانت معتمدة على نتائج تلك الخدمات، فالأتعاب الشرطية تحسب على أساس نسبة مئوية أو أي أساس مماثل يتم إعتباره أتعابا شرطية أيضا. وعلى أساس ما سبق، على مراجع الحسابات ومن أجل المحافظة على إستقلاليته أن لا يقبل أتعابا شرطية عند القيام بعملية المراجعة أو أي خدمات أخرى يقدم تقريرا بشأنها.

بالإضافة إلى ذلك يجب مراعاة العناصر التالية[2]:

- ✓ طبيعة ونوع العملية أو الخدمة المطلوبة كالإستشارت الضريبية وغيرها؛
- ✓ مستوى ودرجة التأهيل العلمي والخبرة العملية والمهارة المطلوبة للعملية؛
- ✓ حجم المشروع وتعدد عملياته وفروعه وأقسامه مع تحديد مدى مسؤولية المدقق للمهمة؛
- ✓ المصاريف المباشرة بعملية التدقيق مثل رواتب المساعدين، مصاريف التنقل، اللوازم المكتبية؛
- ✓ قدرة العميل على الدفع ومدى أهمية تقرير المدقق له.

المطلب الثالث: حقوق وواجبات محافظ الحسابات

حتى يستطيع محافظ الحسابات أداء مهامه بكفاءة وفعالية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: حقوق محافظ الحسابات: تتمثل في المجالات والنواحي التالية[3]:

- ✓ حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على كافة البيانات والمعلومات اللازمة؛

---

[1] براق محمد، ديلمي عمر، **العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات** (مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية)، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 17، جانفي 2017، ص 23.

[2] لياس قلاب ذبيح، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[3] د.إلياس شاهد و آخرون، **محافظ الحسابات ودوره في دعم وتحسين جودة المراجعة الخارجية** (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، جامعة الشهيد جعة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص11.

- ✓ حق طلب أي تقارير أو تفسير معين حول عملية معينة من أي مسؤول في المؤسسة بهدف توضيح أمر ما لم يتوصل المراجع إلى تفسير مرضي له؛
- ✓ من حقوق المراجع فحص الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من ناحية ووفقا لما تقتضي به القواعد والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ حق فحص كافة الأصول المسجلة بإسم المؤسسة على إختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الإلتزامات المستحقة على الشركة؛
- ✓ حق دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للإنعقاد في بعض الحالات التي لا تحتمل التأجيل؛
- ✓ حق حضور الجمعية العامة للمساهمين أو حضور من ينيبه من المساعدين، وذلك من أجل تقديم التقرير وعرضه وحضور مناقشته والرد على أي إستفسار؛
- ✓ من حقوق المراجع جرد الخزائن المختلفة في الشركة عند الحاجة إلى ذلك للتأكد مثلا من الأوراق المالية وغيرها.

الفرع الثاني: واجبات محافظ الحسابات

وتتمثل واجبات محافظ الحسابات فيمايلي:[1]

- ✓ إلتزام السر المهني، تحمل المسؤولية الجزائية عن إحداث ضرر في مخالفة أحكام القانون؛
- ✓ الإلتزام بأخلاق العمل المهني إتجاه الزبائن في حدود العقد؛
- ✓ الإلتزام بمعايير المهنة وهو مسؤول عن الأخطاء المهنية؛
- ✓ الإلتزام بإعداد تقارير، والإلتزام بالنصوص والتشريعات القانونية، في المطالبة بحقوقه.

[1] مُحَمَّد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية (أطروحة دكتوراه: تخصص بنوك مالية ومحاسبة)**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص 120.

المبحث الثالث: أهمية محافظ الحسابات في توفير المصداقية والشفافية للقوائم المالية

من خلال هذا المبحث سنبرز دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، وذلك من خلال عرضنا لمسؤوليات محافظ الحسابات في إكتشافه للأخطاء والغش في القوائم المالية، ومسؤولياته في تقييم إستمرارية المنشأة، وكذلك دوره في فحص نظام الرقابة الداخلية وفي فحص القوائم المالية.

المطلب الأول: دور محافظ الحسابات ومسؤولياته في إكتشاف الخطأ والغش في القوائم المالية

إن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بإعداد القوائم المالية الخاصة بها، لذلك فهي المسؤولة عن إكتشاف الغش والأخطاء لأن من مهامها إنشاء نظام رقابي داخلي فعال، وذلك لضمان حقوقها وحقوق مستخدميها، وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب.

الفرع الأول: الأخطاء في القوائم المالية

أولا: تعريف الخطأ:

يعرف الخطأ بأنه: "التحريف أو الحذف أو الإهمال غير المتعمد".[1]

وفي تعريف آخر يقصد بالخطأ: "التحريفات أو التغييرات الغير المقصودة في القوائم المالية، بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها، أو تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن سهو أو تفسير خاطئ للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح".[2]

ثانيا: أنواع الخطأ: تتمثل أنواع الخطأ في الآتي[3]:

- ✓ **أخطاء دفترية أو حسابية:** "وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها"؛
- ✓ **أخطاء فنية:** "وهي التي تتعلق بعدم الإلتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفتريا أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات"؛
- ✓ **أخطاء إجرائية:** "وتتعلق بعدم الإلتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو إرتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الإلتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالية".

---

[1] د.سامح محمد رضا رياض أحمد، **إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، مركز البحوث، بدون طبعة، 2010، ص24.

[2] بعاشي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

[3] رأفت سلامة محمود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 188.

ثالثا: أسباب الخطأ: من أهم الأسباب ما يلي:[1]

- الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، نتيجة نقص أو إنعدام الخبرة للمحاسب؛
- تقصير وإهمال الموظفين في تأدية الواجبات المكلفين بها؛
- عدم تكوين وتأهيل المحاسبين وتدريبيهم للقيام بالأعمال المحاسبية المطلوبة منهم بشكل سليم؛

كما يرجع أيضا إرتكاب الأخطاء لعدة أسباب:[2]

- فقد تقع الأخطاء عن غير قصد نتيجة للسهو عن إثبات بعض قيود عمليات تمت فعلا أو السهو عن ترحيل بعض العمليات الحسابية وأيضا بسبب الجهل أو عدم الدراية الكافية ببعض المبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها، والواجب إتباعها في النظام المحاسبي المطبق في هذه المؤسسة؛
- وقد تقع الأخطاء عن قصد بغرض التلاعب أو التضليل، أي يتم إرتكاب أعمال وأحداث غير عادية مثل التلاعب في عمليات الإفصاح وذلك بإخفاء حقائق أو تغيير بعض النتائج لتضليل مستخدمي القوائم المالية، أو التلاعب في المستندات الداخلية والخارجية كالقيام بالتلاعب في حسابات النقدية أو كميات المخزون لتغطية عجز أو سرقة وإختلاس.

الفرع الثاني: الغش في القوائم المالية

أولا: تعريف الغش:

الغش في القوائم المالية هو: "أقل أنواع الغش شيوعا ويرتبط هذا النوع بالتلاعب في القوائم المالية للتلاعب في المركز المالي للشركة وينتج الغش في القوائم المالية عندما ترغب الإدارة العليا في إدارة الأرباح، مثل إدراج الديون كأصول أو التقرير عن الإئتمان كحقوق ملكية بهدف تحقيق مصالح شخصية". [3]

ثانيا: أسباب الغش:

تعديل البيانات بهدف الحصول على منافع خاصة أو تضليل طرف آخر أو تحميله بما يزيد عن إلتزاماته، أو الحصول على أصول وممتلكات المنشأة لإستخدامها في الأعمال الخاصة أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث.[4]

---

[1] د.عبد الرحمان مخلد سلطان عريج المطيري، **قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية (درجة ماجستير: المحاسبة)**، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 40-41

[2] بعاشي خالد، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[3] د.دعاء حافظ إمام عبد اللطيف، **أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التنقيب في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، القاهرة، 2019، ص 27.

[4] د. زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2009، ص 179.

ثالثا: أنواع الغش: للغش أنواع متعددة نذكرها في ما يلي:[1]

1) غش وإحتيال العاملين:

يقوم هذا النوع بشكل عام على سرقة الأصول من قبل العاملين ويصاحبه إرتكاب أخطاء بغية تغطية هذه السرقات وهذا النوع يمكن الحد منه من خلال قيام الإدارة بتصميم رقابة داخلية جيدة وقيام المراجع لدراستها وتقويمها وتحديد نقاط الضعف فيها وتبليغها للإدارة وإن وجود رقابة داخلية جيدة يقلل من إمكانية إرتكاب هذا النوع من الغش.

2) غش وإحتيال الإدارة:

ويتم هذا النوع من قبل الإدارة العليا وهو أخطر من النوع الأول لأنه يحدث حتى في حال وجود الرقابة الداخلية الجيدة وذلك بغرض تحريف وتغيير المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، وتلجأ الإدارة إلى ذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها:

- تضخيم الأرباح عن طريق إظهار أرباح صورية حتى يتمكن المديرون من بيع أسهمهم بأسعار مرتفعة أو زيادة نصيبهم من الأرباح أو ترغيب منشأة أخرى في شراء المنشأة؛
- تخفيض الأرباح بغرض شراء أسهم المنشأة أو تكوين إحتياطات سرية أو التهرب من الضرائب؛
- تدعيم المركز المالي وتقويته بغرض الحصول على قروض أو ترغيب شريك بالإنضمام للمنشاة أو بيع المنشاة بقيمة مرتفعة.

3) الغش الناتج عن تحريفات ذات صلة بإعداد القوائم المالية الإحتيالية أو المضللة:

وتنتج تلك التحريفات من عمليات متعمدة لخداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق:

- تزوير السجلات والمستندات والوثائق أو تشويهها أو تغييرها؛
- حذف آثار العمليات من السجلات والمستندات أو إلغاؤها؛
- سوء تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية.

الفرع الثالث: مسؤولية محافظ الحسابات في إكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية:

وفيما يلي توضيح لمسؤوليات المدقق تجاه كشف الأخطاء والغش، ولكن نتيجة التطور الذي حدث لمهنة التدقيق أصبح ينظر إلى إكتشاف الأخطاء والغش على أنه لايعتبر الهدف الأساسي لعملية التدقيق ويتحمل المدقق مسؤولية محددة حول إكتشاف الأخطاء والغش.

[1] د.حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 204-205.

وهذا ما أكدته معايير التدقيق الدولية إذ نص معيار التدقيق الدولي رقم 200 المرسوم: "الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية بأن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إعطاء رأي حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية وفقا لإطار محدد لتقديم البيانات المالية".[1]

إن المسؤولية الرئيسية لمنع واكتشاف الغش، تقع على عاتق الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في المنشاة من خلال إستخدام آليات مناسبة لهذا الغرض بينما يظل هدف المراجع إبداء رأي مهني عن القوائم المالية ولا يعتبر المراجع مسؤولا عن منع الخطأ والغش كما لا يمكن للمراجع أيضا في ظل هذه الظروف التي ينفذ فيها عملية المراجعة أن يعطي تأكيد مطلق بنسبة 100% لعدم إحتواء القوائم المالية لعميل المراجعة على أخطاء جوهرية.[2]

المطلب الثاني: مسؤولية محافظ الحسابات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة لتقييم إستمرارية المؤسسة:

عند إعداد محافظ الحسابات للتقرير فإنه يقوم بإبداء رأيه حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وكذلك يقيم مدى قدرة المؤسسة على الإستمراية، وهذا ما سنقوم بعرضه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مسؤولية محافظ الحسابات بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية:

لقد أصدر المعهد الأمريكي للمحامين القانونيين رأيه في هذا المجال على النحو التالي[3]:

أولا: بالنسبة للرقابة الإدارية: فإن المدقق الخارجي يعتبر مسؤول عن فحص وتقييم وسائل ومقاييس هذا النوع من فروع الرقابة الداخلية، لأنه يهدف أساسا لتحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة وضمان تنفيذ البيانات الإدارية طبقا للخطة المرسومة، وكذلك فإن وجود أنظمة هذه الرقابة الإدارية أو عدمه لا يؤثر تأثيرا مباشرا عن برنامج التدقيق الذي يضعه المدقق للسير عليه، وعلى كمية الإختيارات التي يحددها ليلتزم بها في عمله، ولكن إذا تبين للمدقق في ظروف معينة أن بعض وسائل الرقابة الإدارية لها علاقة أو تأثير على مدى علاقة الحسابات الختامية أو القوائم المالية موضوع المراجعة، أو على نتيجة الأعمال والمركز المالي يجب عندها دراسة تلك الوسائل والأنظمة؛

ثانيا: بالنسبة للرقابة المحاسبية: فإن المدقق الخارجي يعتبر مسؤول مسؤولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل أنظمة هذا النوع من فروع الرقابة الداخلية، كما لهذه الأنظمة والوسائل من تأثير مباشر وإرتباط وثيق بطبيعة المدقق الخارجي، والأهداف الواجب تحقيقها من عملية التدقيق الخارجي، كذلك فإن عدم وجود وسائل هذه الرقابة

---

[1] د.عبد الرحمان مخلد سلطان عريج المطيري، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] علي محسن محسون باسرده، **العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في اليمن (رسالة دكتوراه: المحاسبة والتمويل)**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 124.

[3] بلحرش رشيد، **محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص27.

المحاسبية أو قصور المستخدم منها عن تحقيق الأهداف الموجودة ليؤدي بالتبعية إلى أن يزيد المدقق من كمية الإختيارات وأن يتوسع في نطاق تدقيقه للدفاتر والسجلات، كذلك يعتبر المدقق مسؤولا عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة في المشروع موضوع التدقيق، ويعود السبب في ذلك لأن هذا النوع من فروع الرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصول المشروع وموجوداته ضد أي إختلاس أو تلاعب أو سوء، والمدقق الخارجي يعتبر مسؤولا عن تحقيق هذا الهدف حيث يطلب إليه تحقيق إلتزامات وموجودات المشروع، ولهذا يمكن القول أنه إلزاما عليه التقليل من إحتمالات الغش والإختلاس فيها، وتدقيق تلك الوسائل الهادفة نحو تحقيق هذه الغاية أي تدقيق الضبط الداخلي.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخدة من طرف محافظ الحسابات لتقييم إستمرارية المؤسسة:

في حالة إكتشاف المدقق الخارجي لحقائق تؤثر سلبا على إستمرارية المؤسسة فإن عليه إتخاذ الإجراءات التالية:[1]

- ✓ **إعلام رئيس مجلس الإدارة:** على المدقق الخارجي إجراء مقابلة مع المسيرين من أجل التحقق من صحة شكوكه والحصول على معلومات إضافية وإعلامهم بكافة الإجراءات المتخذة، في حالة تأكد المدقق من وجود المخاطر فعليه إعلام رئيس مجلس الإدارة كتابيا بالحقائق التي من شأنها أن توثر سلبا على إستمرارية المؤسسة وطلب الحصول على رد كتابي خلال 15 يوما، في حالة تحصل المدقق على إجابة مقنعة لإمكانية تحسين ظروف المؤسسة تنتهي إجراءاته، أما إذا كانت الإجابة تدل على أن هذه المشاكل هي ناتجة عن مخاطر متراكمة أو عدم الحصول على إجابة في هذه الحالة يتابع المدقق الخارجي إجراءاته؛
- ✓ **إعلام مجلس الإدارة:** يقوم المدقق الخارجي بطلب من رئيس مجلس الإدارة إستدعاء هذا الأخير خلال 8 أيام لتداول الحقائق المذكورة خلال 15 يوم في نفس الوقت عليه إعلام رئيس المحكمة التجارية لشروعه في هذا الإجراء في حالة أن مجلس الإدارة قد إتخذ إجراءات تطمئن المدقق الخارجي تتوقف الإجراءات، لكن في الحالة المعاكسة أو عدم إستدعاء مجلس الإدارة يواصل المدقق الخارجي إجراءاته؛
- ✓ **إعلام المساهمين:** على المدقق الخارجي أن يقوم خلال 15 يوم التالية لإستلام المداولات لمجلس الإدارة إعداد تقريرا خاصا للإنذار، يكون للرئيس مدة 8 أيام لإستدعاء الجمعية العامة، في حالة غياب المسيرين فإن على المدقق الخارجي القيام بنفسه بإستدعاء الجمعية العامة، لابد أن يتضمن التقرير العام المدقق الخارجي حول حسابات المؤسسة النتائج المناسبة من التقرير الخاص بالإنذار؛

[1] عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي– دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا (أطروحة دكتوراه: تخصص مالية محاسبة و تدقيق)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016، ص ص 139-140.

✓ **إعلام رئيس المحكمة التجارية:** إذا تبين للمدقق الخارجي أنه بعد إجتماع الجمعية العامة أن القرارات المتخذة لا تسمح بضمان إستمرارية المؤسسة، فعليه إعلام رئيس المحكمة التجارية بالإجراءات المتخذة والنتائج المتوصل إليها، رئيس المحكمة يمكن أن يقرر إستدعاء المسيرين من أجل طلب التدابير العلاجية، في حالة غياب هذه المقابلة أو في حالة أن المسيرين لم يستجيبوا لهذه الدعوة، فإنه يتم إبلاغ ذلك بشكل كامل أمام المدقق الخارجي ومناقشة وضعية المؤسسة مع ممثلي الموظفين، الإدارات العمومية، هيئات الضمان الإجتماعي... الخ.

المطلب الثالث: دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية

بغية الوقوف على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم مالية ختامية تعكس وضعيتها، ينبغي على كل عنصر من عناصر القوائم المالية أن تتوفر فيه الخصائص التالية[1]:

- **الكمال:** يعني كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا؛
- **الوجود:** يعني الوجود الفعلي للعناصر المادية؛
- **الملكية:** يعني حق المؤسسة في كل عناصر الأصول وإلتزاماتها بالنسبة لعناصر الخصوم؛
- **التقييم:** أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر تم تقييمها بشكل سليم؛
- **التسجيل المحاسبي:** يعني كل العمليات تم تسجيلها بشكل سليم.

حيث أن المدقق يقوم بتدقيق وفحص مختلف عناصر القوائم المالية للتحقق من توافر العناصر السابقة الذكر فهو إذن يتطرق إلى تدقيق وفحص كل من النقاط التالية:

- التحقق من الأصول الثابتة؛
- التحقق من المخزونات؛
- التحقق من الحقوق والديون؛
- التحقق من الأموال المملوكة؛
- التحقق من النواتج و الأعباء.

ويتمثل دور محافظ الحسابات في تدقيق القوائم المالية في النواحي التالية [2]:

- ينبغي على المراجع التحقق من صحة البيانات التي تحتويها هذه القوائم ويتم ذلك بفحص ومراجعة:
  أ. العناصر المختلفة التي تحتويها وتتضمنها هذه القوائم والتقارير المدينة فيها والدائنة؛

[1] د.ختيم محمد العيد، **مطبوعة محاضرات في المراجعة المالية النظري والتطبيق لتقارير محافظ الحسابات**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ص 50-51.

[2] د.محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص 592-593.

ب. بالتوجيه المحاسبي السليم لهذه العناصر بالنسبة لكل قائمة؛

ج. العمليات الحسابية التي أدت إلى الوصول إلى الأرقام الواردة في هذه القوائم.

- ينبغي على المراجع فحص ومراجعة تبويب هذه القوائم والتقارير المالية للتحقيق من أن هذا التبويب يحقق الأهداف التالية:

أ. ملاءمة وسلامة عرض البيانات داخل هذه القوائم والتقارير؛

ب. تلبية إحتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم والتقارير؛

ج. تيسير مهمة مراجع الحسابات نفسه.

- على المراجع أن يتحقق من إستيفاء التوقعات المختلفة من قبل المسؤولين عن إعداد هذه القوائم والتقارير وإعتمادها؛
- في حالة وجود تعديل أو تغيير في أي عنصر من عناصر هذه القوائم والتقارير نتيجة وجود خطأ معين تم إكتشافه أثناء المراجعة فيلزم على المراجع التحقق من تصحيح هذا الخطأ وإعادة تصوير وإعداد القائمة أو التقرير الذي يتضمن هذا التعديل أو التغيير بعد عملية التصحيح؛
- على المراجع فحص ومراجعة أي أرصدة منقولة من قوائم أو تقارير السنة السابقة وبصفة خاصة الميزانية العمومية مع فحص وتحليل أي تعديلات تمت عليها خلال السنة من خلال حسابات الأستاذ الخاصة بهذه العناصر مع التركيز على عناصر حقوق الملكية لأهميتها بالنسبة للميزانية وباعتبارها قائمة توضيح المركز المالي؛
- على المراجع التحقق من أن إعداد القوائم والتقارير اللازمة والملائمة قد تم إعدادها كحد أدنى للعدد المطلوب والذي يحقق الأهداف المطلوبة من هذه القوائم والتقارير، كما أن عليه التحقق من أن إعداد أي مرفقات لازمة ومطلوبة لهذه القوائم والتقارير لتفسير ما تحتويه من بيانات أو توضيح تعليمات أو مفاهيم معينة هامة لقراء ومستخدمي هذه القوائم والتقارير.

خلاصة الفصل:

لقد توصلنا في هذا الفصل إلى أن التدقيق الخارجي له دور فعال في التأكد من جودة أداء الرقابة الداخلية، حيث أن الهدف منه هو التحقق من أن القوائم المالية الختامية تبين أن النتيجة الحقيقية لعمليات المشروع خلال فترة زمنية معينة، وتظهر المركز المالي بصورة صادقة وعادلة، وذلك لأن عملية التدقيق الخارجي يقوم بها محافظ الحسابات الذي يقوم بإبداء رأيه الفني والمحايد والذي يعتمد لزاما على أسس ومعايير بالإضافة إلى أن يكون مستقلا ومؤهلا تأهيلا علميا وعمليا، وبالتالي يكون قد خدم جهات عديدة نتيجة قيامه بفحص القوائم المالية، فشهادته تمنح الإطمئنان للعاملين بالمؤسسة بأن مشروعهم يسير سيرا حسنا.

وعليه فإن التدقيق والفحص الذي يقوم به يزيد من موثوقية القوائم المالية ويعبر عن الصورة الفعلية للوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة عينة

لمكاتب محافظي الحسابات

تمهيد:

بعد تناولنا لموضوع دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية من الناحية النظرية، كان لابد من إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي سعيا منا لتدارك أي نقص قد يلحق بهذه الدراسة، حيث قمنا بإجراء دراسة عينة لمكاتب محافظي الحسابات، حيث إعتمدنا في دراستنا على تقريرين لنفس المؤسسة خلال سنتين متتاليتين وكذلك قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع محافظ حسابات، بغية تأكيد أو نفي فرضية أن محافظ الحسابات هو كل شخص مرخص حسب قانون مهنة التدقيق وظيفته المصادقة على صحة ومشروعية الحسابات وكذا فرضية أن تقرير محافظ الحسابات له تأثير إيجابي على زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية، وعلى هذا الأساس سمح لنا الأستاذ **نابتي مُحَمَّد** بأخذ عينة من تقريره حول مؤسسة **(SRI)** المنجز سابقا، مصحوب بكل الوثائق المتعلقة بالتقرير من أجل معرفة دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية. واعتمادا على ما سبق سيقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

- مدخل لدراسة العينة؛
- عرض المقابلة والقوائم المالية لمؤسسة **(SRI)**؛
- تحليل التقرير النهائي لمحافظ الحسابات.

المبحث الأول: مدخل لدراسة العينة

للتعرف على مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية تم التطرق إلى أدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات اللازمة، إضافة إلى ذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى عرض عام لمكاتب محافظ الحسابات محل دراستنا.

المطلب الأول: أدوات الدراسة المستعملة

يرتبط إختيار الأدوات المستعملة في جمع البيانات بالمنهج المحدد في تحليل النتائج، حيث اعتمدنا على:

أولا: أسلوب المقابلة: إعتمدنا أسلوب المقابلة في جمع أراء مجتمع الدراسة والذي يخص مكتب محافظ الحسابات "**وشن الطاهر**"، باعتبار هذا الأسلوب أحد أدوات جمع المعلومات، حيث يمكننا من إختبار الفرضيات خاصة فيما يخص معرفة العلاقة بين محافظ الحسابات والقوائم المالية ودوره في تعزيز موثوقيتها، وفيما يلي سنقوم بتقديم شرح للمقابلة وأنواعها.

1) تعريف المقابلة:

هي أداة من أدوات المنهج النوعي، يستخدمها الباحثون في دراستهم البحثية بهدف التوصل إلى معلومات مفصلة وعميقة عن الظاهرة التي يدرسونها، وذلك من خلال توجيه الباحث مجموعة من الأسئلة للمشاركين بعد أخذ موافقتهم على المشاركة في البحث، وتتميز المقابلة بالتفاعل الإجتماعي على عكس كثير من أدوات البحث الأخرى.

2) أنواع المقابلة:

وهناك ثلاثة أنواع من المقابلة التي يتم إجراؤها للإجابة عن أسئلة البحث العلمي، وهي:

- **المقابلة غير المنظمة:** معناه أن يقوم الباحث بإجراء مقابلات بحثه دون إعداد دليل مسبق للأسئلة التي يريد طرحها في هذه المقابلة.
- **المقابلة شبه المنظمة:** يستخدم الباحث في هذا النوع من المقابلات دليل يمثل إطار عام يمنحها نوع من التنظيم بهدف التأكد من أنها تسير ضمن ماهو مخطط له مسبقا، وبالتالي هي أكثر تنظيما من المقابلات غير المنظمة وفي ذات الوقت أكثر مرونة من المقابلات المنظمة.
- **المقابلة المنظمة:** أكثر أنواع المقابلة إنتظاما وصرامة، إذ يحدد فيها الباحث مجموعة من الأسئلة التي ينبغي أن لا يخرج الحديث عنها أثناء مقابلته لمجموعة من المشاركين.

ثانيا: تجميع وتحليل البيانات: تم الإعتماد على تجميع وتحليل المعطيات الواردة في الوثائق والتقارير الخاصة بمكتب محافظ الحسابات "**نابتي مُحَمَّد**".

المطلب الثاني: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات "وشن الطاهر"

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات "**وشن الطاهر**"، من خلال التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي والخدمات التي يقدمها.

الفرع الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي

أولا: التعريف بالمكتب:

نشأ مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة سنة 2016 بحي الحدائق بلدية واد زناتي-ولاية قالمة، وهو ممثل من طرف السيد "**وشن الطاهر**" المولود بتاريخ 27 جانفي 1966 تاملوكة ولاية قالمة، والمتحصل على شهادة ليسانس في العلوم المالية جامعة عنابة سنة 1990، وشهادة في العلوم المالية المعهد الوطني للمالية القليعة ولاية تيبازة سنة 1993، وشهادة خبير محاسب جامعة دالي براهيم العاصمة سنة 2015، مما أهله علميا لممارسة مهنة خبير محاسب ومدقق قانوني منذ سنة 2016.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمكتب:

الشكل 02: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات "وشن الطاهر"

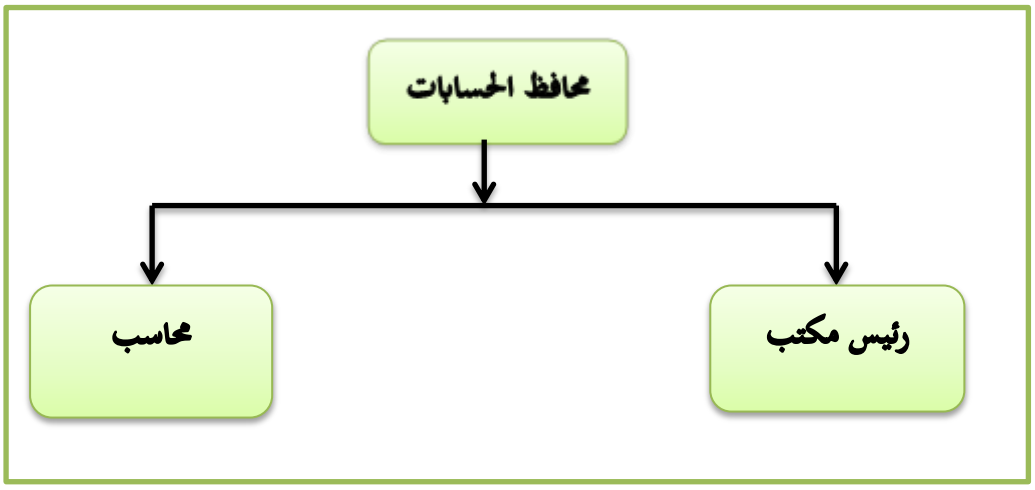

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات المكتب

الأعمال التي يقدمها كل عون في المكتب:

كل عون في المكتب مؤهل للقيام بجميع أعمال المحاسبة من مسك المحاسبة وتنظيم شؤون المستخدمين والقيام بمهام محافظ الحسابات والقيام بالرقابة المالية، أي عون يمكن أن يسير شؤون المكتب في غياب الأعضاء الآخرين، حيث أنهم مطلعين على جميع عناصر وترتيبات المهنة.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها مكتب محافظ الحسابات

- المحاسبة والمراجعة المالية؛
- المدقق القانوني؛
- إمساك الدفاتر؛
- الدراسات الفنية والإقتصادية للمشاريع؛
- المساعدة على المستوى الإداري؛
- الإقرارات الضريبية وشبه الضريبية؛
- الإدارة الشخصية.

المطلب الثالث: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات "نابتي مُحَمَّد"

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى المكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات "**نابتي مُحَمَّد**"، من خلال التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي والمهام التي يقوم بها.

الفرع الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي

أولا: التعريف بالمكتب:

تناولنا مجال الدراسة في مكتب صاحبه "نابتي مُحَمَّد"، الذي أنشأ سنة 1998، الكائن مقره في حي 50 مسكن وادي الزناتي- قالمة، حيث تحصل على الإعتماد كمحاسب معتمد سنة 1998، وكمحافظ حسابات سنة 2002، وكخبير قضائي سنة 2011.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمكتب:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات

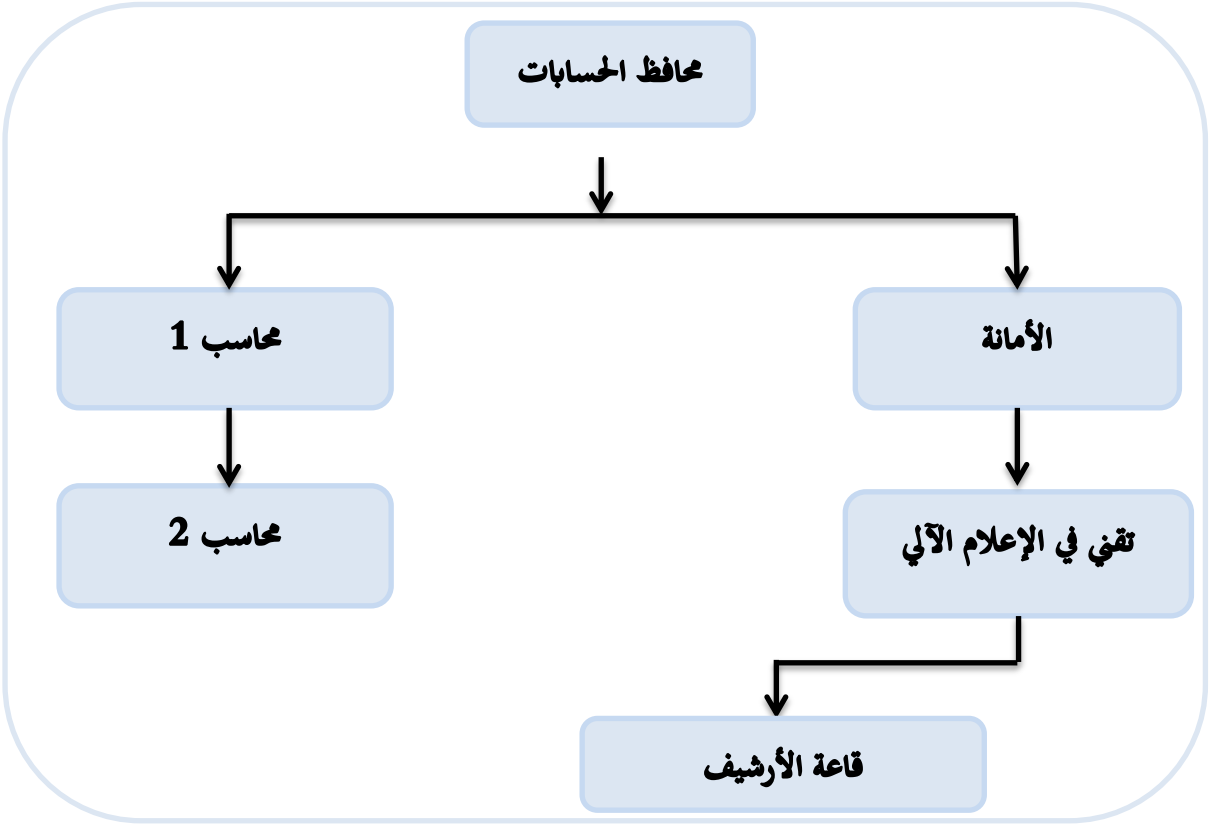

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات المكتب

الفرع الثاني: المهام التي يقوم بها مكتب محافظ الحسابات

- المحاسبة العامة لجميع المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والنظام الجزافي؛
- الدراسات التقنية الإقتصادية للمستثمرين؛
- الخبرات القضائية الخاصة بالمالية لدى المحاكم والمجالس القضائية.

المبحث الثاني: عرض المقابلة والقوائم المالية لمؤسسة (SRI)

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض المقابلة الشخصية التي تم إجراؤها مع محافظ الحسابات وكذلك عرض القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي، حيث تم إختيار قائمة الميزانية المالية (أصول وخصوم)، وجدول حساب النتائج (مصاريف وإيرادات) لمؤسسة **(SRI)**.

المطلب الأول: عرض مضمون المقابلة الشخصية

من خلال زيارتنا الميدانية قمنا باتباع أسلوب المقابلة المنظمة، أي بإعدادنا للأسئلة مسبقا مع تعديلها أو إضافة أسئلة أخرى أثناء تحاورنا مع محافظ الحسابات في مكتبه، فكانت الأسئلة كالآتي:

– هل وجود التدقيق في المؤسسة يعتبر ضروري؟

نعم وجود التدقيق هو أمر ضروري جدا في أي مؤسسة مهما كان شكلها القانوني وطبيعة نشاطها.

– كانت القوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني (PCN) تعاني من قصور في تلبية إحتياجات مستخدميها، هل النظام المحاسبي المالي (SCF) عالج هذا المشكل في الواقع؟

(PCN) هو مخطط إداري وليس مالي وتابع للنظام الإشتراكي وهو قريب جدا من المحاسبة العمومية، أما **(SCF)** فهو منسجم مع معايير المحاسبة الدولية والذي تم اللجوء إليها سنة 2010 وهو بمثابة تصالح مع العالم في المحاسبة.

– هل توفر القوائم المالية كل المعلومات الضرورية لترشيد قرارات مستخدميها؟

نعم لأن القوائم المالية تعكس وضعية الذمة المالية ونشاط الشركة بمعطيات عددية وهيكلية في شكل جداول حيث أن مستخدمي القوائم المالية (ملاك الشركة، دائني الشركة، المستثمرين، الموردين، زبائن الشركة، وأصحاب المؤسسات المالية كالبنوك)، كل هؤلاء في تعاملات مع الشركة يتخذون القرارات بناء على مؤشرات ودلالات القوائم المالية وقراءة جيدة لهذه القوائم المالية ضرورية للحكم على مدى مصداقيتها لإتخاذ القرارات، وهي محددة طبقا للقرار المؤرخ في 26 جويلية 2001 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة.

– هل تعيين محافظ الحسابات للمصادقة على حسابات المؤسسة إلزامي؟

إذا كان رقم أعمال المؤسسة يفوق 10 مليون دج، فهنا تكون إلزامية تعيين مدقق خارجي للمصادقة على حسابات المؤسسة، أما إذا كان أقل من 10 مليون دج، فهنا يكون تعيينه إختياري من قبل في حالة إذا أرادت المؤسسو التأكد من حساباتها أو في حالة شك صاحب المؤسسة بأن الموظفين أو الشركاء يغشونه.

– هل معايير التدقيق التي يتم إعتمادها الآن كافية ووافية لتكون القوائم المالية موثوقة وذات جودة، أم يجب إعتماد معايير أخرى تكون خاصة وواضحة المعالم؟

المعايير كافية وهي مستمدة من معايير المحاسبة الدولية ومنسجمة معها، والأدوات القانونية موجودة، المشكل في تطبيق هذه القوانين ليس في المستوى، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نقص كفاءة المراجع المحاسبي، وهذا بسبب عدم تنظيم دورات تكوينية وتبادل المعلومات حول ما وصلت إليه المجتمعات الأخرى في هذا المجال.

– إلى من يتم إرسال تقرير محافظ الحسابات؟

يتم إرساله إلى الجهة التي قامت بتعيين محافظ الحسابات وهي الجمعية العامة.

– هل يمكن أن يؤدي تقرير محافظ الحسابات إلى عزل المدقق الداخلي أو إلى عزل مجلس إدارة الشركة؟

إذا ما لاحظت الجمعية العامة أن الأخطاء المتوصل إليها عن طريق محافظ الحسابات أخطاء تهدد إستمرارية المؤسسة بناء على ذلك إما تقوم بتقوية جهاز نظام الرقابة الداخلية أو عزل الأعضاء الغير كفؤيين، ويمكن إن كانت هذه الأخطاء متعمدة، تعريض العون المتسبب في ذلك إلى متابعة قضائية تحت طائلة قانون العقوبات.

– ماهي الحالات التي يمتنع فيها محافظ الحسابات عن إبداء الرأي؟

إذا كانت المحاسبة لا تعطي الصورة الفعلية للوضعية المالية أو مبنية على معطيات غير واقعية أو ماشوبا بالغش، هنا يمتنع محافظ الحسابات عند إصدار مصادقة خاصة إذا كانت هذه الأخطاء تهدد بقاء وإستمرارية المؤسسة وعليه تبليغ السيد وكيل الجمهورية بذلك إذا رفض المصادقة دورتين متتاليتين والإنسحاب من مهمة التدقيق.

– إذا تبين لمحافظ الحسابات أن هناك مؤشرات تدل على وجود الغش والأخطاء، ماذا يفعل؟

يبلغ مباشرة السيد وكيل الجمهورية إذا كانت تهدد إستمرارية الإستغلال بعدما يبلغ الجمعية العامة، وطبقا للمادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري فإنه على محافظ الحسابات التبليغ عن أي خطر من شأنه أن يهدد أو يعرقل إستمرارية الإستغلال.

– هل محافظ الحسابات مسؤوليته أن يكتشف الأخطاء أم يقلل من حدوثها؟

مهمته لا كشف الأخطاء ولا التقليل من حدوثها، مهمته مدى مطابقة المحاسبة للقوانين المعمول بها، ويسجل المخالفات، وكشف نقائص وقصور الإدارة الداخلية خاصة إذا كانت الإدارة مستقلة عن الشركاء.

– هل المؤسسة هي التي تتنبأ بالقدرة على إستمراريتها أم محافظ الحسابات هو الذي يتنبأ بذلك؟

نعم محافظ الحسابات هو الذي يتنبأ بقدرة المؤسسة على إستمرار نشاطها.

– هل يمكن إكتشاف الأخطاء والغش بمجرد فحص ميزان المراجعة؟

لا يمكن إكتشاف الغش والأخطاء بمجرد فحص ميزان المراجعة، فهو يستخدم للتأكد من صحة العمليات الحسابية أي أنه ليس دليل كافي فهو يكشف الأخطاء البسيطة مثل الجمع والطرح، أو أخطاء في ترحيل المدين محل الدائن أو الدائن محل المدين، أما الميزانية هي التي تضم الحسابات الحقيقية وتعبر عن الوضع المالي للشركة أي أنه من خلال الميزانية يمكن كشف الأخطاء القانونية أما ميزان المراجعة فهو يكشف الأخطاء الحسابية فقط.

– هل يقوم محافظ الحسابات بالإحتفاظ بالتقرير الذي أعده وعدم تسليمه في حال رفض دفع أتعابه؟

محافظ الحسابات يتقاضى أتعابه بقوة القانون بمجرد تسليم التقرير في الآجال القانونية المتعاقد عليها في الإتفاقية المبرمة بينه وبين المؤسسة الخاضعة للمراقبة.

– حسب رأيك: ماهو دورك أو كيف تساهم في توفير المصداقية والثقة في القوائم المالية؟

وذلك بإعطاء صورة فعلية واقعية تعبر عن الحقيقة المالية بعيدا عن كل المغالطات، وذلك باحترام القواعد المحاسبية والقوانين المنظمة للمهنة من جهة وللنظام المالي المحاسبي من جهة أخرى.

المطلب الثاني: تحليل قائمة الميزانية المالية لمؤسسة (SRI)

إن حسابات الميزانية المالية الخاصة بمؤسسة **(SRI)** شهدت تغيرات في القيمة وذلك بمقارنة سنتي 2018-2019 وفيما يلي سيتم التطرق إلى التغيرات التي طرأت على حسابات الأصول والخصوم.

الفرع الأول: حسابات الأصول

أولا: حسابات الأصول الغير الجارية:

الجدول رقم03: التغير في حساب الأصول الغير الجارية بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
التثبيتات العينية	1.564.054	/	-1.564.054
التثبيتات العينية الأخرى	/	1.637.054	+1.637.054
القروض والأصول المالية غير الجارية	377.640	2.607.230	+2.229.590
المجموع	**1.941.694**	**4.244.284**	**2.302.590**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜ قدر إجمالي الأصول غير الجارية سنة 2018 بـــ: 1.941.69دج، والذي إرتفع بقيمة 2.302.590دج سنة 2019، حيث أصبح يقدر بـــ: 4.244.284دج، وهذا راجع إلى زيادة كبيرة في قيمة القروض والأصول المالية الأخرى.

ثانيا: حسابات الأصول الجارية:

حيث يحتوي حساب الأصول الجارية على:

1) المخزونات والمنتوجات قيد الصنع:

جدول رقم 04: التغير في حساب المخزونات والمنتوجات قيد الصنع بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	10.297.018	1.364.200	-8.932.818
المجموع	**10.297.018**	**1.364.200**	**-8.932.818**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن التغير في المخزونات سنة 2018 أعلى بكثير من التغير في المخزونات سنة 2019، حيث كانت تقدر بـ: 10.297.018دج سنة 2018، وقدرت سنة 2019 بـ: 1.364.200دج، وهذا يعني أن التغير في المخزونات والمنتجات قيد الصنع إنخفض بمبلغ 8.932.218دج، وهذا يعتبر تغيير إيجابي، فهو يدل على أن المؤسسة باعت منتجاتها أكثر من السنة الماضية بكثير وهذا راجع إلى زيادة عملائها.

2) الحسابات الدائنة والإستخدامات المماثلة:

الجدول رقم 05: التغير في الحسابات الدائنة والإستخدامات المماثلة بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
الزبائن	6.315.535	20.040.950	13.725.415
المدينون الآخرون	787.497	1.315.079	527.582
الضرائب وماشبهها	1.699.860	3.645.734	1.945.874
المجموع	**8.772.892**	**25.001.763**	**16.228.871**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في حساب الزبائن والذي كان يقدر سنة 2018 بـ: 6.315.535دج، والذي ارتفع سنة 2019 إلى 20.040950دج، وهذا راجع إلى الإقبال الكبير و المتزايد على المؤسسة؛

☜يقدر حساب المدينون الآخرون بمبلغ 1.315079دج لسنة 2019، والذي ارتفعت قيمته مقارنة مع سنة 2018، الذي كان قيمته 787.497دج، وهذا الحساب يتزايد بطريقة تناسبية مع حساب الزبائن، ويرجع ذلك إلى عدم تسديد بعض الديون المستحقة من طرف المدينين الآخرين للمؤسسة؛

☜يقدر حساب الضرائب بمبلغ 3.645.734دج لسنة 2019 والذي ارتفعت قيمته مقارنة مع سنة 2018 الذي كانت قيمته 1.699.860دج، أي أن حقوق الشركة لدى إدارة الضرائب إرتفعت؛

☜وبالتالي فإن هناك زيادة في إجمالي الأصول الجارية سنة 2019 والتي بلغت 25.001.763دج مقارنة مع سنة 2018 التي كانت تقدر بـ: 8.772.892دج، وهذا راجع إلى زيادة عدد زبائنها في المؤسسة.

3) الخزينة:

الجدول رقم 06: التغير في حساب الخزينة بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
الصندوق	677.788	1.797.752	1.119.964
بنك الجزائر- بنك الخليج	4.201.318	3.285.072	-916.246
SGA	/	219.988	219.988
المجموع	**4.879.106**	**5.302.812**	**423.706**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜من خلال الجدول نلاحظ أن شركة **(SRI)** سنة 2019 تمتلك الحسابات المصرفية التالية:

لدى بنك الجزائر-بنك الخليج مبلغ 3.285.072دج، وفي الصندوق مبلغ 1.797.752دج، ولدى **(SGA)** مبلغ 219.988دج، نلاحظ أن النقديات الموجودة لدى بنك الجزائر-بنك الخليج شهدت إنخفاض طفيف بقيمة 918.246دج، لكن عموما فإن إجمالي خزينتها ارتفع بقيمة 423.706دج، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة أي لديها سيولة تمكنها من مواجهة إلتزاماتها.

وبالتالي نلاحظ أن الأصول الغير الجارية في إرتفاع مما أدى إلى إرتفاع إجمالي أصول الميزانية.

الفرع الثاني: حسابات الخصوم

أولا: حساب رؤوس الأموال الخاصة:

يتكون حساب رؤوس الأموال الخاصة من الحسابات الفرعية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: التغير في حساب رؤوس الأموال الخاصة بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
رأس المال الصادر	4.500.000	4.500.000	/
العلاوات والإحتياطات	433.204	433.204	/
النتيجة الصافية	766.331	1.802.654	1.036.323
الترحيل من جديد	12.843.930	13.610.262	766.332
المجموع	**18.543.466**	**20.346.120**	**1.802.654**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن المؤسسة لم تقم بزيادة رأس مالها خلال السنتين حيث قدر بـ: 4.500.000دج، ولاحظنا أيضا أن هناك ثبات في قيمة العلاوات والإحتياطات في كلا السنتين والتي تقدر بـ: 433.204دج.

☜النتيجة الصافية ارتفعت سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، حيث يقدر فرق الزيادة بقيمة 1.036.523دج، وهذا راجع إلى زيادة أرباح الشركة.

☜نلاحظ أيضا أن هناك إرتفاع في قيمة حساب الترحيل من جديد، حيث كان يقدر سنة 2019 بـ: 13.610.262دج، وقدر سنة 2018 بـ: 12.843.930دج، وهذا يدل على أن المؤسسة لم توزع أرباحها.

ثانيا: حساب الخصوم غير الجارية:

☜نلاحظ من خلال قائمة الميزانية المالية أن الخصوم غير الجارية كانت معدومة في كلا السنتين، وهذا يعني أن المؤسسة لم تقم بأي عملية إقتراض من الغير.

ثالثا: حساب الخصوم الجارية:

ويتكون حساب الخصوم الجارية من الحسابات التالية كما هي موضحة في الجدول:

الجدول رقم 08: التغير في حساب الخصوم الجارية بين السنتين 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	الإختلاف
الموردون والحسابات الملحقة	4.788.541	10.573.622	5.785.081
الضرائب	522.753	2.378.120	1.855.367
ديون أخرى	2.035.961	2.281.220	245.259
المجموع	**7.377.256**	**15.233.004**	**7.855.748**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ من خلال الجدول أن حساب الموردون إرتفع سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018 حيث قدر بمبلغ: 10.573.662دج، في حين كان يقدر سنة 2018 بـــ: 4.788.541دج، وهذا راجع إلى توسع نشاط المؤسسة.

☜بالنسبة لقيمة الضرائب إرتفعت، حيث قدرت سنة 2018 بـــ: 552.753دج، أما في سنة 2019 فقدرت بـــ: 2.378.120دج، وترجع هذه الزيادة إلى أن المؤسسة دفعت ما عليها من ضرائب للجهات الحكومية.

☜ونلاحظ أن قيمة الديون الأخرى ارتفعت من 2.035.961دج سنة 2018 إلى 9.181.220دج سنة 2019، حيث قدر فرق الزيادة بـــ: 245.259دج، وهذه الزيادة راجعة إلى مديونية المؤسسة باستمرار.

المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة (SRI)

جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الإنجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي والغير عادي، ومن أهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة ما يلي:

1) رقم الأعمال:

هو قيمة المبيعات المحققة للمؤسسة خلال السنة حسب نشاطها، ويظهر تطوره خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 09: التغير في رقم الأعمال للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
رقم الأعمال	43.116.678	114.488.504
نسبة التغير%	/	%165.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع رقم الأعمال من 43.116.678دج في سنة 2018 إلى 114.488.504دج سنة 2019، حيث قدر معدل النمو لرقم الأعمال لسنة 2019 بـ: 165.53%، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب على المنتوجات مما سمح للشركة بزيادة الكميات المباعة خلال السنة.

2) إنتاج السنة المالية:

الجدول رقم 10: التغير في إنتاج السنة المالية للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
إنتاج السنة المالية	43.116.678	115.852.704
نسبة التغير %	/	%168,69

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أنه تم تسجيل إرتفاع بنسبة 168,69% في سنة 2019، حيث بلغ إنتاج السنة المالية 115.852.704دج، مقارنة بسنة 2018 الذي قدر بـ: 43.116.678دج. مما يدل على زيادة في المنتوجات والمبيعات والمخزونات.

3) إستهلاك السنة المالية:

الجدول رقم 11: التغير في إستهلاك السنة المالية للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان / السنة	2018	2019
إستهلاك السنة المالية	39.686.229	107.221.363
نسبة التغير%	/	%170,17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜سجل إرتفاعا في سنة 2019 بنسبة 170,17% والذي قدر بـ: 107.221.363دج، مقارنة بسنة 2018 الذي بلغت قيمته 39.686.229دج. وهذا يدل على زيادة في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى.

4) القيمة المضافة للإستغلال:

وهي الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها، أي هي القيمة التي تقدمها المؤسسة خلال نشاطها، ويظهر تطورها خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 12: التغير في القيمة المضافة للإستغلال للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان / السنة	2018	2019
القيمة المضافة للإستغلال	3.430.449	8.631.341
نسبة التغير%	/	%151,61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن القيمة المضافة للإستغلال شهدت إرتفاعا في سنة 2019 حيث قدرت بـ: 8.631.341دج، مقارنة بسنة 2018 التي قدرت بـ: 3.430.449دج، وهذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية.

5) إجمالي فائض الإستغلال:

الجدول رقم 13: التغير في إجمالي فائض الإستغلال للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
إجمالي فائض الإستغلال	1.006.116	3.744.986
نسبة التغير%	/	%272,22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي فائض الإستغلال شهد إرتفاعا بنسبة 272,22% سنة 2019، وذلك بسبب إرتفاع القيمة المضافة للإستغلال وكذلك انخفاض مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم.

6) النتيجة العملياتية:

النتيجة العملياتية تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة إستغلالها ويظهر تطوره خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 14: التغير في النتيجة العملياتية للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
النتيجة العملياتية	966.492	-1.103.977
نسبة التغير%	/	% -214,23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية مقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن هناك إنخفاض في النتيجة العملياتية سنة 2019 بنسبة 214,23-%، حيث قدرت بقيمة 1.103.977-دج، مقارنة بسنة 2018 التي كانت تقدر بقيمة 966.492دج، بالرغم من ارتفاع الفائض الإجمالي للإستغلال وكذلك المنتجات العملياتية، إلا أن السبب وراء هذا الإنخفاض راجع إلى القيم السلبية التي حققتها المؤسسة في مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة والأعباء العملياتية.

7) النتيجة العادية قبل الضرائب:

الجدول رقم 15:التغير في النتيجة العادية قبل الضرائب للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
النتيجة العادية قبل الضرائب	953.933	2.374.092
نسبة التغير%	/	%148,87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ أن هناك زيادة في النتيجة العادية قبل الضرائب سنة 2019 بنسبة 148,87%، حيث قدرت قيمتها في هذه السنة بـــ: 2.374.092دج، مقارنة بسنة 2018 التي كانت تبلغ قيمتها بـــ: 953.933دج، وهذا راجع إلى إنخفاض في الأعباء والمخصصات.

8) النتيجة الصافية للسنة المالية:

هي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) للنتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية، وتخضع للزيادة أو النقصان تبعا للتغيرات التي تقع على كل من النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير عادية.

الجدول رقم 16:التغير في النتيجة الصافية للسنة المالية للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

السنة / البيان	2018	2019
النتيجة الصافية للسنة المالية	953.933	1.802.654
نسبة التغير%	/	%88,97

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف محافظ الحسابات

التعليق على النتائج:

☜نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية للسنة المالية شهدت إرتفاعا بنسبة 88,97% سنة 2019، مقارنة بسنة 2018، وهذا راجع إلى إرتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المبحث الثالث: تحليل التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

بعد قيام محافظ الحسابات بفحص القوائم المالية، يقوم في نهاية الأمر بإعداد تقريره النهائي والذي يتضمن كافة المعلومات والملاحظات التي توصل إليها، وكذا التوصيات التي قدمها عند القيام بمهمته، لذلك سنحاول في هذا المبحث عرض التقرير المالي الخاص بمحافظ الحسابات حول مؤسسة **(SRI)** خلال السنتين ومقارنة النتائج.

المطلب الأول: عرض تقرير محافظ الحسابات حول المصادقة لمؤسسة (SRI) خلال سنتي 2018-2019

سنقوم في هذا المطلب بعرض مقدمة التقرير التي يستهل بها محافظ الحسابات تقريره، بالإضافة إلى محتوى تقرير الرأي حول المصادقة على الحسابات السنوية.

الفرع الأول: عرض مقدمة التقرير

يستهل مراجع الحسابات عادة تقريره بمقدمة، يبرز فيها موضوع التقرير، كلمة شكر، وعرض لمحتوى التقرير، حيث تكون على النحو التالي:

السادة:

بعد المهمة التي أوكلتموها إلينا يشرفنا أن نقدم إليكم تقرير محافظ الحسابات الخاص بناء على البيانات المالية لشركة **(SRI)** للسنة المالية لـ 12 شهرا المغلقة في 2018/12/31.

وفقا للمهمة الموكلة إلينا، قمنا بتدقيق الميزانية وحسابات النتائج للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

تم إجراء الفحوصات وفقا لأساليب التدقيق المقبولة عموما باستخدام إستطلاعات المراجعة الشاملة التي تعتبر ضرورية.

يتم تقديم البيانات المالية (الميزانية المالية وحسابات النتائج وملحقاتهم) المقدمة للحصول على موافقتك بالشكل الذي يحدده النظام المحاسبي المالي **(SCF)** .

يحتوي هذا التقرير على أربعة أقسام:

- تقرير الرأي حول المصادقة على الحسابات؛
- تقارير خاصة تتعلق بالفحص والمعلومات المحددة؛
- التقرير العام الذي يحتوي على التعليقات والملاحظات حول البنود الرئيسية للقوائم المالية التي أعدتها الشركة؛
- البيانات المالية للسنة المالية 2018.

نشكرك على ثقتك ونطلب منك سيدي أن تتقبل عبارات التحية والإحترام.

محافظ الحسابات

نابتي مُحَمَّد

الفرع الثاني: عرض محتوى تقرير الرأي حول المصادقة على الحسابات السنوية

يقوم محافظ الحسابات بإبداء رأيه حول المصادقة على الحسابات السنوية للمؤسسة التي يقوم بتدقيقها إذا ماكانت هذه الحسابات تعطي صورة صادقة أم لا، وخلال سنتي 2018، 2019 أبدى نفس رأي المصادقة، لذلك سنكتفي بعرض تقرير الرأي حول المصادقة لسنة 2018 وهو كما يلي:

سيدي المدير

الموضوع: تقرير الرأي حول المصادقة

تنفيذا للمهمة الموكلة إلينا، قمنا بفحص الحسابات السنوية لشركة **(SRI)** لهذه السنة المالية والتي تظهر إجمالي الميزانية المالية أصول/خصوم 25.920.722.00دج ونتيجة الربح 766.331.00دج.

لإنجاز مهمتنا قمنا بإجراء الفحوصات والضوابط اللازمة من خلال تطبيق معايير المراجعة التي تسمح لنا بصياغة رأينا المنطقي حول الحسابات.

لقد عملنا بشكل أساسي من خلال أخذ العينات، والتحقق من المعلومات والإختبارات وإجراءات التدقيق الأخرى بشكل عام ولم نجد أي إنحرافات عن المبادئ العامة، ولم نلاحظ أي تغيرات مهمة في الإمتثال لإستمرارية الأساليب هكذا تمكنت من:

- ✓ تقدير تطور نظام الرقابة الداخلية خلال السنة المالية من خلال الإجراءات التنظيمية وتطوير نظم المعلومات وإجراءات العمل؛
- ✓ تقدير مسك الدفاتر (نظام محاسبة مالية جديد والإحتفاظ بالدفاتر النظامية خلال السنة المالية 2018)؛
- ✓ إجراء فحص عشوائي لملفات التبرير للعمليات التي نفذتها الهيئة خلال السنة المالية 2018؛
- ✓ فحص الوثائق المحاسبية التي أعدتها الشركة خلال السنة المالية 2018؛
- ✓ فحص المستندات النهائية والتحقق من الوثائق النهائية (الميزانية المالية وحسابات النتائج وكشوف ملخص ميزان الحسابات للمخزون وكشف تسوية الحسابات المصرفية التي أنشأتها شركة **(SRI)** والمغلقة في 2018/12/31.

تضمنت الفحوصات والإختبارات عمليات الفحص التي اعتبرناها ضرورية في ضوء معايير وتوصيات المهنة والتنظيم الحالي لشركتك.

قبل ذلك، شرعنا في:

فحص إجراءات قوائم الجرد في نهاية السنة والفحص على أساس العينة من نتائج هذا الجرد، تتيح لنا عمليات الفحص التي تم إجراؤها التأكيد على أن الأرقام المتعلقة بالوضع المالي وحسابات النتائج للسنة المالية 2018 تتوافق مع بيانات الحسابات العامة المحتفظ بها على مستوى **(SRI)**.

تم إعداد البيانات المالية بالشكل والعرض المنصوص عليهما في النظام المحاسبي المالي الجديد.

ومع ذلك، فإن العمل الرقابي مكننا من تحديد عدد معين من أوجه القصور والملاحظات التي أدت إلى التوصيات التي تعتبر ضرورية في التقرير العام.

ومع مراعاة العناية الواجبة التي تتم وفق توصيات المهنة، مع مراعاة تحمل المسؤولية عن الملاحظات الواردة في التقرير العام.

نعتقد أنه يمكننا المصادقة مع التحفظات على أن الحسابات السنوية، كما وردت في هذا التقرير، منتظمة وعادلة وتعطي صورة حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية وكذلك الوضع المالي وأصول الشركة في نهاية السنة المالية المغلقة 2018/12/31.

محافظ الحسابات

نابتي مُحَمَّد

المطلب الثاني: عرض التقارير الخاصة والعامة لمؤسسة (SRI) خلال سنتي 2018-2019

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض تقارير محافظ الحسابات الخاصة والعامة خلال سنتي 2018 و2019.

الفرع الأول: عرض التقارير الخاصة

إلى السيد المدير

الموضوع: تقرير خاص عن فحوصات ومعلومات محددة

إمتثالا للمتطلبات القانونية فقد عملنا وفقا لمعايير المهنة، لفحص المعلومات المحددة المقدمة بشأن:

- ✓ المعاملات المشار إليها في المادة 628 من القانون التجاري (الإتفاقيات الخاصة)؛
- ✓ التذكير بنتائج السنوات المالية الخمس الماضية على النحو المنصوص عليه في المادة 678 من القانون التجاري؛
- ✓ شهادة بالمبلغ الإجمالي لأعلى خمس أجور؛
- ✓ حالة المهام المنجزة خلال السنة المالية 2018 (داخل وخارج الدولة).

أولا: الإتفاقيات الخاصة:

تنص المواد 628 إلى 630 من المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمكمل للأمر رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 بشأن القانون التجاري على أن أي إتفاق بين الشركة

وأحد مديريها، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال وسيط، يجب أن يخضع أولا، تحت طائلة البطلان لتفويض مسبق من مجلس الإدارة بعد تقرير محافظ الحسابات.

الأمر نفسه ينطبق على الإتفاقيات المبرمة بين الجمعية والشركة أو أحد القائمين بالإدارة أو مديريها.

يقدم محافظ الحسابات تقريرا خاصا عن الإتفاقيات المصرح بها من قبل مجلس الإدارة في تطبيق هذه الأحكام.

نعلمك أننا لسنا على علم بأي إتفاق مشار إليه في الأحكام المذكورة أعلاه.
من جانبه أبلغنا المدير بأي إتفاق يدخل في هذا الإطار.

محافظ الحسابات

نابتي مُحَمَّد

ثانيا: جدول نتائج آخر 4 سنوات مالية:

تنص المادة 678/6 من المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمكمل للأمر رقم 75/59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1995 بشأن القانون التجاري على إبلاغ مجلس الإدارة من قبل محافظ الحسابات، في تقريره الخاص، من نتائج آخر 4 سنوات مالية:

الجدول رقم 17: نتائج آخر 4 سنوات مالية في 2018/12/31

الوحدة: دج

سنة 2015	**(+)427.073.71**
سنة 2016	**(+)8.748.500.00**
سنة 2017	**(+)4.185.976.11**
سنة 2018	**(+)766.331.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

الجدول رقم 18: نتائج آخر 4 سنوات مالية في 2019/12/31

الوحدة: دج

سنة 2016	**(+)8.748.500.00**
سنة 2017	**(+)4.185.976.11**
سنة 2018	**(+)766.331.00**
سنة 2019	**(+)1.802.654.00**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

ثالثا: شهادة بالمبلغ الإجمالي للأجور المدفوعة لأعلى خمسة أشخاص أجرا:

المادة 680 الفقرة الثالثة من المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ 25 أفريل 1993 المعدل والمكمل للأمر رقم 59/75 المؤرخ 26 سبتمبر 1975 بشأن القانون التجاري.

وفقا للمادة 07 من المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ 1993/04/29 المعدل والمكمل للأمر رقم 59/75 الصادر في 1975/09/26، ولا سيما المادة 683، نشهد أن المبلغ الإجمالي بعد خصم المكافأة يتم دفعها إلى إثنين (02) من الأشخاص الأكثر ربحا من بين موظفي الشركة الثلاثة.

– **لسنة 2018**: نشهد دقة راتبي 2 من الموظفين من أجل: 633.000.00دج

الجدول رقم 19: الشهادة لأعلى 2 موظفين أجرا لسنة 2018

الوحدة: دج

رقم	اللقب والإسم	الوظيفة	إجمالي الأجور
01	بن عصمان مختار	مهندس	428.000.00
02	أكلي أنيس	تقني	205.000.00
	المجموع		633.000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

– **لسنة 2019**: نشهد دقة رواتب الموظفين الأربعة من أجل: 1.662.000.00دج

الجدول رقم 20: الشهادة لأعلى 4 موظفين أجرا لسنة 2019

الوحدة: دج

رقم	اللقب والإسم	الوظيفة	إجمالي الأجور
01	بن عصمان مختار	مهندس	614.000.00
02	قاسي مُحَّد	تقني	345.000.00
03	أكلي أنيس	تقني	345.000.00
04	مرابطن العربي	مهندس	358.000.00
	المجموع		1.662.000.00

المصدر: من إعداد الطالتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

رابعا: حالة المهام المنجزة داخل وخارج البلد:

- **خلال السنة المالية 2018:**

بعد الفحص المتعمق من المستندات المحاسبية للسنة المالية المعنية، وجدنا أنه لم يتم تنفيذ أي مهمة وتسجيلها خلال السنة المالية 2018.

محافظ الحسابات

نابتي مُحَمَّد

- **خلال السنة المالية 2019:**

بعد الفحص المتعمق للمستندات المحاسبية للسنة المعنية، لاحظنا أن المهمات نفذت، دون تبرير بأوامر وتقارير مهمة.

محافظ الحسابات

نابتي مُحَمَّد

الفرع الثاني: عرض التقرير العام

الغرض من التقرير: الغرض من هذا التقرير هو تقديم العمل المتعلق بمراجعة حسابات **(SRI)**، والتي تعد جزءا من عمل محافظ الحسابات للسنة المالية 2018.

نطاق الرسالة: غطت مراجعة حسابات السنة المالية 2018 جميع حسابات الميزانية المالية وحسابات النتائج إلى غاية 2018/12/31.

العمل المنجز: عمل تدقيق الحسابات قد تم التخطيط له بطريقة تضمن:

- ✓ إنتظام المعاملات المسجلة وبشكل خاص؛
- ✓ إمتثالها للقواعد والإجراءات المعتمدة من قبل **(SRI)**؛
- ✓ إكتمال التسجيلات في الصحف؛
- ✓ وجود المعاملات المسجلة؛
- ✓ وجود المستندات الثبوتية؛
- ✓ تحديث الدفاتر القانونية؛
- ✓ أي تغييرات في أساليب إدارة العمليات المحاسبية وطرق تسجيلها؛
- ✓ أهم المعاملات المتعلقة بالسنة المالية الحالية؛
- ✓ مراجعة محدودة للحسابات.

أولا: دراسة وفحص حسابات المؤسسة: في هذه المرحلة يقوم محافظ الحسابات بشكل أساسي بمراجعة المعاملات المتعلقة بالحسابات التالية:

1) **التثبيتات:** فيما يتعلق بمراقبة حسابات التثبيتات، تتمثل الأهداف الرئيسية في التأكد من أنه:

- تم تسجيل جميع الحركات المتعلقة بالتثبيتات في الحسابات؛
- الحركات المسجلة تتوافق مع الواقع؛
- تقييم حسابات التثبيتات بشكل صحيح (تقييم الأرصدة)؛
- وجود ملف الأصول الثابتة؛
- وجود جرد مادي للأصول الثابتة المطابقة مع الملف الإضافي الذي يجمع معا جميع الأصول الثابتة لشركة **(SRI)** والحسابات؛
- تطابق إهتلاك السنة المالية والإجمالي في نهاية السنة المالية المعنية للرصيد الظاهر في الحسابات؛
- حساب المخصصات وفق القواعد المتعارف عليها؛
- التثبيتات التي تم إدخالها في الميزانية المالية تتوافق بشكل جيد مع البيانات المادية لمخزون نهاية العام؛
- تم جرد التعهدات أو الرهون العقارية الممنوحة على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة خارج الميزانية المالية.

2) **المخزونات:** فيما يتعلق بحسابات المخزون، فإن الأهداف الرئيسية هي ضمان:

- جميع مخزونات الوحدات موجودة بالفعل في حالة جيدة وتنتمي لشركة **(SRI)** ومدرجة جيدا؛
- يتم إدخال حركات المخزون (الإستلام، الخروج) بشكل صحيح وكامل ويتم الحصول عليها من خلال إجراءات محددة مسبقا؛
- الأسهم مؤمنة ضد الخسائر الناتجة عن السرقة والهدر وضد الأخطار المختلفة؛
- يتم تقييم المخزون في الميزانية المالية وفقا للقواعد المنصوص في **(SCF)** ومعايير المحاسبة الدولية؛
- تسوية الحسابات مع كشوف الجرد.

3) **الذمم المدينة والديون:**

أ. **الذمم المدينة:** يتمثل الهدف من مراقبة العملاء والمدينين الآخرين في ضمان مايلي:

- ✓ يتم تقييم الحسابات بشكل صحيح بالإضافة إلى الفواتير والملاحظات الدائنة التي سيتم إنشاؤها؛
- ✓ إحترام مبدأ الفصل بين السنوات المالية؛
- ✓ يتم تسوية الذمم المدينة ضمن الحدود الزمنية العادية؛
- ✓ أحكام الإستهلاك كافية ويتم تقييمها بشكل صحيح أن الحسابات تمثل الأصول التي تحتفظ بها شركة **(SRI).**

إلى هذا الحد سيتم فحص النقاط التالية:

- ✓ تحليل أرصدة البنوك؛
- ✓ مراجعة التسويات البنكية ومقاصة الأرصدة القائمة؛
- ✓ الجرد المادي للصناديق؛

ب. الديون: كانت الأهداف الرئيسية للشيكات التي تم إجراؤها هي التأكد من أن جميع الديون:

- ✓ تعكس جميع ديون شركة **(SRI)** للأطراف الثالثة أن هذه الأرصدة حقيقية وأنه تم تقييمها بشكل صحيح على أساس مع إحترام مبدأ فصل السنوات المالية؛
- ✓ تمثل الديون المالية إلتزامات **(SRI)** للمقرضين؛
- ✓ يتم تسجيلها في الحسابات المناسبة من **(SRI)**؛
- ✓ هي حقا مسؤولة عن شركة **(SRI)**.

ثانيا: مراجعة حسابات المؤسسة:

1) الأصول غير المتداولة:

أ. الأصول الثابتة الملموسة

- **سنة 2018**: بلغ صافي التثبيتات في 2018/12/31: 1.564.054.00دج، حساب الأصول الثابتة مبرر بفواتير الشراء، ولايتطلب أي تعليق معين، باستثناء حساب الإهتلاك، مما تبين لنا أنه لم يتم تطبيق الإهتلاك للسنة المالية 2018؛
- **سنة 2019**: حساب الأصول الثابتة مبرر بفواتير الشراء، ولايتطلب أي تعليق معين.

ب. قروض وموجودات مالية غير متداولة:

- **سنة 2018**: يحتوي هذا الحساب على رصيد قدره 377.640.00دج يمثل ضمانا للمشاريع؛
- **سنة 2019**: يحتوي هذا الحساب على رصيد قدره 2.607.230.00دج يمثل ضمانا للمشاريع.

1) الأصول المتداولة:

أ. المخزونات والعمل قيد التنفيذ:

- **سنة 2018**: تظهر المخزونات والعمل الجاري رصيدا قدره 10.297.018.00دج؛
- **سنة 2019**: فبلغ رصيده 1.364.200.00دج، وفي كلا السنتين الرصيد غير مبرر في دفتر الجرد.

ب. العملاء:

- **سنة 2018**: تظهر الذمم المدينة للعميل رصيدا قدره 6.315.535.00دج؛
- **سنة 2019**: فبلغ رصيده 20.040.950.00دج، وفي كلا السنتين لم يتم تحليله للتأكد من صحة حساب كل عميل.

ج. المدينون الآخرون:

- **سنة 2018**: أظهر هذا الحساب رصيدا قدره 787.497.00دج.
- **سنة 2019**: فقد أظهر هذا الحساب رصيدا قدره 1.315.079.14دج. وتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 21: حساب المدينون الآخرون للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019
السلف المدفوعة للموردين	643.790.02	1.180.753.64
الضرائب والرسوم المستردة من أطراف ثالثة	46.367.00	46.367.00
الضريبة على الدخل الإجمالي رواتب	30.140.10	20.758.50
حساب الشركاء الجارية	67.200.00	67.200.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

د. الضرائب والرسوم الجمركية:

ويمكن تلخيصه على النحو التالي:

الجدول رقم 22: حساب الضرائب والرسوم الجمركية للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019
الدفع المسبق لضريبة القيمة المضافة	1.699.860.00	3.645.734.49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

2) **حقوق الملكية**: إرتفع إجمالي حقوق المساهمين مقارنة بالعام الماضي2017 بمقدار 766.332.00دج، يمثل نتائج أرباح للسنة المالية 2018، ثم ارتفع سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بمقدار 1.802.654.00دج.

3) **الموردون والحسابات الملحقة**: يحتوي هذا الحساب على رصيد قدره 4.788.541.00دج سنة 2018، وقدر سنة 2019 بـ: 10.573.662.00دج دون أي تفسير في كلا السنتين.

4) **الضرائب**: تظهر الضرائب والرسوم خلال السنتين على النحو التالي:

الجدول رقم 23: حساب الضرائب للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019
ضريبة الدخل	189.050.95	446.076.76
الرسم على النشاط المهني	126.680.00	145.826.00
الرسم على القيمة المضافة	237.022.05	1.786.226.96
المجموع	**552.753.00**	**2.378.120.72**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

5) ديون أخرى: ويمكن تلخيص هذا الحساب في الجدول الآتي:

الجدول رقم 24: حساب الديون الأخرى للفترة 2018-2019

الوحدة: دج

البيان	2018	2019
الضمان الإجتماعي	/	45.900.00
صاحب العمل	/	133.263.00
Cacobat PH	/	66.096.00
عملية جماعية	1.985.215.00	1.985.215.00
حسابات مؤقتة أو مغلقة	50.746.93	50.746.93
المجموع	**2.035.961.00**	**2.281.220.93**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير محافظ الحسابات

6) تدقيق عمليات المصروفات والإيرادات:

- **سنة 2018**: عمليات الفحص التي تم إجراؤها على المصروفات والإيرادات للسنة المالية 2019 لا تستدعي أي ملاحظة مهمة من وجهة نظر المحاسبة وتبرير العمليات الأولية باستثناء فواتير الشراء والخدمة غير المبررة أو بأوامر الشراء، عن طريق ختم الخدمة المصنوع للخدمات؛
- **سنة 2019**: قام محافظ الحسابات بتوجيه نفس الملاحظة التي وجهها للمؤسسة سنة 2018.

ثالثا: ملاحظات أولية التي قدمها محاظ الحسابات:

1) مراقبة إنتظام وصدق جرد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج:

لقد أجرينا مراقبة نموذجية لحسابات إدارة شركة **(SRI)** إعتبارا من 31 ديسمبر 2018/ 31 ديسمبر 2019 وتهدف هذه المراجعة أيضا إلى ضمان إحترام مبادئ المحاسبة الأساسية التي أعاد تأكيدها النظام المحاسبي المالي.

- ✓ مبدأ الإستقلال (فصل السنوات المحاسبية)؛
- ✓ مبدأ الحيطة (تنفيذ الأحكام)؛
- ✓ مبدأ دوام أساليب عرض وتقييم البيانات المالية للشركة.

الإمتثال لجميع المبادئ المذكورة، وبعد تسوية المستندات الموجزة (الميزانية المالية وجدول حساب النتائج) المتعلقة بالسنة المالية 2018 أو 2019، نلاحظ أنه تم إحترام هوية النموذج في عرض الحسابات وأن طرق التقييم لم تخضع لأي تغيير جوهري.

2) حماية الأصول:

جميع أصول شركة **(SRI)** محمية بشكل جيد، ويتم توفير خدمة الأمن والحراسة الخارجية.

رابعا: مقارنة التوصيات التي قدمها محافظ الحسابات لمؤسسة (SRI):

لاحظنا أن محافظ الحسابات قدم نفس التوصيات تقريبا خلال سنتي 2018 و2019، وهذه التوصيات تتمثل في:

- ❖ لتجنب الضرائب المحتملة من حيث الدخل الموزع يوصى بأن يقوم مدير الشركة بزيادة رأس مال الشركة من خلال رصيد حسابات النتائج بانتظار التخصيصات والإحتياطات؛
- ❖ قم بتبرير المخزونات من خلال دفتر الجرد؛
- ❖ قم بتحليل حساب الذمم المدينة من قبل العملاء؛
- ❖ نوصي المدير بتبرير جميع فواتير الشراء بإيصال وفواتير الخدمة عن طريق ختم الخدمة التي تم إجراؤها؛
- ❖ أوصى محافظ الحسابات المؤسسة بتحديث الدفاتر المدرجة أدناه:
  - ✓ سجل الموظفين؛
  - ✓ سجل إجازة مدفوعة الأجر.

المطلب الثالث: مناقشة ما توصلت إليه الدراسة الميدانية

الفرع الأول: الإستنتاجات المتوصل إليها من المقابلة

من خلال المقابلة الشخصية التي قمنا بها في مكتب محافظ الحسابات "**وشن الطاهر**" توصلنا إلى النتائج التالية:

- توفر القوائم المالية كل المعلومات الضرورية لترشيد قرارات مستخدميها؛
- يلتزم محافظ الحسابات بتقديم تقريره إلى الجمعية العامة حتى يتسنى لأعضاء الشركة معرفة حال شركتهم؛
- إن محافظ الحسابات يكشف نقائص وقصور الإدارة الداخلية، ولادخل له بمعالجتها بل يقدم النصح للمؤسسة محل التدقيق وهي من تتكفل بمعالجتها؛
- يعتبر رأي محافظ الحسابات حول البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية للمؤسسات محل التدقيق مقياسا لمدى صحة وعدالة وموثوقية هذه البيانات في الإعتماد عليها من طرف مختلف الجهات المستفيدة منها، وتوفر عملية التدقيق من قبل شخص مستقل عن المؤسسة تأكيدات منطقية تفيد بأن مختلف العمليات المالية والمحاسبية التي قامت بها المؤسسة تعطي صورة فعلية وعادلة ومنتظمة حول ميزانيتها ونتائج أعمالها وغيرها من القوائم الأخرى، وبالتالي فإن عملية التدقيق هي ضرورية في المؤسسات.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج التقارير

من خلال القوائم المالية والتقارير المدروسة للسنتين لمؤسسة **(SRI)** توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات وسنعرضها فيما يلي:

- من خلال تتبعنا لتقرير محافظ الحسابات لسنتي 2018 و2019، تبين لنا أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في إعداد القوائم المالية تمت وفق النظام المحاسبي المالي والقواعد العامة المعمول بها، لكن نرى أن محافظ الحسابات قد أعطى رأيا تحفظيا حول صحة وعدالة القوائم المالية، وهذا يعني أن هناك ملاحظات التي يراها ضرورية حول بعض المعلومات التي دققها والتي يجب معالجتها بغية الوصول إلى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛

- من خلال عرضنا لتقرير المصادقة على الحسابات السنوية، والتقارير الخاصة والعامة التي تخص السنتين 2018 و2019، لاحظنا أن محافظ الحسابات يعتمد على فحص حسابات المؤسسة من خلال التدقيق الداخلي لكل قسم وذلك للتأكد من إنتظام وصدق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة، واكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، ونلاحظ كذلك أنه يقوم بتدوين كل الملاحظات حول البيانات، فوفقا لما قدمه محافظ الحسابات من خلال التقارير السابقة، لاحظنا تكراره لنفس الملاحظات خلال السنتين، حيث قام بإعادة نفس التقرير تقريبا مع التغيير في السنوات، مادفعنا إلى التخمين في السبب في ما إذا كانت المؤسسة لا تأخذ بنصائح محافظ

الحسابات، ولكن مع ذلك فالمؤسسة حققت نتائج إيجابية وهذا يعني أنه من الممكن أن تكون المؤسسة صغيرة لهذا لا تتأثر بنقاط الضعف التي يشير لها محافظ الحسابات في تقريره، فلو كانت مؤسسة كبيرة لكان هناك تأثير سلبي على نتائج أعمالها، وبالتالي نستنتج أنه من الضروري الإلتزام بتوصيات محافظ الحسابات والعمل على تصحيحها لأن ذلك سيؤدي إلى إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة؛

☜ لاحظنا أن المخزونات غير مبررة في دفتر الجرد، مما يدل على وجود نقص في عدد المخزونات الموجودة فعلا في المؤسسة، وهذا يدل على وجود أخطاء محاسبية أو عملية إختلاس، لذلك يجب إعلام مجلس الإدارة بفوارق الجرد غير المبررة حتى تعالج الأسباب ولا تكرر في المستقبل؛

☜ لاحظنا أيضا بأن حساب الذمم المدينة لم يتم تحليله للتأكد من صحة حساب كل عميل، أي أن المؤسسة لم تقم بالتأكد من الفواتير الخاصة بالعملاء، وهذا يعني أنه من الممكن وجود أخطاء معينة في حسابات الزبائن، لذلك طلب من المؤسسة إعادة مراجعة حسابات جميع الزبائن؛

☜ هناك فواتير شراء غبر مبررة، مما يدل على عدم توقيعها من طرف الشخص المسؤوول عن عملية الشراء، فالوصولات عبارة عن وثائق إثبات بتوقيع وختم الشخص المسؤول عن العملية المنجزة وتعتبر سند مبرر للتسجيل والمتابعة والجرد؛

☜ من الملاحظات أيضا أن وصل الخدمة غير مبرر، ومن هنا نستنتج أن الفواتير المتعلقة بالخدمات يجب أن تكون مرفقة بوصل تأدية الخدمة.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل ومن خلال الدراسة التي أجريت على مكاتب محافظ الحسابات، إختبار فرضية أن محافظ الحسابات هو كل شخص مرخص حسب قانون مهنة التدقيق وظيفته المصادقة على صحة ومشروعية الحسابات، وكذا فرضية أن تقرير محافظ الحسابات له تأثير إيجابي على مصداقية وموثوقية القوائم المالية، ومايمكن إستخلاصه من الدراسة الميدانية هو أن محافظ الحسابات يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة وفي حالة إكتشافه لحالات الغش أو الأخطاء يبلغ المؤسسة عن ذلك في تقريره ويقدم لها النصائح حتى تتفادى حدوث مثل هاته الأخطاء في المستقبل وبالتالي تصبح القوائم المالية أكثر شفافية، ومن هنا يمكن القول أن محافظ الحسابات يلعب دورا فعال في تعزيز الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية.

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع "دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية"، حاولنا من خلاله التعرف على محافظ الحسابات ودوره في المصادقة على الحسابات السنوية التي تتضمنها القوائم المالية وذلك من خلال معالجة إشكالية أساسية تتمحور في مدى تأثير محافظ الحسابات في إضفاء المصداقية على القوائم المالية.

ولقد قمنا بالجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، حاولنا من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة إنطلاقا من فرضيات الدراسة وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

لقد قامت الجزائر بإعادة النظر حول نظام المحاسبة من خلال إعادة هيكلة **(PCN)** واعتماد **(SCF)** الذي تم إستنباطه من المعايير المحاسبية الدولية وبالتالي إعتماد مبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد المعاصر. وفي ظل المتغيرات الجديدة في الإقتصاد الوطني أصبح من الضروري مراجعة الحسابات، إذ أوجب المشرع الجزائري على تعيين محافظ الحسابات كممثل قانوني ومحاسب مستقل حيث يسعى إلى إثبات شرعية وصدق المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية وفقا للمعايير والمبادئ المتعارف عليها، كما يعمل على زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، من أجل خلق قيمة مضافة لها تتمثل في زيادة فعالية ثقة أصحاب المؤسسة ومستخدموا القوائم المالية لضمان حقوقهم وحمايتها، حيث يعمل محافظ الحسابات على تقديم تقرير كتابي إلى الهيئات المشرفة على تعيينه.

وجاءت دراستنا بمكاتب محافظي الحسابات لتعزيز المفاهيم التي تعرضنا لها في الجانب النظري وكيفية تطبيقها ميدانيا، حيث اعتمدنا فيها على أسلوب المقابلة بالإضافة إلى دراسة حالة تطبيقية تمثلت في تحليل القوائم المالية للمؤسسة وتقرير محافظ الحسابات.

وعلى ضوء ما تم تقديمه نظريا وتطبيقيا فإنه قد تم إثبات فرضيات الدراسة حيث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- ضرورة وجود تدقيق خارجي في أي مؤسسة مهما كان شكلها أو نشاطها، وذلك لمساعدة مالكي رؤوس الأموال والمساهمين من المحافظة على مصالحهم وأموالهم؛
- يقوم محافظ الحسابات بالمصادقة على حسابات المؤسسة بعد مراجعة عناصر القوائم المالية من خلال الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه يثبت وجود ملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا؛
- يجب على محافظ الحسابات التخطيط المسبق من أجل تنفيذ مهمته، حتى يتمكن من الحصول على الأدلة والقرائن الكافية لإبداء رأيه الفني والمحايد حول القوائم المالية.

- يقوم محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلية وباكتشاف نقاط قوتها وضعفها، ويقوم بتقديم النصائح والإرشادات؛
- يجب أن يتميز محافظ الحسابات بالكفاءة العلمية والمهنية اللازمة وأن يتمتع بالإستقلالية للقيام بالمهام المسندة إليه لإضفاء عنصر الثقة والعدالة في القوائم المالية؛
- تعتبر القوائم المالية كجداول يتم إعدادها بتاريخ معين لتعبر عن الوضعية المالية الفعلية للمؤسسة، والمصادقة على شرعيتها وموثوقيتها من قبل محافظ الحسابات يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية؛

ومن خلال النتائج السابقة يمكن إختبار صحة الفرضيات المقترحة والتي كانت إيجابية، لنرى أن محافظ الحسابات يتم تعيينه بصفة قانونية، حيث يمارس بصفة عادية بإسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهنة الشهادة بصحة وإنتظامية حسابات الشركات والهيئات المنصوص عليها، وأن تقرير محافظ الحسابات له تأثير إيجابي على مصداقية القوائم المالية وشفافيتها من خلال إكتشاف الأخطاء والغش. وعليه يمكن الإجابة على إشكالية الدراسة وهي أن محافظ الحسابات يعزز من موثوقية القوائم المالية.

وهذا ما أكده وزير المالية في تصريحه بتاريخ 2022/06/09: "أوضح أن الدولة الجزائرية تبنت إصلاح المنظومة القانونية للمهن المحاسبية من خلال قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2021 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. وأكد أن هذا الإطار القانوني الجديد يضمن تكريس آليات تستهدف "**ضمان الشفافية في التسيير**" وفقا لمبادئ المنافسة المتمثلة في أخذ دفتر الشروط كأساس لتعيين محافظي الحسابات على مستوى المؤسسات الخاضعة طبقا لقواعد المحاسبة المالية، موضحا أن اعتماد دفتر الشروط هو من بين الطرق الناجعة التي تضمن تكافؤ فرص المترشحين لأداء مهامهم كمحافظي حسابات"

3) الإقتراحات:

- ضرورة إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي إنطلاقا من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية، وكذلك التدريب عن طريق توثيق العلاقة بين الجانبين الأكاديمي والتطبيقي في التعليم؛
- تكييف المؤتمرات والملتقيات خاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا المجال؛
- ضرورة تنظيم دورات تكوينية وتدريبية لتأهيل المحاسب؛
- ضرورة تفعيل نظام رقابة داخلية في كل المؤسسات والإلتزام به.

4) أفاق البحث:

لقد حاولنا معالجة موضوع الدراسة في ضوء المعلومات والمعطيات المتحصل عليها، وإن موضوعنا "دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية" ذا أهمية بالغة نظرا لضرورة وجوده في كل المؤسسات، حيث يزيد الثقة والمصداقية بالمؤسسة، غير أنه يبقى المجال مفتوحا لاستكمال البحث بدراسات إضافية تكمل ما لم تشمله دراستنا ومنها:

- معيقات تطبيق المعايير الدولية في مكاتب المحاسبة والمراجعة الجزائرية؛
- مدى مسؤولية محافظ الحسابات عن فشل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- مدى مساهمة تقارير المدقق الخارجي في تحسين نظام الرقابة الداخلية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أ.د. فؤاد السيد المليجي، أ.د.ناصر نور الدين، **طرق إعداد وعرض وتقييم القوائم المالية عن الأصول والإلتزامات وفقا لأحدث المعايير الدولية**، دار التعليم الجامعي، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية، مصر، 2018.
2. أ.د. مُحَمَّد سامي راضي، **أسس وإعداد القوائم المالية**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2018.
3. أ.د.مؤيد عبد الرحمن الدوري، أ.د.نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006.
4. أ.سمير مُحَمَّد الشاهد خبير مصرفي، د.طارق عبد العال حماد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، إتحاد المصارف العربية، بدون طبعة، 2000.
5. أ.مُحَمَّد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون- الجزائر، 2005.
6. الأستاذ بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2009.
7. بكاري بلخير، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، 2016.
8. د. حسين آل غزوي عبد الجليل، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2017.
9. د. زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2009.
10. د. سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2013.
11. د. عبيد سعد شريم، د.لطف حمود بركات، **أصول مراجعة الحسابات**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.
12. د. على السلمى، مؤشرات التحليل المالي للمدير العصري، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع شركة ذات مسؤولية محدودة، بدون طبعة، 1999.

13. د.إدريس عبد السلام إشتوي، **المراجعة معايير وإجراءات**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الخامسة، بنغازي- ليبيا، 2008.

14.د.إياد رشيد القريشي، **التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا**، دار المغرب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2011.

15.د.بن زكورة العوينة، **البسيط في المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، دار القدس العربي، وهران، 2016.

16.د.حسين أحمد دحدوح، د.حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 2009.

17.د.خالد الخطيب، د. خليل الرفاعي، **علم تدقيق الحسابات النظري والعلمي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

18.د.خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 IFTS/IAS**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2008.

19.د.خالد وهيب الراوي، د.يوسف سعادة، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2000.

20.د.دعاء حافظ إمام عبد اللطيف، **أثر استخدام المراجع الخارجي لأساليب التنقيب في البيانات على فعالية اكتشاف والتقرير عن الغش في القوائم المالية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون طبعة، القاهرة، 2019.

21.د.رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

22.د.سامح مُحَّد رضا رياض أحمد، **إكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية**، مركز البحوث، بدون طبعة، 2010.

23.د.شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزء الأول، **بدون طبعة**.

24.د.كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، 2006.

25.د.مُحَّد السيد سرايا، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.

26.د.مؤيد راضي خنفر، د.غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2006.

27. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009.

28. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

29. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

30. عبد الرحمان توفيق، **القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي**، بميك، بدون طبعة، 2014.

31. علي معطى الله، حسينة شريخ، **عن المهن الحرة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.

32. عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014.

33. كتوش عشور، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2016.

34. مُحَمَّد عبد السلام أحمد، د.إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، 2017.

- **الأطروحات والرسائل:**

35. آسيا هيري، **فعالية التدقيق الخارجي وفق أخلاقيات المهنة في تحسين جودة معلومات تقرير المدقق دراسة عينة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير: تخصص تسيير محاسبي وتدقيق)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درايا، أدرار، 2018/2017.

36. بعاشي خالد، **مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي (أطروحة دكتوراه: محاسبة مراقبة وتدقيق)**، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2021/2020.

37. بن جميلة مُحَمَّد، **مسؤولية محافظ الحسابات في شركة المساهمة (رسالة ماجستير: قانون الأعمال)**، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2010.

38. بن خليفة حمزة، **دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الإقتصادية (أطروحة دكتوراه : محاسبة)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

39. بن عمارة كهينة، **المراجعة الخارجية وسيلة لتقييم نظام الرقابة الداخلية (رسالة ماجستير: مالية المؤسسات)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012.

40. بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا(رسالة ماجستير: تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

41. د.عبد الرحمان مخلد سلطان عريج المطيري، **قواعد سلوك وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية (درجة ماجستير: المحاسبة)**، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

42. داشير مليكة، **التوافق المحاسبي بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية (رسالة ماجستير: محاسبة وتدقيق)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، البليدة، 2016/2015.

43. دليلة دادة، **أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في البنوك العاملة بالجزائر(أطروحة دكتوراه: محاسبة وجباية)**، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019/2018.

44. رحيش سعيدة، **مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية (شهادة ماجستير: محاسبة)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013.

45. رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق (شهادة ماجستير: محاسبة وتدقيق)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2011/2010، ص 98.

46. سليم بن رحمون، **وفق النظام المحاسبي المالي الجديد (رسالة ماجستير : محاسبة)**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

47. شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة (أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012/2011.

48. شوقي طارق، **محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي (أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017.

49. علاء بوقفة، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأثره في تفعيل الممارسة المحاسبية (رسالة ماجستير: محاسبة وجباية)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2010.

50. علي محسن محسون باسرده، **العوامل المحددة لموقف مراجع الحسابات الخارجي من اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية البديلة في اليمن (رسالة دكتوراه: المحاسبة والتمويل)**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

51. عميرش إيمان، **مدى استخدام الإجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي–دراسة مقارنة بين كل من الجزائر وفرنسا (أطروحة دكتوراه: تخصص مالية محاسبة وتدقيق)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017/2016.

52. عويمات فريد، **دراسة النظام المحاسبي المالي الجديد ومتطلبات نجاحه في بيئة المحاسبة الجزائرية (شهادة ماجستير: محاسبة ونظم المعلومات)**، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2010.

53. فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية (درجة الماجستير: قسم المحاسبة والتمويل)**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة–فلسطين، 2008.

54. فريد لطرش، **التوحيد المحاسبي الجزائري في إطار التوفيق الدولي(أطروحة دكتوراه: العلوم الإقتصادية)**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017/2016.

55. لخذاري عبد الجليل، **أثر مخاطر المراجعة على جودة المراجعة الخارجية في البيئة الخارجية (أطروحة دكتوراه: محاسبة)**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

56. لزعر مُحَّد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير: الإدارة المالية)، قسم التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

57. لصنوني حفيظة، **واقع وأفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر الفترة 2010–2014 (أطروحة دكتوراه: التدقيق والنظام المحاسبي المالي)**، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016.

58. لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (رسالة ماجستير: محاسبة)**، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2016/2015.

59. مُحَّد أمين لونيسة، **تطور مهنة التدقيق في الجزائر وأثره على تحسين جودة المعلومة المالية (أطروحة دكتوراه: تخصص بنوك مالية ومحاسبة)**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

60. نعيجي عبد الكريم، **مدى نجاعة تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة وجباية مجمع الشركات (أطروحة دكتوراه: محاسبة ومراقبة التسيير)**، إدارة المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017/2016.

- **الجرائد الرسمية:**

61. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2009.

62. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 24، الصادر في أبريل 2014.

63. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادر في 22 جمادى الأولى عام 1429هـ الموفق لـ 28 ماي 2008.

64. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 28 رجب 1431هـ الموافق لـ 11 يوليو 2010.

- **المجلات والمحاضرات:**

65. أ. الأزهر عزة، **واقع ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر** (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2012.

66. أ. السعيد قاسمي، أ.فرحات عباس، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبية الدولية** (مجلة الدراسات المالية والمحاسبية)، الوادي، الجزائر، العدد 01، 2010.

67. أ. سفاحلو رشيد، أ.د. كتوش عشور، **مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر** (مجلة الإقتصاد الجديد)، العدد 16، 2017.

68. أ.د.عجيلة مُحَّد، د.قنيع أحمد، **متطلبات مهنة محافظ الحسابات في دعم وتطوير الإبداع المحاسبي–نظرة مستقبلية** (مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الإقتصادية والإدارية)، غرداية، العدد 1، 2019.

69. أ.مفيد عبد اللاوي، **المعايير الأساسية لإعداد تقرير محافظ الحسابات وعناصره** وفقا لقانون 01/10 (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، الوادي، العدد 2.

70. إيمان عميرش، **الإطار التنظيمي لمهنة التدقيق الخارجي دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا** (مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية)، سطيف– الجزائر، العدد 01، يونيو 2019.

71. براق مُحَمَّد، ديلمي عمر، **العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات** (مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية)، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 17، جانفي 2017.

72. بلحرش رشيد، **محاضرات في مقياس التدقيق ومراقبة التسيير**، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

73. بن زعمة سليمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية–دراسة نظرية تحليلية** (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية)، العدد 4، ديسمبر 2018.

74. بن قارة إيمان، **مطبوعة في معايير المراجعة المحلية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، تخصص تدقيق ومحاسبة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2022/2021.

75. بوحفص رواني، **مطبوعة في التدقيق المحاسبي والمالي دروس نظرية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة غرداية، غرداية، 2018/2017.

76. د. جرموني أسماء، **مطبوعة في الأنظمة المحاسبية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019/2018.

77. د. معن ممحمد الحسن حامد العركي، **تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية** (المجلة العربية للنشر العلمي)، العدد 28، 2 شباط 2021.

78. د.إلياس شاهد وآخرون، **محافظ الحسابات ودوره في دعم وتحسين جودة المراجعة الخارجية** (مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية)، جامعة الشهيد جعة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017.

79. د.بختي زوليخة، **محاضرات في مقياس التدقيق المالي**، قسم علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020/2019.

80. د.بلعور سليمان، **دوافع وآثار الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر** (مجلة رؤى إقتصادية)، جامعة غرداية، الجزائر، العدد السادس، 2014.

81. د.ختيم مُحَمَّد العيد، **مطبوعة محاضرات في المراجعة المالية النظري والتطبيق لتقارير محافظ الحسابات**، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة.

82. د.مُحَمَّد الحبيب مرحوم، **النظام المحاسبي المالي محاسبة قواعد أم محاسبة مبادئ** (مجلة الإقتصاد والمالية)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 4، العدد 2، 2018.

83. سعيداني مُحَّد السعيد، رزيقات بوبكر، **مدى توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS** (مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، جامعة تيسمسيلت)، الجزائر، عدد3، مارس 2018 .

84. شدري معمر سعاد، **محاضرات في التدقيق المالي**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم المالية و المحاسبة، جامعة أكلي مُحَّد أولحاج، البويرة، 2021/2020.

85. لياس قلاب ذبيح، **محاضرات في التدقيق المالي**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020/2019.

86. مايده مُحَّد فيصل، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية** (مجلة رؤى إقتصادية)، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2018.

- **الملتقيات:**

87. سايج فايز، مداخلة بعنوان "**انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (**IAS/IFRS**) والمعايير الدولية للمراجعة (**ISA**)، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

88. مرازقة صالح، بوهرين فتيحة،(**ورقة ملتقى بعنوان: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**)، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، بدون تاريخ.

- **مواقع الأنترنيت:**

89. شيرين السيد، فوائد التدقيق الخارجي وأهميته وأنواعه، **https://www.almrsal.com**، 12أكتوبر 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

90. Jacques Richard, christine collette, **Comptabilité Générale système français et normes IFRS**, Dunod, 8édition, paris, 2008.

91. Mokhtar Belaiboud, **Pratique de l'audit**, Berti edition, Alger, 2005.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: نموذج عن ميزانية الأصول لسنة 2018

4-1- BILAN ACTIF

BILAN
Exercice close le 31/12/2018

A C T I F S	*brut*	*Amort-prov*	*MONTANT NET*
ACTIF NON COURANTS			
-Ecart d'acquisition –Good will positif ou négatif			
-immobilisation incorporelles			
- immobilisation corporelles	*1.564.054*		*1.564.054*
-Terrain			
-Bâtiments			
-Autres immobilisations corporelles			
-Immobilisations en concession			
-Immobilisations encours			
Immobilisations financières			
Titre mis équivalence			
-Autre participations et créances rattachées			
-Autre titres immobilises			
-Prêts et autres actifs financiers non courants	*377.640*		*377.640*
-Impôts différes actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	***1.941.694***		***1.941.694***
-ACTIF COURANT	*10.297.018*		*10.297.018*
-Stocks encours			
-Créances et emploi assimiles			
-Clients	*6.315.535*		*6.315.535*
-Autres débiteurs	*787.497*		*787.497*
-Impôts et assimiles	*1.699.860*		*1.699.860*
-Autres créances et emplois assimiles			
-Disponibilités et assimiles			
-Placements et autres actifs financiers courants			
-Trésorerie	*4.879.116*		*4.879.116*
TOTAL ACTIF COURANT	***23.979.027***		***23.979.027***
TOTAL GENERAL ACTIF	***25.920.722***		***25.920.722***

الملحق رقم 02: نموذج عن ميزانية الخصوم لسنة 2018

4-2- BILAN PASSIF

BILAN
Exercice close le 31/12/2018

P A S S I F	*MONTANT NET*
-CAPITAUX PROPRES	
-Capital émis	*4.500.000*
-Capital non appelé	
-Primes et réserves – Réserves consolidées	*433.204*
-Ecarts de réévaluation	
-Ecart d'équivalence (1)	
-Résultat net –Résultat net part du groupe (1)	*766.331*
-Autre capitaux propres –Report a nouveau	*12.843.930*
- Part de la société consolidant (1)	
-Part des minoritaires (1)	
- TOTAL 1	***18.543.466***
PASSIFS NON COURANTS	
Emprunts et dettes financières	
Impôts (diffères et provisionnes)	
Autres dettes non courantes	
Provision et produit constates d'avance	
TOTAL PASSIF NON COURANTS 02	
-PASSIFS COURANTS	
-Fournisseurs et comptes rattaches	*4.788.541*
-Impôts	*552.753*
-Autre dettes	*2.035.961*
-Trésorerie Passif	
-TOTAL PASSIF COURANT 3	***7.377.256***
-TOTAL GENERAL PASSIF	***25.920.722***

ملحق رقم 03: نموذج عن جدول حسابات النتائج لسنة 2018

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)
Période du 01/01/2018 au 31/12/2018

DESIGNATIONS	***MONTANT***
- Chiffre d'affaires *- Variation stocks finis et en – cours* *- Production immobilisée* *- Subvention d'exploitation*	*43.116.678*
01-PRODUCTION DE LEXERCICE	***43.116.678***
-Achats consommes *-Services extérieurs et autres consommations*	*38.288.213* *1.398.014*
02-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	***39.686.229***
03- VALEUR AJOUTEE D'Exploitation (1-2)	***3.430.449***
-Charges de personnel *-Impôts, taxes et versements assimiles*	*1.785.516* *638.817*
04-EXCEDENT BRUT D'Exploitation	***1.006.116***
- Autres produits opérationnels *- Autres charges opérationnelles* *-Dotations aux amortissements et aux provisions* *-Reprise sur pertes de valeur et provisions*	*39.623*
05-RESULTAT OPERATIONNEL	***966.492***
-Produits financiers *-Charges financières*	*12.559*
-06 RESULTAT FINANCIER	*-12.559*
07-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5-6)	***953.933***
-Impôts exigibles sur résultats ordinaires	
Impôts différes (Variations) sur résultats ordinaires	
-TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	
08- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	*1.448*
-Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	
09-résultat extraordinaire	*955.381*
10-Résultat net de l'exercice	***953.933***

الملحق رقم 04: نموذج عن ميزانية الأصول لسنة 2019

4-1- BILAN ACTIF

BILAN
Exercice close le 31/12/2019

ACTIFS	brut	Amort-prov	MONTANT NET
ACTIF NON COURANTS			
-Ecart d'acquisition –Good will positif ou négatif			
-immobilisation incorporelles			
- immobilisation corporelles			
-Terrain			
-Bâtiments			
-Autres immobilisations corporelles	1.637.054		1.637.054
-Immobilisations en concession			
-Immobilisations encours			
Immobilisations financières			
Titre mis équivalence			
-Autre participations et créances rattachées			
-Autre titres immobilises			
-Prêts et autres actifs financiers non courants	2.607.230		2.607.230
-Impôts différes actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	**4.244.284**		**4.244.284**
-ACTIF COURANT			
-Stocks encours	1.364.200		1.364.200
-Créances et emploi assimiles			
	20.040.950		20.040.950
-Clients	1.315.079		1.315.079
-Autres débiteurs	3.645.734		3.645.734
-Impôts et assimiles			
-Autres créances et emplois assimiles			
-Disponibilités et assimiles			
-Placements et autres actifs financiers courants			
-Trésorerie	5.302.812		5.302.812
TOTAL ACTIF COURANT	**31.668.777**		**31.668.777**
TOTAL GENERAL ACTIF	**35.913.061**	**333.936**	**35.579.124**

الملحق رقم 05: نموذج عن ميزانية الخصوم لسنة 2019

4-2- BILAN PASSIF

BILAN
Exercice close le 31/12/2019

PASSIF	MONTANT NET
-CAPITAUX PROPRES	
-Capital émis	4.500.000
-Capital non appelé	
-Primes et réserves – Réserves consolidées	433.204
-Ecarts de réévaluation	
-Ecart d'équivalence (1)	
-Résultat net –Résultat net part du groupe (1)	1.802.654
-Autre capitaux propres –Report a nouveau	13.610.262
- Part de la société consolidant (1)	
-Part des minoritaires (1)	
- TOTAL 1	20.346.120
PASSIFS NON COURANTS	
Emprunts et dettes financières	
Impôts (diffères et provisionnes)	
Autres dettes non courantes	
Provision et produit constates d'avance	
TOTAL PASSIF NON COURANTS 02	
-PASSIFS COURANTS	
-Fournisseurs et comptes rattaches	10.573.662
-Impôts	2.378.120
-Autre dettes	2.281.220
-Trésorerie Passif	
-TOTAL PASSIF COURANT 3	15.233.004
-TOTAL GENERAL PASSIF	35.579.124

الملحق رقم 06: نموذج عن جدول حسابات النتائج لسنة 2019

4-3- TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

COMPTE DE RESULTATS
(Par natur)
Période du 01/01/2019 au 31/12/2019

DESIGNATIONS	MONTANT
- Chiffre d'affaires - Variation stocks finis et en – cours - Production immobilisée - Subvention d'exploitation	114.488.504 1.364.200
01-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**115.852.704**
-Achats consommes -Services extérieurs et autres consommations	106.139.129 1.082.234
02-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**107.221.363**
03- VALEUR AJOUTEE D'Exploitation (1-2)	**8.631.341**
-Charges de personnel -Impôts, taxes et versements assimiles	3.342.675 1.543.680
04-EXCEDENT BRUT D'Exploitation	**3.744.986**
- Autres produits opérationnels - Autres charges opérationnelles -Dotations aux amortissements et aux provisions -Reprise sur pertes de valeur et provisions	1.138 -771.176 -333.939
05-RESULTAT OPERATIONNEL	**-1.103.977**
-Produits financiers -Charges financières	 -266.919
-06 RESULTAT FINANCIER	-266.919
07-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5-6)	**2.374.092**
-Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-571..437
Impôts différes (Variations) sur résultats ordinaires	
-TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**115.852.704**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**114.050.050**
08- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1.802.654**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	
-Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	
09-résultat extraordinaire	
10-Résultat net de l'exercice	**1.802.654**

الملحق رقم 07: نموذج عن تقرير الرأي حول المصادقة لسنة 2018

1- RAPPORT DE CERTIFICATION

-MONSIEUR LE GERANT

***Objet :* rapport d'opinion de certification**

En exécution de la mission qui nous a été confiée, nous avons vérifié les comptes annuels de la SARL ROMAL IMPEX de cet exercice qui font apparaître un total bilan actif /passif net de : 25.920.722.00 DA et un résultat bénéficiaire de 766.331.00 DA

Pour l'accomplissement de notre mission nous avons procédé aux vérifications et aux contrôles nécessaires en mettant en œuvre les normes d'audit qui nous permettent de formuler notre opinion motivée sur les comptes.

Nous avons opéré essentiellement par sondage, recoupements d'informations, tests, et autres procédures d'audit D'une manière générale, nous n'avons pas relevé de dérogations aux principes généraux, ni constaté de changements significatifs dans le respect de la permanence des méthodes.

C'est ainsi que j'ai pu :

- *Apprécier d'évolution du système de contrôle interne durant l'exercice à travers les actions d'organisations, de développement des systèmes d'informations et des procédures de travail ;*
- *Apprécier la tenu de la comptabilité (Nouveau Système Comptable Financier et tenu des livres règlementaires durant l'exercice 2018).*
- *Procéder par sondage à l'examen des dossiers de justification des opérations réalisées par l'Agence durant l'exercice 2018*
- *Examiner les documents comptables établis par la SARL ROMAL IMPEX durant l'exercice 2018*
- *Examiner et vérifier les documents finaux (Bilan, comptes de résultats, balance des comptes états de synthèses des inventaires et état de rapprochement des comptes bancaires) établis par la SARL ROMAL IMPEX et arrêté au 31 /12/2018.*

Les contrôles et examens ont comportés sur les vérifications que nous avons considérées nécessaire compte tenu des normes et recommandations de la profession et de l'organisation actuelle de votre Coopérative

Au préalable, nous avons procédé :

A l'examen de la procédure des inventaires de fin d'année et de la vérification par voie de sondage des résultats de cet inventaire ;

Les vérifications effectuées nous permettent d'affirmer que les chiffres relatifs à la situation patrimoniale et aux comptes de résultats pour l'exercice 2018 correspondent à ceux des données de la comptabilité générale tenue au niveau de la SARL ROMAL IMPEX

Les états financiers ont été établis sous les formes et présentation prévues par le nouveau système comptable financier (S.C.F)

.

Les travaux de contrôle nous ont permis cependant, de relever un certain nombre D'insuffisances et observations qui ont donné lieu à des recommandations jugées nécessaires et reprises dans le rapport général.

Compte tenu des diligences accomplies selon les recommandations de la profession et sous réserves de la prise en charge des remarques et observations relatées dans le rapport général ;

Nous estimons être en mesure de certifier avec réserve que les comptes annuels, tels qu'ils sont présentés au présent rapport, sont régulier et sincères, ainsi que la situation financière et du patrimoine de votre SARL figurant au bilan clos le 31/12/2018

LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

Mohamed Nabti

الملحق رقم 08: نموذج عن تقرير الرأي حول المصادقة لسنة 2019

1- RAPPORT DE CERTIFICATION

-MONSIEUR LE GERANT

***Objet :* rapport d'opinion de certification**

En exécution de la mission qui nous a été confiée, nous avons vérifié les comptes annuels de la SARL ROMAL IMPEX de cet exercice qui font apparaître un total bilan actif /passif net de : 35.579.124.00 DA et un résultat bénéficiaire de 1.802.654.00 DA

Pour l'accomplissement de notre mission nous avons procédé aux vérifications et aux contrôles nécessaires en mettant en œuvre les normes d'audit qui nous permettent de formuler notre opinion motivée sur les comptes.

Nous avons opéré essentiellement par sondage, recoupements d'informations, tests, et autres procédures d'audit d'une manière générale, nous n'avons pas relevé de dérogations aux principes généraux, ni constaté de changements significatifs dans le respect de la permanence des méthodes.

C'est ainsi que j'ai pu :

- *Apprécier d'évolution du système de contrôle interne durant l'exercice à travers les actions d'organisations, de développement des systèmes d'informations et des procédures de travail ;*
- *Apprécier la tenu de la comptabilité (Nouveau Système Comptable Financier et tenu des livres règlementaires durant l'exercice 2019).*
- *Procéder par sondage à l'examen des dossiers de justification des opérations réalisées par l'Agence durant l'exercice 2019*
- *Examiner les documents comptables établis par la SARL ROMAL IMPEX durant l'exercice 2019*
- *Examiner et vérifier les documents finaux (Bilan, comptes de résultats, balance des comptes états de synthèses des inventaires et état de rapprochement des comptes bancaires) établis par la SARL ROMAL IMPEX et arrêté au 31 /12/2019.*

Les contrôles et examens ont comportés sur les vérifications que nous avons considérées nécessaire compte tenu des normes et recommandations de la profession et de l'organisation actuelle de votre Société

Au préalable, nous avons procédé :

A l'examen de la procédure des inventaires de fin d'année et de la vérification par voie de sondage des résultats de cet inventaire ;

Les vérifications effectuées nous permettent d'affirmer que les chiffres relatifs à la situation patrimoniale et aux comptes de résultats pour l'exercice 2019 correspondent à ceux des données de la comptabilité générale tenue au niveau de la SARL ROMAL IMPEX

Les états financiers ont été établis sous les formes et présentation prévues par le nouveau système comptable financier (S.C.F)

.

Les travaux de contrôle nous ont permis cependant, de relever un certain nombre D'insuffisances et observations qui ont donné lieu à des recommandations jugées nécessaires et reprises dans le rapport général.

Compte tenu des diligences accomplies selon les recommandations de la profession et sous réserves de la prise en charge des remarques et observations relatées dans le rapport général ;

Nous estimons être en mesure de certifier avec réserve que les comptes annuels, tels qu'ils sont présentés au présent rapport, sont régulier et sincères, ainsi que la situation financière et du patrimoine de votre SARL figurant au bilan clos le 31/12/2019

LE COMMISSAIRE AUX COMPTES

Mohamed Nabti

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :.....

الرقم: 50 ...ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2022
قالمة في : 17/03/2022

إلـى السيـد: وسن الطاهر
محافظ الحسابات
وادي الزناتي

الموضـــوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربـص

نحـن رئيـس قسـم علـوم التسييـر نشهـد بـأن:

الطالـب(ة): بلبراز صبرينة

الطالـب(ة): بن الشيخ خولة

مسجل(ة) بقسم "علـوم التسيير سنـة (أولى)/(ثانيـة) ماستـر .فرع : (علـوم التسيير)/(علـوم ماليـة)

تخصص : مالية المؤسسة ..... في حاجة لأجراء زيارة ميدانيـة أو تربـص بمؤسستكـم .

موضوع الزيـارة: دور محافظ الحسابات في تحسين مردودية الجزائر المالية

لـذا نرجـو من سيادتكـم الموافقـة لتحقيـق هـذه الغايـة.

ولكـم منـا فائـق التقديـر و الإحتـرام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف

الفايد محمد

رئيـس القسـم

مساعد رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي بقسم علوم التسيير
الدكتور : عبد السلام كلايمية

قسم علوم التسيير

Maitre: OUCHENE Tahar
CABINET D'AUDIT
Tél: 0667.93.80.52
Expert Comptable
Commissaire Aux Comtes

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــــة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT
SUPERIEUR ET DE LA
RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET COMMERCIALES ET SCIENCES DE GESTION

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

DEPARTEMENT DE SCIENCES DE GESTION

قسم علوم التسيير

Ref :..... D.G/F.S.E.C.S.G/UG/20.....
Guelma le :... .....

الرقم: 50 ق.ع.ت./ك.ع.إ.ت ع.ت/ج ق/ 2022
قالمة في : 30 ماي 2022

إلى السيد: معاوظ الحسايلة
نادي محمد

الموضوع : ف/ي إجراء زيارة ميدانية أو تربص

نحن رئيس قسم علوم التسيير نشهد بأن:

الطالب(ة): بلحنكر صونيا

الطالب(ة): سوالمية خولة

مسجل(ة) بقسم علوم التسيير سنة (أولى)/(ثانية) ماستر .فرع : (علوم التسيير)/(علوم مالية)

تخصص : مالية المؤسسة في حاجة لأجراء زيارة ميدانية أو تربص بمؤسستكم .

موضوع الزيارة: دور معاوظ الحسايلة في تعزيز موثوقية المعلومات المالية

لذا نرجو من سيادتكم الموافقة لتحقيق هذه الغاية.

ولكم منا فائق التقدير و الاحترام

اسم و لقب و إمضاء الأستاذ المشرف
محمد الهادي

رئيس القسم
مساعد رئيس قسم علوم التسيير
مكلف بالتدريس والبحث العلمي
إمضاء

تاشيرة المؤسسة المستقبلة
NABTI Mohamed Comptable Agée Commissaire Aux Comptes
O/Zenati Guelma

الملخص:

تهدف دراستنا إلى إيضاح مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية بمكتب محافظ حسابات بدائرة وادي الزناتي ولاية قالمة.

ولقد لخصت دراستنا إلى أنه من الضروري وجود تدقيق خارجي في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها وشكلها، حيث يمارس هذه المهنة محافظ حسابات باعتباره مستقل عن المؤسسة، والذي يعتبر مصدر ضمان لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ضد الفساد الإداري والمالي، نظرا لإضفائه نوعا من الموثوقية على القوائم المالية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني على المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم ومدى تعبيرها عن الوضعية الفعلية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التدقيق الخارجي، محافظ الحسابات، الموثوقية، التقرير.

Abstract:

Our study aims to clarify the extent to which the account keeper to enhancing the reliability of the financial statements, where we conducted a field study in the office of the account keeper in the department of wadi Al-zanati, wilayat Guelma.

Our study summarized that it is necessary to have an external audit in the institution, whatever its type or form of activity, as this profession is practiced by an account keeper as it is independent from the institution, which is considered a source of guarantee for the rights of shareholders and stakeholders against administrative and financial corruption, given that its gives a kind of reliability to the financial statements, by expressing its technical opinion on the information contained in those which it expresses the actual position of the institution.

Keywords: Financial accounting system, Financial statements, External audit, account keeper, Reliability, The report.